العدالة الاجتماعية.. مفاهيم وتطبيقات

"دليل تدريبي"

العدالة الاجتماعية.. مفاهيم وتطبيقات "دليل تدريبي"

(ورشة تدريب . القاهرة 27 و28 ديسمبر 2014)

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا
North Africa Office

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

الباحثون حسب ترتيب التدريبات

- أ/ وائل جمال
- أ/ عمر سمير خلف
- أ د. أحمد فاروق غنيم
- أ/ ريم عبد الحليم
- أ/ محمد العجاتي
- أ/ سلمى حسين
- أ/ هبة خليل

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ

مراجعة وتصميم: أيمن عبد المعطي

رقم الإيداع: 2012/18618

نشر وتوزيع:

روافد للنشر والتوزيع

+2 01222235071
rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

محتوى هذا الإصدار هو مسئولية المؤلف ولا يعبر بالضرورة عن رأي
منتدى البدائل العربي للدراسات أو منظمة روزا لوكسمبورغ

العدالة الاجتماعية.. مفاهيم وتطبيقات

"دليل تدريبي"

ورشة تدريب

القاهرة 27 و28 ديسمبر 2014

منتدى البدائل العربي للدراسات

مؤسسة روزا لوكسمبورج

تعريف بالباحثين حسب ترتيب التدريبات

أ/ وائل جمال: باحث وصحفي ومدير تحرير جريدة الشروق سابقا. مدرب معتمد برويترز وبي بي سي. حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية ودبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ودبلوم الدراسات العليا في الاستثمار والتمويل من جامعة ميدلسكس في لندن. له العديد من البحوث والدراسات والمقالات فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والحركات العمالية والاحتجاجية ودور اليسار في الثورة ونقد السياسات النيوليبرالية.

أ/ عمر سمير خلف: مساعد باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات. طالب ماجستير علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام 2010.

أ د. أحمد فاروق غنيم: أستاذ بقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وهو أيضا باحث مشارك بمنتدى البحوث للدول العربية بالقاهرة وبمركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ببولندا. له العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة بدوريات عالمية في الاقتصاد السياسي والسياسة التجارية والتنمية الاقتصادية في مصر والدول العربية. كما يعمل مستشار للعديد من الهيئات الدولية والإقليمية كالبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد عمل مستشارا للحكومة المصرية في الفترة من 2001 إلى 2004.

د. ريم عبد الحليم: باحثة في شئون العدالة الاقتصادية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وتحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ومجالات بحثها تشمل مكافحة الفقر والتنمية والسياسات المالية على الأخص المتعلقة بالعدالة الاقتصادية ومكافحة الفقر. تقوم بتدريس مادة موازنات حقوق الطفل في دبلومة حقوق الطفل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ولها خبرة لسنوات متعددة في العمال بمجالات صياغة برامج المسئولية الاجتماعية لشركات أجنبية.

أ/ **محمد العجاتي**: باحث في العلوم الاجتماعية ومدير منتدى البدائل العربي. حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2001. باحث متخصص في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح السياسي في المنطقة العربية. كما قدم الكثير من الأوراق العلمية في مؤتمرات بحثية، إلى جانب دراسات في عدد من الكتب المحررة والدوريات العلمية، منها أوراق تحليل وتوصيات للسياسات العامة. بالإضافة إلى مقالاته المنشورة في عدد من الصحف المصرية، كاتب بجريدة الشروق المصرية. كل الأوراق والمقالات على /**http://elagati.wordpress.com** عمل كذلك مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، الناشطة في مجال التنمية والحقوق والعمل البرلماني في العديد من الدول العربية.

أ/ **سلمى حسين**: صحفية متخصصة في الاقتصاد منذ 17 عاما. تشغل منصب نائبة مدير تحرير الأهرام إبدو ورئيسة قسم الاقتصاد. كما تركت نفس المناصب في أهرام أونلاين لدراسة الماجستير في السياسات العامة (بالجامعة الأمريكية). شاركت في تأسيس جريدة البديل المستقلة. كما أضاف لها الانضمام إلى الفريق المؤسس لأهرام أونلاين خبرة لمدة عامين في رسم سياسة ومتابعة التغطية في الأقسام الأخرى وعلى رأسها الأخبار السياسية (بالتزامن مع عامي الثورة المصرية) والعالم العربي والرياضة، بالإضافة إلى الخبرة الإدارية. تعمل منذ ٢٠٠٩ بالتدريب وخاصة للصحفيين. وصدر لها في ٢٠١٤ كتاب "دليل كل صحفي: كيف تجد ما يهمك في الموازنة العامة". كما عملت لمدة عامين كمعدة ومقدمة للنشرة الاقتصادية باللغة العربية في فرانس 24. خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أ/ **هبة خليل**: باحثة، ونائب مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حصلت على البكالوريوس في العلوم السياسية والماجستير في القانون الدولي العام. اهتماماتها البحثية تدور حول التهميش واقتصاديات توزيع الثروة وحركات المقاومة العمالية والاجتماعية.

المحتويات

مقدمة	7
كيف نفهم العدالة الاجتماعية؟ دليلك للتعريف والمفاهيم	11
العدالة الاجتماعية: دروس من تجارب أمريكا اللاتينية	23
العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي	39
العدالة الاجتماعية والحقوق بأجيالها المختلفة (سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية)	59
العدالة الاجتماعية بين السياسي والاقتصادي	77
كيف تكفي الكعكة كل الأفواه؟ الموازنة العامة من منظور العدالة الاجتماعية	95
قراءة وتحليل الاتفاقيات الدولية من منظور العدالة الاجتماعية	119

مقدمة

يصدر هذا الدليل بعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على بداية الحراك في المنطقة العربية، والتي كان على رأس مطالبها **العدالة الاجتماعية**، إلا أنه لا يبدو أن هذا الملف قد تم تحقيق انجاز فيه، رغم كونه عنصرا أساسيا في انفجار الثورات، وجاء هذا على عكس الشعارات التي نادت بها الثورات العربية من "عيش، حرية، **عدالة اجتماعية**" وأشارت هذه الشعارات إلى أهمية **العدالة الاجتماعية** وضرورة تحقيقها لدى قطاع عريض من الشعوب العربية. ومنذ تلك اللحظة التي تم فيها رفع شعارات العدالة الاجتماعية بدأت التداولات والاختلافات حول المفهوم ليثير إشكاليات كبيرة في المرحل الانتقالية في الدول العربية –ما بعد الثورات– وأدى هذا الاختلاف والتداولات إلى إغناء الساحة السياسية بالمكاسب ومنها فتح باب العمل أمام المجتمع المدني، وارتفاع الطلب والوعي على التوزيع العادل للثروة وفق سياسات اقتصادية واجتماعية.

كما أن التجربة العربية في تحقيق **العدالة الاجتماعية** أثبتت وجود بعض التحديات والمشكلات في تحقيقها والتي سبق الإشارة إليها، وفي نفس الوقت طرحت تساؤلات حول الأطر الشكلية **للعدالة الاجتماعية** وقياس درجة مطابقة السياسة الاقتصادية والاجتماعية **للعدالة الاجتماعية**، وكيفية إدماج فكرة **العدالة الاجتماعية** بشكل فعال في السياسات العامة وتطبيقها بشكل عملي، وكيف يمكن الضغط والمتابعة لتطبيق ما نصت عليه الدساتير من مبادئ على الأرض بشكل عملي، وكذلك السياسات العالمية المرتبطة بها. ويمكننا أن نرى انعكاس موضوع **العدالة الاجتماعية** على أجندة كافة الأحزاب السياسية في المنطقة العربية كموضوع أساسي بعد الثورات، إلا ان هذا الانعكاس لا يتجاوز في معظم الأحوال الشعار بدون مضمون، أو بشكل سائل لا يمكن تبين السياسات المرتبطة به، بل وأحينا بأطروحات تخالف جوهر المفهوم.

لذلك يحاول هذا الدليل التعريف بمفهوم العدالة الاجتماعية بأبعاده النظرية والعملية من خلال سبعة فصول:

منهجية الدليل:

يتناول الدليل مفهوم **العدالة الاجتماعية** من عدة رؤي متباينة في محاولة لطرح الأبعاد والنماذج المختلفة للمفهوم ليس فقط على المستوى النظري، إنما كذلك عبر تجارب دولية ونماذج واقعية، وفي هذا الإطار، ويتضمن كل فصل البعد النظري لشرح الموضوع مدعما بأمثلة واقعية. بالإضافة لدراسة حالة توضيحية، وتدريب عملي يمكن للمستفيد من الدليل تنفيذه للتعرف على مدى إلمامه بمضمون الفصل.

ويركز الدليل تحديدا على الحالة المصرية لكن بشكل يسمح بتوسيع دائرة المستفيدين منه على المستوى العربي لتمثل الحالة المصرية فيه نموذجا يمكن التحليل من خلاله.

الفئة المستهدفة:

يستهدف الدليل كل من يرغب في التعرف على مفهوم **العدالة الاجتماعية** بشكل علمي وعملي، لكنه يركز على:

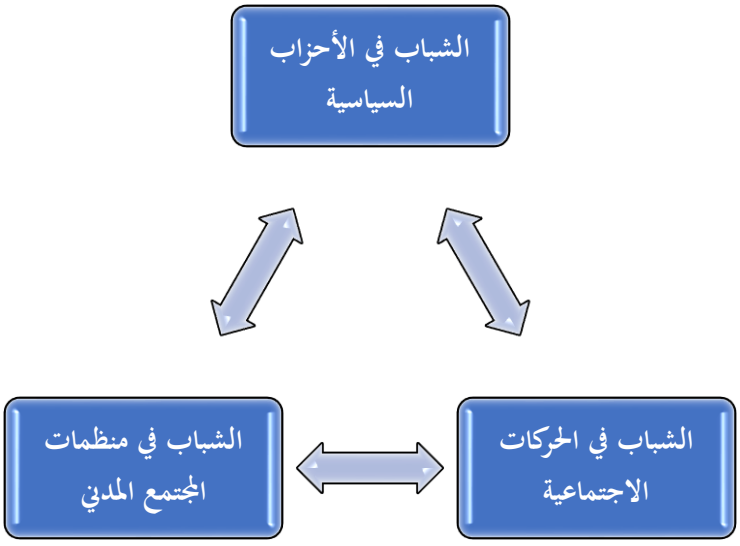

كيف نفهم العدالة الاجتماعية؟

دليلك للتعريف والمفاهيم

وائل جمال

صحفي وباحث اقتصادي

يتناول هذا الفصل:

بعد ثورة 25 يناير صار الكل مدافعين عن **العدالة الاجتماعية**. فقد فرض كونها كانت جزءا من الشعار الرئيسي للجماهير أن تكون مرجعا ومصدرا لشرعية الكل سواء كانوا في الحكومة أم في الأحزاب أم في النقابات. لكن حين يتعلق الأمر بتعريف ومعنى **العدالة الاجتماعية** بالنسبة للسياسات وبالنسبة لتوزيع الأعباء والفرص ينتهي الاتفاق إلى غير رجعة.

تعريف أم تعريفات؟

يكتنف تعريف **العدالة الاجتماعية** ما يكتنف القضية ذاتها من عدم اتفاق بالغ. بل إنه "يعتقد البعض أن السعي للعدالة الاجتماعية فخ ووهم وأنه يجب أن تقودنا مثل أخرى كالحرية الفردية".[i] أما بين من يقبلونها كهدف "ليس الكل واضحا فيما يخص معناها. في بعض الأحيان يبدو أنها ليست أكثر من رطان يستخدم لإضافة بريق على سياسة ما أو اقتراح يرغب محدثنا في أن نؤيده. قد يكون الناس ملتزمين بالعدالة الاجتماعية في المجرد، لكنهم بالرغم من هذا يختلفون اختلافا مرا حول ما يمكن فعله بشأن مشكلة اجتماعية ملموسة كالبطالة".[ii] وتجعل هذه الحقيقة الواقعة لأي تعريف أو نظرية عن العدالة مكونا معياريا قيميا مؤكدا.

تجعل هذه الحقيقة من تحديد وتعريف العدالة الاجتماعية كمفهوم مستقر أمرا معقدا لكن كثيرا من الباحثين والمفكرين لا يرونه مستحيلا بالرغم من ذلك. وفي السنوات الأخيرة صارت **العدالة الاجتماعية** أمرا يتعلق بالحقوق والمواطنة وليس بالعمل الخيري والتبرعات، أمرا يتعلق بالمجتمع ككل وليس فقط بالمحتاجين، وأيضا أمرا في صلب السياسات العامة.

1 – التعريف بحسب ما يراه الناس الذين تتعلق بهم

صاحب هذا المدخل في التعريف هو المفكر السياسي البريطاني **ديفيد ميلر** في كتابه **"أسس العدالة الاجتماعية"** حيث يبدأ من "القناعات الشعبية الواسعة بخصوصها" ويقيم نظريته لأسس **العدالة الاجتماعية** على بحث في حركة الناس وفي الجدل السياسي القائم. يقوم هذا التعريف للعدالة الاجتماعية إذن على مبادئ العدالة التي يعتنقها الناس بالفعل. وبالتالي فمكونات التعريف التعددية بالضرورة تتغير وتصبح مهمة بقدر ما لها صلة بسياقها في الواقع.

في هذا الإطار ينبني تعريف **العدالة الاجتماعية** على الطريقة التي تنظر بها إليه المجموعات الاجتماعية التي تناضل من أجله. وتصبح محددات العدالة في الحالة المصرية مثلا الحد الأدنى والأقصى للأجر، تعيين العمالة المؤقتة، استعادة الشركات الحكومية المباعة بالفساد، الحق في الإدارة الذاتية لوسائل الإنتاج، توفير الخدمات الصحية الكفؤة الرخيصة للكل. الخ. في هذا التعريف تتعلق العدالة بتوزيع (الجيد) المزايا (والسيئ) الأعباء داخل المجتمع والطريقة التي تخصص

بها الموارد للناس عبر مؤسسات المجتمع. ومن عيوب هذا المدخل لتعريف **العدالة الاجتماعية** تناقضات بين القوى الاجتماعية المختلفة (لمن الأولوية في موارد الدولة مثلا؟ الصعيد أم الفلاحون أم الصحة؟) كما أن آراء الناس ومطالبها تتغير بمرور الوقت ومعها يتغير التعريف بشكل متواصل.

2- التعريف المنطلق من مؤسسات المجتمع العادل

في مواجهة الطريقة السابقة يقف **جون راولز** وهو فيلسوف أمريكي ليبرالي وأستاذ فلسفة سياسية في هارفرد توفي عام 2002 وهو ملهم تيار الليبراليين المساواتيين، الذي فرض نفسه ووجوده خلال الثلاثين عاما الماضية.

ينطلق هذا التيار من قضية العدالة التوزيعية، أي كيف يمكن توزيع مزايا وأعباء التعاون بين اللاعبين المختلفين في المجتمع.

ويضع راولز الثقل في هذا على تطوير **لنظرية العقد الاجتماعي**: "كيف توزع المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد توزيع مزايا التعاون الاجتماعي"[iii]. ويضع راولز نظريته التي يسميها العدالة كإنصاف من أجل تطبيق ما يسميه "البنية الأساسية "أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. "توفر النظرية مثالا معياريا لتقييم الأساس السياسي الدستوري للمجتمع والترتيبات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية".[iv]

يقيم راولز **العدالة الاجتماعية** بناء على مبدأين رئيسيين: **الأول** هو *أن* ***لكل فرد الحق في المطالبة بالحريات الأساسية المتساوية وبمنظومة اجتماعية تقوم على هذا***، والثاني وجود شرطين لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: **الأول** أنها ترتبط بإعطاء الكل المساواة في الفرص.. أي أنه لكل شخص حق متساو في النظام الأوسع من الحريات الأساسية المتساوية بالنسبة إلى الجميع، **والثاني** هو أن تكون عدم المساواة للفائدة العظمى للأعضاء الأقل حظوة في المجتمع وهو ما يسميه ***مبدأ الاختلاف*** وهو لا يتعلق فقط بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية كالدخل والأجور وإنما أيضا الآفاق والآمال والتطلعات. وكل ذلك في إطار تكافؤ الفرص، الذي يعني أن اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية مبررة فقط إذا كانت مرتبطة بوضعيات يكون لدى الجميع فيها فرصة منصفة في احتلالها وبوجود مواهب معينة لدى كل فرد. [v]

في هذا الإطار سيندرج الدستور وكيف ينظم الحقوق وتوزيع الفرص في المجتمع كمواد الإنفاق على الصحة والتعليم في دستور 2014، وأيضا تندرج القوانين التي تنظم الحقوق والحريات النقابية وشبكات الأمان الاجتماعي (هل هناك دعم للفقراء؟ هل هو كفء، هل هناك دعم للعاطلين؟.. الخ)

3 – مدخل رفع الظلم

يقوم هذا المدخل في التعريف على إن نظرية العدالة يجب أن تنطلق لا من التركيز على المجتمع العادل، وصورة المؤسسات المطلوبة فحسب بل بالأساس على المقارنات القائمة على الواقع لرصد تقهقر وتقدم العدالة، وعلى رأس هذه المؤشرات صور عدم المساواة غير المنصفة.

ويؤكد أهم من أسسوا لهذا المدخل وهو المفكر الهندي الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد **أمارتيا صن** (وهو تلميذ راولز) أن نقطة البدء في **العدالة الاجتماعية** هي تشخيص الظلم وتحليله تمهيدا لرفعه. "إن إدراك المظالم التي يمكن رفعها لا يدفعنا إلى التفكير في العدل والظلم فحسب، بل هو لب نظرية العدالة أيضا"، كما يقول في كتابه فكرة العدالة. ويضيف صن أنه "كي تصلح نظرية ما في العدالة كأساس للتفكير العملي، لابد لها من أن تتضمن طرقا لتقدير كيف يمكن إنزال الظلم وإعلاء العدل، بدل التوجه فقط لوصف المجتمعات التي تتسم بعدالة كاملة".

يرصد تقرير لمنظمة **أوكسفام** صادر في يناير 2013 بعنوان **"تكلفة عدم المساواة: كيف يضر التفاوت في الدخل والثروة بنا جميعا"**، التصاعد الهائل في التفاوت في فرص الناس على كوكب الأرض وحظوظهم فيما يتعلق بالدخل والثروة. يقرر التقرير الحقيقة القاسية وهي أن:

دخل المائة ملياردير الأغنى عالميا في ٢٠١٢ سيكون كافيا من أجل إنهاء الفقر المطلق للأبد في العالم" مطالبا قادة العالم بالتعامل مع الأزمة حتى بهدف إيصال عدم المساواة لمستوياته عام ١٩٩٠.

أغنى واحد بالمائة من السكان زادوا من دخولهم بنسبة ٦٠% في العشرين عاما الماضية، وقد تسببت الأزمة المالية العالمية في تعميق وتسريع هذه الوضعية

عكس التفاوت نفسه بعشرات الأشكال الأخرى منها القدرة على الوصول للخدمات العامة الأساسية وللعمل الملائم.

في هذا الإطار فإن الشرق الأوسط يصنف على أنه المنطقة الأعلى عالميا في التفاوت في الدخل والفرص أي الأقل من حيث **العدالة الاجتماعية**.

في هذا السياق اندلعت الثورات والانتفاضات العربية. ولقد قامت تنحية قضية **العدالة الاجتماعية**، ودفعها لخلفية الأولويات فيما أعقب هذه الثورات، على أرضية تفسيرات عدة لهذه الثورات تبقيها في فلك الحريات السياسية المجردة والفجوة الجيلية وأثر التطور التكنولوجي لوسائل التواصل الاجتماعي على التنظيم، أو ببساطة خصوصية عربية تنزعها من هذا السياق العالمي متجاهلة للأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاحتجاجي لمحاولة الالتحاق العربي المتسارع بالمشروع الليبرالي الجديد العالمي كما ظهر بأوضح صوره في تونس ومصر والأردن وحتى سوريا. في المقابل، كان من أثر الثورات العربية أن ألهمت تحركات ذات طابع اجتماعي اقتصادي سياسي على رأسها حركات **"احتلوا"** وغيرها. فكأنما ربط الحس الجماهيري ما رفض التيار السائد في الصحافة العالمية وفي التحليل الأكاديمي ربطه في أن الثورات العربية هي امتداد للاحتجاج المتصاعد على مظالم الليبرالية الجديدة وسياساتها خلال العقود الماضية عالميا وعربيا.

السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية

لا يقتصر الربط بين الطبيعة السياسية والاقتصادية للعدالة الاجتماعية فقط على الثوريين أو الجذريين في نقدهم للرأسمالية وإنما يمتد لليبراليين مساواتيين **كأمارتيا صن**، الذي يعنون أحد كتبه باسم "**التنمية حرية**". بل إن إصلاحيين أمريكيين عديدين أبدوا قلقا من أثر تراجع العدالة على استمرارية النظام الديمقراطي، الذي صار يسمي لدى بعضهم بديمقراطية الواحد في المائة. وتبدو قضية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي عصية على الحل دون **عدالة اجتماعية** ترفع ثقل الأغلبية في توازن القوى السياسي. والعكس أيضا صحيح: فلا تبدو القوى الاجتماعية المتنفذة سياسيا مستعدة لتقديم تنازلات فيما يتعلق **بالعدالة الاجتماعية** دون ضغط يهز سيطرتها السياسية.

في حوار مع جريدة الجارديان في ديسمبر 2014 يقول الاقتصادي الفرنسي ذائع الصيت **توماس بيكيتي** (صاحب الكتاب الاقتصادي الأهم في عشرين عاما: **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**): "خذ مصر كنموذج: إجمالي ميزانية التعليم الموجهة لما يقرب من 100 مليون شخص أقل مائة مرة من عائد النفط لحفنة من الأشخاص في قطر. ومن ثم نسعد نحن في باريس وفي لندن بشراء هؤلاء الأشخاص لنوادي الكرة والشقق وبعدها نفاجأ بأن الشباب في الشرق الأوسط لا يأخذ بأي جدية ديمقراطيتنا وعدالتنا الاجتماعية".[vi]

دراسة حالة: الكفاءة أم العدالة

"ليس معنى **العدل الاجتماعي** أن نأخذ من الغنى لنعطي الفقير أو نأخذ قطعة من الكعكة لنعطيها لفئة أخرى، ولكن أن نزيد من حجم الكعكة التي نقوم بتوزيعها".

*وزير التنمية الاقتصادية في حكومة **أحمد نظيف** – أكتوبر 2010*

على مدى سنوات طويلة ظهر وكأن هناك مقابلة ومواجهة بين الكفاءة الاقتصادية وبين العدالة والتوزيع. ومع هيمنة مقولات الليبرالية الجديدة ومقولات إجماع واشنطن على السياسة الاقتصادية عالميا، بدا أن الكفة تميل في اتجاه أولوية النمو الاقتصادي. وتم ربط العدالة بهذه الفكرة عن طريق نظرية "التساقط الاجتماعي". وتقول هذه النظرية إن مد النمو يرفع معه كل المراكب في نهاية الأمر وإن هذا هو الذي يشكل الأساس المادي للعدالة. لكن هذه النظرية صارت محل تشكك كبير قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في 2007–2008 ويعبر **البنك الدولي** في تقرير له صدر في أكتوبر 2010 عن أثر الأزمة العالمية على هذا قائلا: "لم تغير الأزمة المالية العالمية في 2008 و2009 النظام الاقتصادي العالمي فقط وإنما أيضا طريقة تفكيرنا بخصوصه. المبادئ والممارسات التي كانت حكمة مقبولة صارت محل شك أو بلا مصداقية. وانفتحت أمامنا أسئلة أساسية جديدة لم يكد البحث عن إجاباتها يبدأ".[vii]

ويقول كتاب محرر صدر في 2009 لعدد من الكتاب الآسيويين، بعنوان الديمقراطية الاقتصادية عبر النمو المنحاز للفقراء[viii]، إن منظور تساقط الثمار قد سقط نهائيا، مناديا بتبني منظور فكري جديد، لم يعد بعيدا عن أجندة الحكومات، ديمقراطية كانت أم لم تكن.

"إذا كنا فشلنا في تقليل الفقر بدفع معدل النمو أولا لماذا لا نجرب مدخلا جديدا: فلنقض على الفقر أولا ولنرى ما إذا كان ذلك سيدفعنا إلى مسار نمو أعلى وأكثر استدامة؟". ويقول الكتاب إن الفقراء ليسوا قليلي الكفاءة وإنهم يساهمون بالفعل في النمو الاقتصادي، حتى إن تجاهلهم مؤشر نمو الناتج المحلى الإجمالي، ولو حصلوا على التعليم والصحة لساهموا بالمزيد "بكل تأكيد". ولا ينسى الكتاب حقوق الفقراء السياسية في الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وعلى المعلومات، وعلى "العدالة".

ويلخص **داني رودريك** الاقتصادي البارز في جامعة برينستون دروس ما بعد الأزمة قائلا إن "في المجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت بين الناس، حيث الأسر الفقيرة محرومة من الفرص الاقتصادية والتعليمية، يتمكن الكساد من النمو الاقتصادي. ثم هناك الدول الاسكندنافية حيث من الواضح أن سياسات المساواة لم تعترض طريق الرخاء الاقتصادي. في وقت مبكر من هذا العام، قَدَّم خبراء الاقتصاد في **صندوق النقد الدولي** النتائج التجريبية التي يبدو أنها تقلب الإجماع القديم رأسا على عقب. فقد وجدوا أن زيادة المساواة ترتبط بنمو لاحق أسرع في الأمد المتوسط، سواء بين البلدان أو داخلها. وعلاوة على ذلك، لم يَثبُت أن سياسات إعادة التوزيع قد تخلف أي تأثيرات ضارة على الأداء الاقتصادي. ويبدو أننا نستطيع أن نحصل على كعكتنا ونلتهمها أيضا. وهي نتيجة لافتة للنظر – خاصة وأنها تأتي من **صندوق النقد الدولي**، المؤسسة التي لم يُعرَف عنها أنها مبتدعة أو أنها قد تتبنى أفكارا ثورية".[ix]

لم يعد أحد في حاجة لإثبات أن الصلة بين نمو الناتج المحلى الإجمالي والتنمية (تنمية البشر) ليست مثالية ولا مؤكدة. فبلدان الشمال الأوروبي **كفنلندا والنرويج** لا تتصدر العالم من حيث متوسط نصيب الفرد منه ولا معدلات نموه. لكنها تحتل مكانة متقدمة للغاية على مؤشر التنمية الإنسانية الخاص بالبرنامج الإنمائي **للأمم المتحدة**.

ويقول هذا بشكل واضح إنها أكثر كفاءة في ترجمة النمو إلى رفاهة حقيقة للناس بفضل خدمات عامة مكثفة تمولها ضرائب مرتفعة، بينما هناك دول **كالولايات المتحدة وبريطانيا**، تحتل موقعا متقدما من حيث متوسط نصيب الفرد (الذي لا يكشف الفجوة بين الأعلى دخلا والأقل دخلا)، ومكانا متأخرا بالنسبة لمجموعة الدول الأولى على مؤشر التنمية. وتطبق هذه الدول، الأقل كفاءة في تحويل النمو إلى الناس، معدلات ضريبية منخفضة نسبيا وبرامج اجتماعية أضعف.[x]

تأتى هذه المفارقة من أن سياسات الدول التي تتبنى حرية الأسواق على طريقة نمو الأرباح أولا، تميل للانحياز لمناخ الاستثمار "الجيد" على حساب أي شيء آخر. دول الليبرالية الجديدة تفضل سلامة النظام المالي وسيولة المؤسسات المالية على ظروف السكان وسلامة البيئة.

بل إن دراسة مستفيضة[xi] قام بها اثنان من علماء الوبائيات (هما **ريتشارد ويلكنسون وكيت بيكيت**) على 25 دولة متقدمة والخمسين ولاية أمريكية، كل واحدة منها كدولة في حد ذاتها، تثبت أنه كلما ازدادت عدم المساواة في المجتمع، مهما كان غنيا، زادت ظواهر ومشاكل المرض العقلي ووفيات الأطفال وتراجع معدل العمر المتوقع والبدانة وتدهور أداء الأطفال التعليمي ومعدلات الانتحار وعدد المسجونين ومعدلهم بالنسبة للسكان وتراجع الحراك الاجتماعي، بل وقدرة الناس على الثقة في بعضهم البعض. ويدعم الكاتبان هذه الصورة بكم هائل من الإحصائيات التي تعود لمصادر موثوقة على رأسها **الأمم المتحدة**.

يؤكد الباحثان أيضا أن نظريتهما برغم ذلك تعمل في الدول الفقيرة ذات الدخل الضعيف: عدم المساواة عائق أمام سكان هذه الدول أيضا. بل إنهما يؤكدان أن إضافة الدول الفقيرة لم يكن ليغير الاستنتاج، "فكل الدراسات عن معدل العمر المتوقع ووفيات الأطفال ومعدلات الانتحار، التي تتوفر عنها إحصاءات في بعض الدول الفقيرة، تظهر أن المزيد من المساواة مفيد على كل مستويات التنمية الاقتصادية".

أما الاستنتاج الأخطر في الدراسة، التي تحولت لكتاب بعنوان **"توزان الروح، لماذا المساواة أفضل للجميع"** كان من الأكثر مبيعا في بريطانيا، هو أن النمو الاقتصادي وزيادة الثروة المادية تتوقف تماما في لحظة ما عن تحسين حياتنا جميعا وليس فقط الفقراء. فتكشف النتائج الإحصائية التي ترد فيه عن أن أثر عدم المساواة لا يقتصر على الفقراء، وإنما على المجتمع كله حتى بأغنيائه. خلاصة هذه الدراسة الهامة: النمو لا يكفي لرفاه المجتمع وعدم المساواة تعنى حياة أسوأ للجميع، فقراء وأغنياء.

"إذا كنا فشلنا في تقليل الفقر بدفع معدل النمو أولا لماذا لا نجرب مدخلا جديدا: فلنقض على الفقر أولا ولنرى ما إذا كان ذلك سيدفعنا إلى مسار نمو أعلى وأكثر استدامة؟". ويقول الكتاب إن الفقراء ليسوا قليلي الكفاءة وإنهم يساهمون بالفعل في النمو الاقتصادي، حتى إن تجاهلهم مؤشر نمو الناتج المحلى الإجمالي، ولو حصلوا على التعليم والصحة لساهموا بالمزيد "بكل تأكيد". وهنا حقوق الفقراء السياسية محورية في الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وعلى المعلومات، وعلى "العدالة".[xii]

تدريب عملي: نحن الأحق

في كتابه **فكرة العدالة** يضرب المفكر الهندي **أمارتيا صن**، والذي ينتمي **لمدرسة الليبراليين المساواتيين Egalitarian Liberals** مثلا بثلاثة أطفال وفلوت. في الحكاية هناك ثلاثة أطفال –آن وبوب وكارلا– وفلوت. ويتعين تحديد أيهم أحق به. تطالب آن بالفلوت لأنها هي الوحيدة بينهم التي تعرف العزف عليه (ولا ينكر الطفلان الآخران ذلك)، بينما يجهر بوب بحقه فيه لأنه الأفقر وليس لديه ألعاب تخصه (ويقر الطفلان الآخران أنهما أغنى). وفي السيناريو الثالث، تطالب كارلا بالفلوت إذ أنها أنفقت شهورا وهي تصنعه بكدها واجتهادها، وهو الأمر الذي يقر به الطفلان الآخران أيضا.

"إن استمعت إلى الأطفال الثلاثة وعرفت اتجاهات تفكيرهم المختلفة، حرت في أمرك لمن تعطي الفلوت منهم. قد يأخذ المنظرون ذوو الآراء المختلفة، كالنفعيين أو القائلين بالمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو الأنصار الصرحاء للحرية الفردية موقفا يقول بحل مباشر عادل ماثل أمامنا هنا، وأن لا صعوبة في إيجاده. لكن من شبه المؤكد أن كلا منهم سيرى الحلول المختلفة كل الاختلاف صحيحة كل الصحة" ويزداد الأمر صعوبة إذا افترضنا الوضعية التي يواجه فيها الأفراد المجتمع ويقيمون توجهاته من منطلقات موقعهم فيه وعلاقتهم بالمجموعات الأخرى: أي من منطلق مصالحهم الاجتماعية والطبقية المتناقضة.

خلفيات التدريب

انخفضت أسعار البترول العالمية بما بين 50 إلى 60 في المائة. وينتظر أن ينعكس هذا علي تراجع قيمة دعم الطاقة في الموازنة المصرية بتحقيق وفر بتراوح بين 25 إلى 40 مليار جنيه مصري بعد أن كانت الحكومة قد خصصت بالفعل موارد تصل إلى 100 مليار جنيه لتمويل دعم الطاقة في العام المالي 2014–2015. تواجه الحكومة ثلاث مجموعات تقول إنها هي الأحق بإعادة توجيه هذا الوفر لها.

أهالي قرية بهنموه مركز أهناسيا – بنى سويف	موظفو الضرائب	الأطباء
وهي القرية التي تصنفها خريطة الفقر الحكومية المصرية الصادرة في مارس 2014 عن "الصندوق الاجتماعي للتنمية" التابع لرئاسة مجلس الوزراء، الأكثر فقرا في مصر بنسبة 97.1% من سكانها. وفقا للخريطة تستقر محافظة أسيوط في صدارة المحافظات "الأكثر فقرا" على مستوى الجمهورية، حيث بلغت نسبة المواطنين الفقراء في المحافظة 61.7% من عدد السكان بنهاية 2013. وأظهر التحديث الأخير لخريطة الفقر الذي أجراه "الصندوق الاجتماعي"، ارتفاع ترتيب 11 محافظة في الخريطة خلال العام أبرزها "شمال سيناء" و"القاهرة"، بعد ازدياد معدلات الفقر فيها خلال الفترة من 2011 إلى 2013، فيما تراجع ترتيب 14 محافظة منها "الشرقية"، "والإسكندرية" و"البحر الأحمر"، و"المنوفية". وأوضحت الخريطة أيضا أن "المواطنين الفقراء تتراوح نسبتهم بين 32% و61% من تعداد السكان في المحافظات الـ10 التي تصدرت قائمة "الأكثر فقرا". يطالب أهالي القرية بدعم الأسر الفقيرة وتحسين الخدمات العامة التي يحصلون عليها.	يحصل هؤلاء 66% من إجمالي موارد الموازنة العامة. وسوف يزيد المحصل في موازنة العام 2014-2015 من 287 مليار جنيه (متوقع العام السابق) إلى 365 مليار جنيه. وسوف تزيد الضريبة على العقارات وحدها بعشر أضعاف السنة المالية السابقة وستصل عوائدها إلى 6.3 مليار جنيه سيوجه نصفها لتطوير العشوائيات. يطالب الآلاف من موظفي الضرائب بطول وعرض الجمهورية بأن تزيد أجورهم ويتم تثبيت المؤقتين.	ينص دستور عام 2014 على زيادة الإنفاق على الصحة إلى 3% من الناتج القومي الإجمالي في العام المالي الحالي لكن المخصصات الموجهة للصحة لم تزد إلا من 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.1%. وتتركز ٦٥% من الاستثمارات العامة في الصحة في القاهرة وخمسها فقط للرعاية الصحية الأساسية. ويطالب الأطباء بزيادة أجورهم وبتحسين وإعادة هيكلة السياسة الصحية في مصر.

ينقسم الحاضرون إلى ثلاثة مجموعات. كل منها تمثل مجموعة اجتماعية مختلفة. تقدم كل مجموعة دفاعا في 5 دقائق (بعد تحضير لمدة ربع ساعة يمكن أن تشمل المزيد من البحث والمعلومات) لتبرير أحقيتها هي في الاستفادة بالوفر في الموارد في مواجهة المجموعتين المنافستين. ثم تنعقد مناقشة عامة.

الهوامش:

[i] David Miller, Principles of Social Justice, Cambridge, Massachusetts, London, Harvard University Press,1999

[ii] المرجع السابق.

[iii] جون راولز، العدالة كإنصاف

[iv] Colin Farrelly, Contemporary Political Theory A Reader, London, Sage Publications,2004

[v] مجموعة مؤلفين، ما العدالة؟، معالجات في السياق العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2014

[vi] http://is.gd/Cy8iBK

[vii] OTAVIANO CANUTO AND MARCELO GIUGALE Editors,THE DAY AFTER TOMORROW A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World, World Bank, Washington, 2010

[viii] Ponna Wignaraja Susil Sirivardana Akmal Hussain(Editors), Economic Democracy through Pro-poor Growth , SAGE Publications India Pvt Ltd New Delhi, 2009

[ix] http://is.gd/aj9dPW

[x] وائل جمال، النمو أولا. والباقي يأتي لاحقا، الشروق، 26 أكتوبر 2010

[xi] RICHARD WILKINSON AND KATE PICKETT ،The Spirit Level Why Greater Equality Makes Societies Stronger, Penguin Books, London, 2010

[xii] Ponna Wignaraja Susil Sirivardana Akmal Hussain (Editors), Economic Democracy through Pro-poor Growth

العدالة الاجتماعية: دروس من تجارب أمريكا اللاتينية

عمر سمير

باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات

يتناول هذا الفصل النقاط التالية:

مقدمة:

ليس ثمة اقتراب واحد لمفهوم **العدالة الاجتماعية**، فالبعض يركز في كيفية تحقيقها على المستوى الكلي بسياسات تقوم على تدخل أكبر للدولة، معتبرا الحقب التي تسيطر فيها الدولة على الشق الأكبر من الاقتصاد فترات أكثر عدالة، بينما يحاجج آخرون بأن سيطرة الدولة على الاقتصاد لا تعدو أن تكون رأسمالية دولة.. أي استبدال لسيطرة قلة من القطاع الخاص على الموارد والثروات بسيطرة من يحكمون على هذه الموارد والثروات دون ضمانة حقيقية لاستخدام هذه الموارد والثروات بما يخدم جموع المواطنين بعدالة، بيد أن النموذجين هما تجلي لنمط تسلطي بشكل أو بآخر، وبعيدا عن هذا الصراع فإن تيارا ثالثا قيد التشكل منذ عقود هو في جوهره مراجعة لأفكار الليبرالية الجديدة وكذلك الأفكار الاشتراكية الجامدة القريبة من فكرة رأسمالية الدولة، هذا الاتجاه يقوم على فكرة مدخل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومدى تعزيز السياسات المختلفة لهذه الحقوق وما هي آلياتها في ذلك؟ وكيفية ضمان السلطة السياسية لجودة أعلى للجوانب المختلفة من حياة المواطنين؟.

وفي تعرضنا لنماذج بعض السياسات في**أمريكا اللاتينية** في الاقتراب من **العدالة الاجتماعية**، لابد من التعرض للتوجهات السياسية لقادة عمليات الإصلاح في بعض هذه الدول وكيف حكمت عملية تحويل التوجهات لسياسات أمكن معها تحقيق أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة وأكثر قدرة على إعادة توزيع الدخول وتقليل مؤشرات اللامساواة بشكل مطرد، ثم نماذج لسياسات نحو **العدالة الاجتماعية**، ومن ثم نستعرض هذه النقاط على النحو التالي:

التوجهات السياسية وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية:

يرى البعض أن الخيار الاقتصادي هو خيار فني وتقني بحت ولا يخضع لانحيازات أو هكذا يفترض أن يكون، بينما تنبئنا الخبرة التاريخية أن أي خيار اقتصادي هو انعكاس لمصالح شبكات اجتماعية بعينها[i]، تصبح هذه الخيارات –التي هي نتاج لتوجهات– أكثر اقترابا من مفهوم **العدالة الاجتماعية** كلما كانت الشبكة المستفيدة منها هي الأكبر والأكثر فقرا بالضرورة، دون أن يعني هذا الإضرار بمصالح الشبكات الأخرى، إلا إذا اعتبرت هذه الشبكات أن اللعبة الاقتصادية هي لعبة صفرية أو شبه صفرية عليها أن تحقق وحدها مكاسب منها، هنا لا بد للمجتمع أن يحسم علاقته مع هذه الشبكات الاحتكارية ليحقق قواعد لعبة اقتصادية أكثر عدالة واستدامة للجميع.

هذه التوجهات وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة عايشها قادة هذه الدول الذين خرجوا من رحم المجتمع، وليس من داخل النظام السياسي، وقادوا أو كانوا جزءا من حراك اجتماعي قوي استطاع تغيير الإطار العام للنظام السياسي بحيث أصبح أكثر تقبلا لفكرة سياسات تقترب من الفقراء والمهمشين وتعبر ولو جزئيا عن طموحاتهم، كما أن هذه القارة كانت منشأ نظريات التبعية ونقدها وموطنا لنشأة لاهوت التحرير وما ارتبط به من حركات اجتماعية تحررية ترفض استتباع الشمال للجنوب، وتدفع باتجاه ابتكار سياسات بديلة قدمها حراكات عمالية واجتماعية متتالية بدية من ثمانينيات القرن المنصرم استطاعت أن تحقق انتصارات كبيرة على الساحة السياسية بوصول قادتها ورموزها للسلطة في العقد الأول من الألفية الثالثة، هؤلاء القادة رغم عدم تمكنهم من تطبيق كامل لما قاموا بالمطالبة به لم يستسلموا لشبكات المصالح القديمة بل استطاعوا أن يوطدوا سياسات تقترب من الفئات المهمشة والمناطق الأكثر فقرا بشكل جعل منها فاعلا اقتصاديا كبيرا.

أفرز هذا السياق فوز مرشح حزب العمال " **لولا دا سيلفا**" للرئاسة في **البرازيل** عام 2002، والذي استمر فترتين رئاسيتين حتى عام 2012، ثم في 2003 تم انتخاب المرشح البيروني "**نستور كيرشنر**" للرئاسة في **الأرجنتين**، وفي عام 2004 أعلن الشعب الفنزويلي تمسكه بزعيمه اليساري "**هوجو تشافيز**" وثورته البوليفارية في استفتاء شعبي بمراقبة منظمة الدول الأمريكية، وتتضاعف وتيرة هذا التوجه خلال عام 2005 الذي بدأ بانتخاب المرشح اليساري "**تابيرى فاسكيز**" للرئاسة في **الأوروجواي** وسقوط الحزبين التقليديين في البلاد. وسرعان ما جاءت الانتخابات الرئاسية في **بوليفيا** لتدفع "**مورااليس**" مرشح "الحركة نحو الاشتراكية" إلى مقعد الرئاسة على حساب الرئيس "**كارلوس ميسا**"، ثم في **تشيلي** حيث فازت مرشحة اليسار "**ميشيل باشليت**".

وقد فسر البعض هذا الصعود بعوامل اقتصادية واجتماعية ناجمة عن خلل في السياسات الاقتصادية في فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين مع تغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية[ii]، بينما لم تفرز هذه العوامل قيادات يسارية قادرة على التغيير في المجتمعات العربية بعد الثورات لعوامل بعضها يتعلق باليسار ذاته وبعضها يرتبط أكثر بطبيعة العلاقة بين اليسار والقوى الأخر أو بطبيعة المجتمع والفارق بين حراك احتجاجي عربي وحراك اجتماعي في **أمريكا اللاتينية**[iii].

إفراز السياق لمرشحين ذوي خلفية يسارية أو اشتراكية في هذه التجارب لم يعن بالضرورة اتباع سياسات تغيير ثورية عاجلة في المجالات الاقتصادية، ولم يعن التحول من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بقدر ما كان إلى منطقة أقرب للوسط الذي يستحضر قيم اليسار في السياسات من حيث مراعاة البعد الإنساني والاجتماعي، ومحاولة تقليل التمايزات وعوامل اللامساة بشكل يضيف المزيد من المواطنين إلى العملية السياسية وتوسيع شبكة المستفيدين من النظام الاقتصادي، هذا لا يعني أيضا أن سياسات التغيير الجذرية سيئة أو غير ضرورية في حالات ما بعد الثورات أو الأزمات الكبرى إذ أن أكثر النماذج رأسمالية استطاعت تبرير سياسات التأميم لكبريات البنوك والشركات عقب الأزمة المالية العالمية 2009/2008، كما استطاعت إجراء مراجعات قوية في سياساتها وتوجهاتها، بل إن مؤسسات دولية كبرى قامت بمثل هذه المراجعات ولو ظاهريا عقب الثورات العربية، ولا تزال جدالات دائرة بشأن مدى قدرة النماذج الاقتصادية السائدة على الاستمرار دون إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

السياسات الاجتماعية كأداة نحو العدالة الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية هي أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية. وغالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي. ولكن، تعني السياسة الاجتماعية أيضا إعادة التوزيع والحماية **والعدالة الاجتماعية**، تدور السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مراكز صنع السياسات، وليست عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية، ولكن عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي. والسياسة الاجتماعية أيضا هي أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين، وترقية النتائج الاقتصادية الإيجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة،وكذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي –على المدى البعيد– سوف يفيد الفرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي بحماس وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة.

وتعتمد بعض الدول سياسات الرعاية الاجتماعية، كأداة لتحقيق قدر من **العدالة الاجتماعية** أو حتى للحفاظ على استقرا اجتماعي واقتصادي للمجتمع ككل، والسياسة الاجتماعية بهذا المعني وفق بعض الدراسات التي جمعت نماذج مختلفة من دول عدة تتبع نموذج الرعاية الاجتماعية، هي إطار شامل لمختلف فئات المجتمع، ولا يتوقف عند فئة دون غيرها، لأن هدف الرعاية الاجتماعية هو النهوض بالمجتمع ككل، وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يضمن الكرامة الإنسانية لمختلف فئات المجتمع، بالرغم من أنه على مستوى الفئات المستهدفة، فإن هناك شرائح عدة تكون موضوعة على قائمة الأولويات في هذا الإطار، وهي العمال، والشرائح الأقل قدرة وتمكينا في المجتمع، مثل النساء والأطفال، وخصوصا الأمهات من النساء، والأيتام من الأطفال، بجانب كبار السن بطبيعة الحال.[iv]

والرعاية الاجتماعية بهذا المعنى هي نظام متخصص في قيادة وتوجيه عملية التغيُّر الاجتماعي،وهي تسعى لإحداث تغيير واسع النطاق وشامل وتهدف الرعاية الاجتماعية إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد المجتمع، وهي –أيضا– وسيلة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، ولكن من خلال منظور حركي.

وفيما يلي نعرض بعض نماذج هذه السياسات:

أوروجواي و"خطة المساواة الاجتماعية"

تعتبر **أوروجواي** أحد أنجح تجارب **أمريكا اللاتينية**في مجال سياسات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، حيث تعد الأولى في مجال تخفيض معدلات الفقر مقارنة بكل من **البرازيلوالأرجنتين والمكسيك وبيرو وبوليفيا**، وكذلك في كفاءة سياسات مكافحة الفقر وساهمت سياسات رئيس أوروجواي السابق، تاباري فاسكوز، الاجتماعية في تخفيض معدلات الفقر من 32% عام 2004 إلى نحو 18% في عام 2010، وقد صممت أوروجواي برنامج خدمات "الطوارئ الاجتماعية" والذي يشتمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء وامتيازات أخرى، ثم طورته أوروجواي في عام 2007 وأطلقت عليه برنامج "خطة المساواة الاجتماعية".

وربما تُفسر كفاءة سياسات مكافحة الفقر في أوروجواي، بحرص الرئيس فاسكوز على تشكيل "حكومة اجتماعية" داخل مجلس الوزراء، بهدف تنسيق العمل بين وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، وكذلك تشكيله مجلس قومي للسياسات الاجتماعية بهدف التنسيق بين الوزارات والوحدات المحلية.

وتعتبر حكومة **فاسكوز** أن نجاحها في مكافحة الفقر لا يرتبط فقط بالسياسات الاجتماعية التي تتبعها ولكن أيضا بمجمل السياسات الاقتصادية المطبقة، حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشكل من ممثلين للحكومة والعمال والهيئات المشغلة، في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة 18% خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى النظام الضريبي الذي بدأته في عام 2007، الذي قلل من الضرائب غير المباشرة خاصة على المنتجات الغذائية، وتتمثل في ضريبة القيمة المضافة[v].

السياسات المباشرة لحل مشكلة الفقر:

الإعانات الاجتماعية المشروطة بتحسين الصحة والتعليم.. سياسة الإعانة البرازيلية بولسا فاميليا

تأتي ترجمة التوجهات إلى سياسات كمرحلة مهمة في اختبار الفكر على أرض الواقع الحركي والعملياتي في ممارسة السياسة وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل وقد كان في قلب هذا الجانب سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ(بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد **"كاردوسو"** قبل وصول **"لولا"** للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة اكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين 6 و9 مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا[vi].

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للأم بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.

وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي. ويمكن توضيح معنى استفادة الأسر الفقيرة من البرنامج على النحو التالي، انه لم يكن مشروعا سحريا للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعا واقعيا أدى إلى نتائج ملموسة، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم[vii].

وبرغم أن برامج "**لولا**" لم تقض على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين انه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهى الطبقة التي يتراوح دخلها من 457 إلى 753 دولارا شهريا[viii].

وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%. و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2: 4% سنويا، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى **العدالة الاجتماعية** عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم، بمعنى انه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع مع **تغيير سياسات الإقراض إذ** تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة في **البرازيل** من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.[ix]

وتعتمد الإعانات في هذه البلدان ليست كهبة من الدولة بل كسياسة عامة، تصاغ بطرق تشاركيه وقادرة على الوقوف على الاحتياجات المجتمعية المحلية بشكل كبير، وهو ما يعكس إرادة سياسية قوية نحو تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تقترب من مفهوم العدالة بحيث تضمن عدالة في التخطيط والتنفيذ والرقابة، يتضح ذلك من خلال النموذجين التاليين:

نموذج صياغة سياسات أكثر عدالة من خلال التخطيط بالمشاركة.. بورتو أللیجري

حيث أن التخطيط للسياسات العامة ينبغي ألا ينفصل عن الواقع المحلي بحيث يصبح أكثر تمثيلا لمصالح المواطنين المحليين، ومن ثم تستطيع السياسات أن تستشعر الحاجات الحقيقية للمواطنين والاقتراب من تحقيق ما يرونه عادلا لمناطقهم، وتشكل تجربة الميزانية التشاركية في **البرازيل** وتحديدا تجربة مدينة بورتو أللیجري نموذجا هاما، حيث كانت بورتو أللجري مدينة غير صناعية غارقة في الديون. وفي 1989، فاز حزب العمال في الانتخابات المحلية وقرر كسر تقليد التفصيل المسهب لميزانيات البلديات خلف الأبواب المغلقة، عن طريق استشارة المواطنين عن كيفية إنفاق الموارد البلدية النادرة، وأدت هذه الاستشارات العامة إلى تنمية محلية مذهلة من عام 1989إلى عام 1996، كان من بين الإنجازات التي حققتها هذه التجربة على المستوي الاجتماعي المتعلق بالخدمات والحقوق[x]:

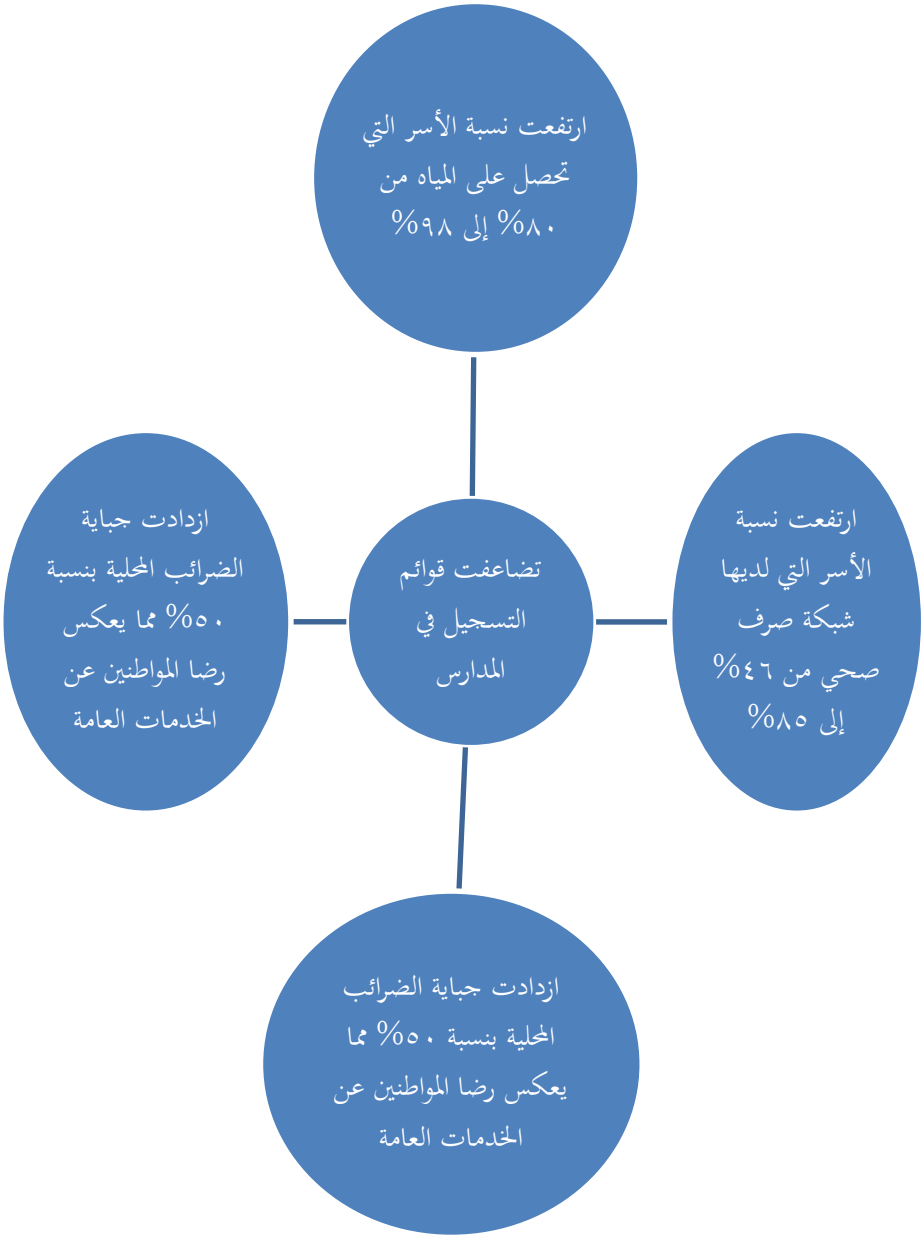
ارتفعت نسبة الأسر التي تحصل على المياه من ٨٠% إلى ٩٨%
ازدادت جباية الضرائب المحلية بنسبة ٥٠% مما يعكس رضا المواطنين عن الخدمات العامة
تضاعفت قوائم التسجيل في المدارس
ارتفعت نسبة الأسر التي لديها شبكة صرف صحي من ٤٦% إلى ٨٥%
ازدادت جباية الضرائب المحلية بنسبة ٥٠% مما يعكس رضا المواطنين عن الخدمات العامة

تم تطبيق وسائل وضع الميزانية بالمشاركة بشكلٍ واسع من قبل الحكومات اليسارية المحلية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وهي الآن تتوسع إلى آسيا وأفريقيا.

وفي تقييمها للسياسات الاجتماعية يرى بعض خبراء الأمم المتحدة أن الآلية التي ترتكز على القطاع العام، عبر خط مركزي من الوزارات والحكومات المحلية، عادة هي الأفضل لتوسيع التغطية، كون تدخلات الحكومة مطلوبة عند وجود احتكارات طبيعية أو شبه طبيعية (مثل الماء والكهرباء)، وعندما يكون التمويل الخاص غير كاف أو غير متواجد (مثل خدمات النقل إلى المناطق البعيدة وقليلة السكان) أو عندما تخلق متطلبات رأس المال الكبير عائقا لدخول الشركات الجديدة. وجدت المخططات التي تعتمد على السوق أن خدمة المجتمعات ذات الدخل المنخفض غير مثيرة للاهتمام، بالمقارنة مع العائدات المرتفعة التي تحصل عليها من خدمة الجماعات ذات الدخل المرتفع. لا يكترث القطاع الخاص عادة بذوي الدخل المنخفض أو بالمناطق البعيدة لأن تكاليف العمليات المصاحبة مرتفعة والعائدات منخفضة، وفي البلدان التي يشكل فيها الفقراء معدلا مهما من السكان، يكون التمويل العام الشامل مطلوبا للتعليم الابتدائي–الثانوي والصحة والحماية الاجتماعية الأساسية. والحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي في جميع أنحاء الدولة.

الأرجنتين: نضال عمالي تعاوني لإدارة المصانع المفلسة ذاتيا للحفاظ على الحق في العمل

قدمت **الأرجنتين** بعد أزمتها الاقتصادية الطاحنة في 2001 نموذجا مختلفا لإدارة عملية ممنهجة للحد من الفقر ومخاطره ومن ثم تقليل مؤشرات اللامساواة، ساعدها في ذلك قدرة الحركة العمالية القوية على فرض نموذج الإدارة الذاتية للمصانع التي حاول أصحابها إفلاسها وبيعها، وكان هذا التحرك الذي بدأ مع نهاية التسعينيات دافعا لحركة اجتماعية واسعة تهدف للدفاع عن الحق في العملوفي الحصول على دخل عن طريق استعادة المصانع، والاستمرار في تشغيلها. وقد تحولت إلى حركة احتجاجية متعددةالروافد ضمت في ثناياها عمال تلك المصانع مع نقابات وجمعيات وأحزاب سياسية، واستهدفت نموذجا اقتصاديا مغايرا،يتلافي الوقوع في حبائل نهج النيوليبرالية، النهم لجمع الأرباح بغير مراعاة لأي جانب إنساني أو اجتماعي[xi].

حدث هذا في إطار لا يخالف الدستور الأرجنتيني الذي ينص على احترام حقوق الملكية، ودون إحداث اضطراب يطال استقرار الاقتصاد الكلي، إذ تظل **الأرجنتين** جاذبة للاستثمارات الأجنبية، و يظل الاقتصاد الأرجنتيني من أكبر اقتصاديات **أمريكا اللاتينية**، حيث سعت هذه الحركات بالتنسيق مع الأحزاب والنقابات العمالية لتعديل قانون الإفلاس بحيث يسمح للعمال بإدارة المصانع التي يشهر أصحابها إفلاسها، وبحيث يقوم العمال بتشغيلها وسداد التزاماتها ومواصلة الإنتاج، وفي الحقيقة قامت بعض الجهات والمؤسسات الحكومية بدفع الالتزامات المالية عن العمال واستطاعت هذه المصانع مواصلة العمل وتحقيق أرباح، ويمثل هذا النموذج توافقا حيويا بين إرادة حركة عمالية مع أحزاب سياسية وجدت توجها حكوميا يسعى لتمكين العمال لتحقيق هدف اقتصادي عام في ظل أزمة شديدة التعقيد.

خلاصات:

تقوم تجارب **أمريكا اللاتينية** في الاقتراب من **العدالة الاجتماعية** على بعدين رئيسيين هما سياسات اقتصادية كلية تقوم على استهداف معدلات تضخم وبطالة أقل وليس عجز موازنة أقل، والبعد الثاني هو أخذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الاعتبار في كل الخيارات الاقتصادية الكبرى، بحيث تضمن السياسات رفع مستويات التعليم والصحة وتحسين ظروف العمل بشكل مطرد، حيث في سياق التراكمات السيئة الناجمة عن سياسات اقتصادية غير عادلة. يصبح هناك تساؤلا حول مدى قدرة النموذج الاقتصادي والاجتماعي السائد على الاستمرار بنفس معطياته ومن ثم تبحث الدول التي تقرر ألا تبقى على النموذج بجموده في تساؤل هام يتلخص مضمونه في كيفية نقل موارد الدولة للفقراء بشكل يغير التركيبة الاجتماعية ويحقق قدرا من العدالة يتوافق حوله أغلبية المواطنين؟ تجيب التجربة اللاتينية وبخاصة البرازيلية والأرجنتينية عن هذا السؤال بجدارة إذا ما نظرنا للسياسات الاجتماعية التي اتبعت منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث برامج نقل الدخل للفقراء المعمول بها بالفعل وبأشكال مختلفة في العديد من بلدان **أمريكا اللاتينية**، هي السلاح الأكثر فعالية لمكافحة الفقر واللا مساواة الاجتماعية بل وبما يفوق مجرد النمو الاقتصادي، وفقا لدراسة متخصصة جديدة أجراها علماء وخبراء اقتصاديون في الأرجنتين[xii].

هذه التجارب لا تعمل في فراغ بل في سياق سياسي أبعدت فيه المؤسسات العسكرية عن الحكم منذ الثمانينات، ومن ثم وجد النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد نفسه بمفرده في مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية التي تتبنى قضايا **العدالة الاجتماعية**، ومن ثم قدرة هذه القوى التي شملت تنسيقا واسعا بين نقابات وأحزاب ومبادرات، على فرض تقديم تنازلات حقيقية في المجال الاقتصادي والاجتماعي لصالح الفقراء.

تعطينا تجارب **أمريكا اللاتينية** دروسا في الاستهداف الدقيق للعوامل الأكثر وقوفا في وجه تحقيق **العدالة الاجتماعية** كهدف إذ تعيد هذه التجارب رسم مؤشرات معبرة عن واقع ما تستهدفه وهو خفض معدلات الفقر والبطالة، وتحسين قطاعات الصحة والتعليم وظروف العمل، واعتماد هذه المؤشرة بوصلة لقياس الأداء الحقيقي لحكوماتها اقتصاديا واجتماعيا.

في مراحل التحول التي تلي حراكات اجتماعية قوية كالتي تمر بها مصر منذ 2011، لا يمكن تحقيق استقرار طويل الأمد من دون تحديد انحيازات اقتصادية واجتماعية مخططة بشكل تشاركي ومغايرة لتلك التي قامت عليها الثورات، تستطيع أن تصوغ سياسات مبتكرة ترضي القطاع الأوسع من المواطنين.

تدريب عملي1:

إذا كنت في موضع اتخاذ قرار اقتصادي مصري، وكانت لديك المعطيات الحالية للاقتصاد المصري، عجز موازنة عالي مقارنة بالاقتصادات المماثلة، نسبة بطالة وتضخم عاليتين، معدلات ادخار منخفضة، أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة، وعليك أن تفاضل بين مجموعة خيارات من بينها:

الخيار لأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
• سياسة توسعية في الإنفاق العام من ضمن بنودها توجيه دعم نقدي للمزارعين والعمالة غير المنتظمة، دعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	• فرض سياسات تقشف لتوفير موارد لتحقيق مشروع أو عدة مشروعات كبيرة الحجم، سياسات تصالح مع كبار المستثمرين لتهيئة مناخ جاذب للاستثمار بما يوفر فرص عمل أكبر وموارد مالية أكبر.	• تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل مشروعات كثيفة العمالة تحقق نموا على مدى بعيد أو مشروعات كثيفة رأس المال وتتعلق بنمو سريع.

تدريب عملي 2:

بصفتك شخص يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية في التفكير في الخيارات الاقتصادية إذا علمت أن لديك قطاعا يوشك على الانهيار كالزراعة مثلا، وقطاع آخر أكثر انهيارا من القطاع الأول صناعة الحديد والصلب مثلا، وقطاع خدمي رابح كالاتصالات، أي الخيارات التالية سوف تأخذ مع توضيح الأسباب:

الخيار لأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
• الاستثمار في القطاع الرابح وتوسيعه، مع انسحاب تدريجي من القطاعين الخاسرين.	• إعادة هيكلة القطاعين الخاسرين واستثمار أقل في القطاع الرابح.	• البدء بتنفيذ سياسة إنقاذ للقطاعات الخاسرة بشكل عاجل للقطاع الأكثر انهيارا وعلى مدى متوسط للقطاع الأقل انهيارا.

الهوامش:

[i] د. ياسر علوي، من الأمير إلى الخبير: هل هناك حل فني لأزمة سياسية؟ وجهات نظر، يوليو 2004.

[ii] وليد محمود عبد الناصر، العوامل الأربعة لصعود اليسار فى دول أمريكا اللاتينية، بوابة الأهرام الرقمية بتاريخ 1مارس 2014، http://is.gd/sJCuF2

[iii] أيمن عبد المعطي وآخرون، اليسار والثورات العربية (أوراق مؤتمر القاهرة 24-25 أبريل 2013)، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2013.

[iv] جون ديكسون وآخرون، "دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين تجرب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان"، ترجمة سارة الذيب، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

[v] محمد جاد، أمريكا اللاتينية.. بديل اقتصادي أمام جمهورية يناير، بوابة الشروق، بتاريخ 30 سبتمبر 2012، http://is.gd/sNTRrL

[vi] أمل مختار، "تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر"، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://is.gd/YLuOBW

[vii] يشير تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أنه بفضل مدفوعات معاشات التقاعد لسكان الأرياف في البرازيل، فإن نسبة الانتساب للمدارس لدى الأطفال بين ١٠ و١٤ عاما من الأسر التي تتلقى معاشات تقاعد، هي أعلى بكثير من نسبة الأطفال من الأسر التي لا تتلقى أي معاش، أنظر التقرير السادس لمنظمة العمل الدولية بعنوان الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، التقرير السادس المنبثق عن مؤتمر العمل الدولي الدورة المائة 2011، ص48، http://is.gd/PDaLen

[viii] انا نيكولاتشي دا كوستا، في البرازيل تبني الطبقة المتوسطة أحلامها على الائتمان، رويترز عربي، بتاريخ 16 يوليو 2008، http://is.gd/PF9Aty

[ix] أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://is.gd/YLuOBW

[x] إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية: الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، الأمم المتحدة: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، 2007، ص23، http://is.gd/EjuVoh

[xi] فديريكو ماتياس روسي، "إدارة العمال الذاتية للمصانع: تجارب من الأرجنتين وحركة استعادة المصانع"، ترجمة وتقديم عمرو عادلي، موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بتاريخ 11 يونيه 2014، http://is.gd/rxJg9q

[xii] مارسيلا فالينتي/وكالة إنتر بريس سيرفس،تقرير بعنوان " أمريكا اللاتينية تنقل موارد الدولة للفقراء "، موقع وكالة الأنباء العالمية انتر برس سيرفس، 2013، http://is.gd/KHrwHA

العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي

أحمد فاروق غنيم

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

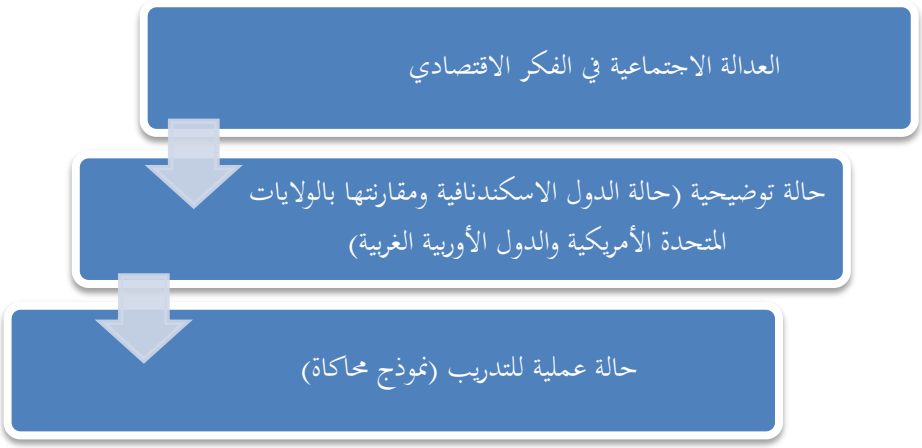

ما هو وضع **العدالة الاجتماعية** في الفكر الاقتصادي وخاصة النموذج الرأسمالي؟ وما هي أدوات تحقيقها؟ وهل يختلف هذا المفهوم باختلاف المكان أو الزمان؟ هذه الأسئلة هو ما سنحاول في الصفحات القليلة القادمة الإجابة عليها من منظور النظرية الاقتصادية خاصة في ظل النموذج الرأسمالي. ودعونا نبدأ بتعريف بسيط للعدالة الاجتماعية وفقا لموقع ويكيبيديا.

فوفقا لويكيبيديا فإن العدالة الاجتماعية هي.

"العدالة في توزيع الثروة والفرص والمزايا داخل المجتمع وهي غالبا ما تشير إلى مجموعة من المؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستمتاع بحياتهم وقيامهم بدور فاعل داخل المجتمع".

وإن كان هذا التعريف بسيطا للغاية إلا أنه يفتقر إلى الأسس التي استند إليها والآليات التي تمكن من تحقيقه في الواقع العملي وهي أمور حاول العديد من الاقتصاديين الإجابة عليها كما يلي.

1. العدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي

العدالة الاجتماعية من الموضوعات التي نشأت منذ أن بدأ الفكر الاقتصادي في التطور على يد **آدم سميث Adam Smith** مؤسس علم الاقتصاد وان كان هذا المفهوم اختلفت معانيه ومقاصده عبر الزمن ومن خلال تفسيرات المدارس الفكرية المتعاقبة.

وذكر **آدم سميث العدالة الاجتماعية** في كتابه الأول وهو **"نظرية الأخلاق" The Theory of Moral Sentiments** ولكن كان يقصد بهذا المصطلح نوع من أنواع الفضيلة وليس نوع من أنواع العقود الاجتماعية والذي يتضمن بالأساس أداة لإعادة توزيع الدخل كما هو الحال في فكر دولة الرفاهة والعقد الجديد.

أما **كارل ماركس Karl Marx** فكان يرى أن **العدالة الاجتماعية** لكي تتحقق فلا بد من القضاء على الرأسمالية والتي تؤدي إلى استغلال طبقة اجتماعية لأخرى. ومن وجهة نظره فإن العلاقة بين الطبقات الاجتماعية أهم بكثير من العلاقة بين الأفراد.

ولعل من أشهر العلماء الذين ارتبط اسمهم **بالعدالة الاجتماعية** هو عالم الاجتماع **جون راولس John Rawls** والذي بني تفسيره لهذا المفهوم على عاملين تاريخيين شكلا المفهوم وهما النمو المتزايد للاقتصاد الاستهلاكي واعتناق حركات الحقوق المدنية كنموذج للتفكير في العلاقات الاجتماعية. وقد ركز راولس على فكرة العدل كمحور **للعدالة الاجتماعية** وجاء ذلك في كتابه الشهير **"نظرية العدالة" "A Theory of Justice"** والذي صدر عام 1971 والذي يرى أن العدل هو فضيلة المؤسسات الاجتماعية في أي مجتمع. وقد حدد مبدأين أساسيين لتحقيق العدل وهما: أن 1) جميع أفراد المجتمع لهم حقوق متساوية. 2) وأن عدم المساواة يجب التعامل معه حتى يكون الأفراد كلهم سواسية في الحصول على الفرص المختلفة. وإن كان راولس قد أقر بإمكانية التغاضي عن تحقيق **العدالة الاجتماعية** إذا كان هذا يحقق منفعة لكافة أفراد المجتمع.

وجاء التزايد الاستهلاكي للشعب الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية سببا في التفكير على المستويين الاقتصادي والسياسي في ضرورة زيادة الإنفاق العام وخاصة في مجال التعليم والصحة كآلية لتعويض الفقراء والمهمشين والذين لم ينعموا بالطفرة الاستهلاكية.

وقد تبنى هذا التفكير الاقتصادي الشهير **جون كنيس جالبريث John Kenneth Galbraith** وكان هذا في عهد الرئيس الأمريكي **جون كنيدي**. وجدير بالذكر أن هذا التفكير كان متوافقا مع الفكر الاقتصادي لكينز والذي كان سائدا في هذا الوقت. وزيادة الإنفاق العام سوف تساعد الفقراء والمهمشين على تحسين أوضاعهم المعيشية مما يساعد بدوره على تحقيق **العدالة الاجتماعية** وينمى القدرات الإنتاجية لكل من الأفراد والمجتمع بشكل عام ومنها بدأ مفهوم العقد الجديد.

ولعل من أبرز الاقتصاديين الذين ركزوا على بعد إعادة التوزيع في **العدالة الاجتماعية** كان **ميردال Myrdal** والذي حصل على جائزة نوبل تقديرا لجهوده في هذا المجال عام 1974. ولعل نموذج **دولة الرفاهة Welfare State** وهو النموذج الاقتصادي الذي نشأ في مواجهة النموذج الرأسمالي وفشله في الثلاثينات من القرن الماضي هو أفضل نموذج للتعبير الفعلي عن العدالة الاجتماعية. وتتمحور فكرته بالأساس حول السلام الاجتماعي والذي يهدف لخلق فرص عمل للجميع وتوزيع عادل للدخل والذي يأتي بالأساس من إتاحة الفرصة للفرد في الاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة وهو ما سيؤدي إلى تعظيم منفعته ومن ثم تعظيم منفعة المجتمع ككل. وهذا كان الفكر السائد وبدرجة كبيرة في الدول الاسكندنافية وإن كان هذا الفكر وتطبيقاته العملية قلت بشكل كبير نتيجة تغير الإيديولوجيات والأزمات الاقتصادية والتي تتطلب تقليل الإنفاق الحكومي.

وتعرض تعريف **راولس للعدالة الاجتماعية** لانتقاد شديد من قبل الفيلسوف **روبرت نوزيك Robert Nozick** والذي رأى أن منهج **راولس** يدور بالأساس حول إعادة التوزيع وهذا في حد ذاته يحمل طيات تتعلق بافتقار العدل. إذ أنه **–وفقا لنوزيك–** من حق كل شخص التمتع بالموارد الاقتصادية المتاحة له والتي يمتلكها وأن ينعم بثمار جهده دون مشاركة من أحد، وأن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية **–وفقا لراولس–** تعنى أن هناك عدم عدالة، لأنها تعني أن هناك أفراد من المجتمع سوف يعملون بغير رضاهم لصالح أفراد آخرين.

وهو الانتقاد الذي وجهه أيضا **فريدريك فون هايك Freiedrich von Hayek** لمفهوم **العدالة الاجتماعية**. وهايك يعتبر واحدا من أعظم علماء الاقتصاد وهو حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974 وشكك جديا في مضمون **العدالة الاجتماعية** وذلك في كتابه الشهير **"سراب العدالة الاجتماعية"" The Mirage of Social Justice"** وخلص أن هذا المفهوم فارغ في محتواه وأنه مصطلح يخدع به النخبة عامة الشعب. ولعل أغلب المفكرين الاقتصاديين وإن كانوا لا يتفقون تماما مع هايك على أن المفهوم فارغ من محتواه إلا أنهم يجدوا صعوبة شديدة في تعريفه وتحديد محتواه.

واتجاه **هايك** أكده الفكر النيوليبرالي وخاصة **ميلتون فريدمان Milton Friedman** والحائز على جائزة نوبل، والذي أكد على ضرورة التفرقة بين المساواة في الفرص والحقوق والمساواة في الدخول، وأن أساس الفكر الليبرالي هو السماح بالمزيد من الحرية للأفراد، وهو ما يتطلب تقليل دور الدولة في فرض الضرائب وضبط الأسواق، وهذا بدوره قد يعوق الدولة عن القيام بواجبها تجاه تحقيق **العدالة الاجتماعية** والتي تتطلب قدرا أكبر من الإنفاق العام.

وهناك بعض الاقتصاديين من **المدرسة الماركسية** والذين يرون، على النقيض من **هايك**، أن المفهوم محمل بالكثير من المعاني مما يجعله قاصرا عن تلبية ما يجب أن يعبر عنه. وأخيرا فهناك فريق آخر يرى أن المفهوم ليس فارغا وليس محملا بأكثر من اللازم ولكنه مفهوم مرن ومتغير، حيث يتغير المفهوم بتغير الحاجات والتي بدورها تتغير بظروف الوقت والمكان، فقد يكون المقصود هو حقوق المرأة وقد تكون حقوق جنس بشري معين عانى الاضطهاد في وقت معين وقد تكون حقوق المساواة في التعليم وغيرها من الأمور التي قد تختلف باختلاف الحاجات.

الخلاصة أنه من الناحية النظرية من الصعب الاستقرار على مفهوم ومعنى محدد للعدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي بصفة عامة وفي النموذج الرأسمالي بصفة خاصة. وهو ما وضح جليا في اختلاف كبار علماء الاقتصاد والاجتماع والفلسفة حول هذا المفهوم. بل أن درجة الاختلاف امتدت إلى كون أن هذا المفهوم أكذوبة وأنه لا يوجد ما يسمى **بالعدالة الاجتماعية**. وإذا ما سلمنا بأن هناك ما يسمى **بالعدالة الاجتماعية** فنجد أن هذا المفهوم يتمحور حول **ثلاث نقاط أساسية وهم:**

وفي الواقع العملي نجد أن **العدالة الاجتماعية** غالبا ما يتم استخدامها كآلية لإعادة توزيع الموارد بين **ثلاث فئات مجتمعية وهى:**

هذا وان كان التركيز دائما على الطبقة الاجتماعية (الأغنياء والفقراء و طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة) إلا أنه مع تزايد الاهتمام بالحقوق المدنية أخذت العدالة منحى جديد يتعلق بالمهمشين في المجتمع سواء كان ذلك يتعلق بالجنس أو اللون أو العرق. وجدير بالذكر أن تعرض **العدالة الاجتماعية** لهذه الموضوعات يعنى أن التركيز أصبح يشمل ليس فقط إعادة التوزيع Redistribution ولكن أيضا الاعتراف Recognition.

وهكذا نجد أنه بالرغم من عدم تحديد مفهوم **العدالة الاجتماعية** بدقة في الفكر الاقتصادي إلا أنه يستخدم بكثرة في دوائر السياسات الاقتصادية. وعندما يستخدم فغالبا ما يحمل في طياته **معنيين أساسيين وهما:**

١) اعادة توزيع الموارد والسلع لتحسين أوضاع المهمشين.

٢) أن عملية اعادة التوزيع لا تنبع من كونها تفضل من بعض أعضاء المجتمع أو الحكومة بل لكونها حق أصيل للمهمشين لا بد من الوفاء به من باقي أعضاء المجتمع.

ومن وجهة نظر السياسة الاقتصادية فقد اكتسب هذا المفهوم اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة وخاصة في أعقاب ما يسمى بثورات الربيع العربي. وينبع هذا الاهتمام من فشل السياسات الاقتصادية المتبعة من رفع مستوى فئات المجتمع المختلفة وخاصة الطبقات الفقيرة وتركز ثمار النمو الاقتصادي في يد فئة قليلة من رجال الأعمال والسياسيين. ومن هنا نادت الثورات وتبعتها الأنظمة الحاكمة بضرورة تحقيق قدر أكبر من **العدالة الاجتماعية**. ولعل هذا يتفق مع تعريف الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية كما جاء في الوثيقة المنشورة عام 2006 بعنوان "**العدالة الاجتماعية** في عالم مفتوح: دور الأمم المتحدة" " Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations" حيث أقرت الوثيقة أنه يمكن فهم **العدالة الاجتماعية** بشكل واسع على أنها العدل في توزيع ثمار النمو الاقتصادي. ولعل تبنى المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي لمفهوم النمو الاحتوائي Inclusive Growth هو خير دليل على ضرورة إدراج البعد الاجتماعي بمعنى **العدالة الاجتماعية** في معادلات النمو الاقتصادي. وحث الأديان السماوية المختلفة على ضرورة تضامن فئات المجتمع ورعاية الأغنياء للفقراء من خلال آليات مختلفة ساعد على إحياء هذا المفهوم. ولكن بالرغم من الاتفاق على ركائز هذا المفهوم من وجهة نظر رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك فيما يتعلق بإعادة التوزيع أو المساواة أو العدل إلا أن آليات التنفيذ الفعلي تصطدم بكثير من العوائق.

أو قد تؤدي إلى آثار جانبية غير مرغوب فيها. بل أن تحقيق المساواة قد يتطلب قدرا من عدم العدل لتحقيقه. ولتوضيح الفكرة فإن المساواة قد تتطلب أن يحصل جميع أفراد المجتمع على نفس المستوى من التعليم، ولكن في ظل وجود قيود مالية فان ذلك قد يتطلب فرض ضرائب أعلى من المفروضة. لتحقيق العدل يجب أن تفرض هذه الضرائب بشكل متساو على جميع أفراد المجتمع بل بما أن الأغنياء لا يستفيدوا من التعليم الحكومي بنفس مقدار استفادة الفقراء فان العدل قد يتطلب فرض مقدار أكبر من الضرائب على الفقراء. ولكن لتحقيق المساواة فان الحكومة قد ترى ضرورة فرض مقدار أكبر من الضرائب على الأغنياء بالرغم من التعارض مع مبدأ العدل. إلا أن المدرسة الاشتراكية الجديدة New Socialism School وجدت الإجابة على هذا التعارض إذ أنها تعتبر أن الفرد جزء من إطار متكامل أو شبكة أو نسيج واحد ممثل في المجتمع ومن ثم فكون شخص أميز من آخر فيما يتعلق بسيطرته على عوامل الإنتاج أو السلع أو الخدمات لا يرجع لكون هذا الشخص أكفأ ولكن سبب تمتعه بهذه الأفضلية يرجع لكونه جزء من المجتمع. ومن ثم فإن فكرة إعادة التوزيع في هذه الحالة لا تخل على الإطلاق بفكرة العدل وتحقق المساواة المطلوبة في المجتمع. إلا أنه لا يجب الخلط بين الفكر الاشتراكي **والعدالة الاجتماعية** إذ أن الفكر الاشتراكي يعترف بالفرد فقط كونه جزء من منظومة كاملة هي المجتمع والتي يذوب فيها ولكن **العدالة الاجتماعية** تقر بدور الفرد ووضعه في المجتمع ولكنها ترى ضرورة تحقيق المساواة من خلال آليات لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والدخل لينعم المجتمع بالسلام.

2. حالة توضيحية (حالة الدول الاسكندنافية ومقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية):

غالبا ما يشار إلى الدول الاسكندنافية بأنها أفضل مثال يحتذي به فيما يتعلق بنموذج دولة الرفاهة وتحقيق **العدالة الاجتماعية** مع الوقوف على مسافات متساوية بين الرأسمالية والاشتراكية، وجدير بالذكر أن الدول الاسكندنافية من أقدم الدول التي اتبعت نموذج دولة الرفاهة اذ أن أصوله تعود إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وإذا ما أردنا التعرف على نموذج **العدالة الاجتماعية** في هذه الدول فسوف نسرد بعض الملامح العامة له والسياسات المتبعة في هذه الدول.

جميع الدول الاسكندنافية تتبع نموذج دولة الرفاهة بالمعنى الشامل (خاصة إذا ما قورنت بالدول الغربية الأخرى التي قد تتبع بعض ملامحه) بهدف تحفيز العنصر الشخصي على الإبداع والعمل وتشجيع الحراك الطبقي وضمان شامل لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأوضاع الاقتصادية الكلية بشكل صحي مع الالتزام بحرية التجارة. ويتميز نموذج الدول الاسكندنافية بتأكيده على تعظيم المساهمة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين وتوزيع الدخل بشكل عادل والاستخدام الحر للسياسات المالية التوسعية. وجدير بالذكر أن حجم القطاع العام كبير نسبيا في هذه الدول إذ يعمل به في المتوسط 30% من القوى العاملة بها.

ومن الممكن أن نحدد **ستة مجالات** أساسية **للعدالة الاجتماعية** تتخذ فيها هذه الدول العديد من السياسات لتحقيقها **وتشمل:**

ووفقا لهذه المحددات تعمل الدول على اتباع مجموعة من السياسات المتكاملة بهدف تحقيق **العدالة الاجتماعية** وضمان إرساء شبكة ضمان اجتماعي متكاملة. **ومن هذه السياسات:**

• الأنظمة الضريبية ذات الضرائب المرتفعة على الدخل والتي تصل لأعلى المستويات في العالم (في المتوسط أكثر من 45%)
• التعليم المجاني مع المساواة سواء بالنسبة للعرق أو الجنس
• التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع
• الرعاية السخية للآباء والأطفال والحث على الإنجاب مع تقديم التسهيلات المادية والإجرائية
• تقليل الفساد بأكبر شكل ممكن (هذه الدول بها أقل نسب للفساد على مستوى العالم)
• الإدماج في سوق العمل بالنسبة لأكبر عدد من المواطنين مع ضمان حقوق العمال
• نظام معاشات يضمن حياة كريمة
• العديد من الخدمات العامة التي تهتم بالجودة وتحترم آدمية المواطن إذ أن الإنفاق العام يصل في المتوسط إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد من أعلى النسب على مستوى العالم أجمع.

إلا أن نجاح هذا النموذج مرهون بالعديد من العوامل الأخرى أهمها:

التمويل لهذا النظام يأتي بالأساس من خلال الضرائب.

سيادة دولة القانون والثقة في الحكومة والحرص الشديد من مؤسسات المجتمع المدني (مثل النقابات) على الادراك الكامل للمسئولية ووضع المصلحه العامة بعين الاعتبار.

وجدير بالذكر أن لكل دولة الملامح الخاصة بتنفيذ سياسة **العدالة الاجتماعية** بها، فعلى سبيل المثال نجد أن الدانمرك تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة، بينما تعتمد فنلندا بشكل أكبر على العمل التطوعي، وتتجه أيسلندا إلى الاعتماد بدرجة أكبر على عمل الأفراد لتمويل برامج **العدالة الاجتماعية** واستثناء من لا يستطيع إثبات أحقية تمتعه ببرامج **العدالة الاجتماعية** (مثل من يستطيع أن يعمل ولكنه لا يرغب ويفضل الحصول على إعانة بطالة).

وجدير بالذكر أنه بالرغم من صمود هذا النموذج في وجه الصدمات التي تعرضت إليها الدول المتبعة سياسات السوق الحر، بل تأثر هذه الدول بشكل أقل بكثير، إلا أن الضغوط الاقتصادية والسياسية هددت نجاح هذا النموذج وتعرضت كثير من هذه الدول إلى تراجع واضح في المؤشرات الخاصة بتحقيق **العدالة الاجتماعية** كان على رأسها السويد والتي شهدت تقهقرا واضحا في معدلات الفقر والتعليم.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه هذه الدول:

الاختلاف في وجهات النظر السياسية لنموذج دولة الرفاهة بين الأحزاب السياسية على الساحة وتأثر هذه السياسات بالأحداث العالمية السياسية والاقتصادية.
تغير آليات عمل القطاع العام من كونه موجه تماما من قبل الحكومات إلى قطاع عام يعمل بالمشاركة ومن خلال التعاقد مع القطاع الخاص وهو ما أظهر أن نموذج دولة الرفاهة أصبح ذو توجه سوقي تتحكم فيه آليات السوق بقدر أكبر من كونه متحكم به من قبل الدولة.
ارتفاع نسبة البطالة في هذه الدول مما شكك في نجاح النموذج وتعرض السويد لأزمة مالية طاحنة في التسعينيات من القرن الماضي.
تراجع دور الدولة بشكل كبير في السياسة الصناعية والسياسة التجارية نتيجة الضغوط العالمية والاتفاقيات الدولية الداعمة للتحرير الاقتصادي وهو ما كان له أثرا قويا على سوق العمل.
تقهقر وتراجع نظام التأمين الاجتماعي في هذه الدول وتحوله من كونه شامل إلى انتقائي مما أثر بشكل سلبي على تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وفئات المجتمع المختلفة.
تأثر التمويل اللازم لبرامج الضمان الاجتماعي نتيجة قيام بعض الدول بتخفيض الضرائب على أصحاب الدخل المتوسط.
اصطدام قوانين وقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحرية انتقال الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي مع نقابات العمال في هذه الدول خاصة في ظل تزايد ضغوط الهجرة وتأثيرها على سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية.

إلا أنه بالرغم من كل هذه التحديات فما زال نموذج **العدالة الاجتماعية** في هذه الدول هو أفضل نموذج متبع عالميا وفقا للمؤشرات الاقتصادية الدالة على ذلك سواء كانت متعلقة بتخفيض درجات الفقر أو البطالة وزيادة التعليم وإدماج الفئات المهمشة في المجتمع. وهو ما ينقلنا إلى طبيعة الدروس المستفادة من هذه التجربة والتي يمكن تلخيصها في **مجموعة من النقاط كما يلي**:

١) طبيعة التركيبة السياسية والثقافية لهذه الدول ساهمت في نجاح النموذج سواء كان ذلك بسبب الدور الفاعل للحكومات المحلية أو التحيز من قبل المجتمع لشمولية أنظمة الضمان الاجتماعي أو لقدرة الحكومات والمؤسسات الموجودة (من قوانين وقواعد) على تنفيذ البرامج المتعلقة.
٢) وجود رؤية شاملة للتخطيط الاجتماعي نابعة من توافق سياسي وتفهم اللاعبين على الساحة السياسية لأهمية العدالة الاجتماعية.
٣) التدرج في بناء أنظمة العدالة الاجتماعية سواء كان ذلك في عدد المجالات المغطاة أو حتى داخل المجال الواحد.
٤) الاهتمام بتحقيق شمولية البرامج في مجالى التعليم والصحة وهو ما كان له آثارا إيجابية على كافة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول.
٥) موضوعية اختيار البرامج المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وعدم خضوعها لأهواء سياسية أو جماعات ضغط.
٦) مرونة الأنظمة والبرامج المتبعة وتغيرها وفقا للظروف السائدة والمحيطة.
٧) التركيز في البرامج على المرأة والطفل والشيوخ لتقليل الأعباء على الفئة العاملة لكي تكون أكثر إنتاجية.
٨) الدور الفاعل للمجتمع المدني في المشاركة في وضع البرامج ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

أما عن الدول الغربية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن مفهوم **العدالة الاجتماعية** نشأ بالأساس بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما أشرنا آنفا في محاولة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الغنية والفقيرة ولم يكن هناك أي تعارض مع النموذج الرأسمالي اذا ما اتبع الفكر الكينزي والذي يرى ضرورة زيادة الإنفاق العام لتوجيه الاقتصاد نحو معدلات نمو أعلى والخروج من كبواته. بل أن البعد الآخر والمتعلق بالحقوق المدنية نشأ أيضا في الولايات المتحدة لوقف التمييز ضد السود على يد **مارتن لوثر كينج**. ومنذ ذلك الوقت أضحى مفهوم **العدالة الاجتماعية** جزأ لا يتجزأ من السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن النموذج الأمريكي مختلف عن النموذج الخاص بالدول الاسكندنافية حيث أنه غير شامل بمعنى أنه لا يغطي جميع فئات المجتمع ويخضع بدرجة أكبر للاختلاف الإيديولوجي للحزب الحاكم فيما يتعلق بالرؤية المتعلقة بالضمان الاجتماعي وفرض الضرائب والإنفاق العام. ولكن لوحظ في العقدين الآخرين أن سياسات الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) متقاربة بشكل كبير أو بالأصح القدرة على تغيير سياسة قائمة متعلقة **بالعدالة الاجتماعية** أصبحت قليلة نتيجة لحساسية الأمر من الناحية السياسية وتعرضه للظروف المعيشية للمواطنين. وبالرغم من زيادة السياسات المتبعة لتحقيق **العدالة الاجتماعية** في عهد **أوباما** (مثل زيادة عدد المستفيدين من دعم الغذاء food stamps بـ50% من 2009 إلى 2013، إلا أن المؤشرات الخاصة **بالعدالة الاجتماعية** تدهورت حيث انخفضت نسبة الأمريكيين في القوى العاملة إلى مستويات لم تشهدها الولايات المتحدة منذ السبعينيات من القرن الماضي، وزاد تركز الثروة في أيدي الأغنياء وما زال التمييز ضد المرأة في الأجور مستمرا. وهذا ما أكده تقرير مؤسسة برتالسمان Bertelsmann Foundation عن **العدالة الاجتماعية** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي في عام 2011 حيث أوضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية في قاع القائمة (في المرتبة 27 من إجمالي 31 دولة) وأن قدرة الفرد على الحراك الطبقي والاجتماعي اضمحلت بشكل كبير. وبالرغم من وجود العديد من أنظمة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي ابتدعها الأمريكيون ذاتهم إلا أن الضغوط الاقتصادية وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 أثرت سلبا على عدم قدرة الحكومة على الاتساع في تقديم شبكة ضمان اجتماعي كفء لشعبها وهو ما وضع الأحزاب السياسية في وضع صعب لأن القدرة على تحقيق **العدالة الاجتماعية** أصبحت مرهونة بشكل كبير بالمقدرة المالية للدولة والتي أصبحت في مأزق. ونجد أن مفهوم **العدالة الاجتماعية** في الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما يركز على البعد المتعلق بالحقوق المدنية والذي ما زال في حاجه إلى سياسات تصحيحية تقضي على التمييز بين فئات المجتمع ولكنها لم تحقق ذلك بكفاءة إذا ما تمت المقارنة بالدول الأوربية وخاصة الاسكندنافية.

أما عن الدول الأوربية الغربية فنجد أن **العدالة الاجتماعية** بها في وضع أفضل إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كان ذلك فيما يتعلق بشق توزيع الدخل أو بشق الحقوق المدنية. وغالبا تندرج **العدالة الاجتماعية** تحت مسميات أخرى ففي ألمانيا على سبيل المثال يزعم الألمان أنهم يتبعون سياسة السوق الاجتماعي Social Market Economy مما يميزهم عن السوق الحر، وحقيقة الأمر أن هذا النموذج في السياسة الاقتصادية يتيح المجال للسوق الحر بكل مقوماته من احترام لحقوق الملكية وتحفيز الأفراد ولكن وفقا لضوابط مؤسسية تضمن تحقيق النفع العام وتراعى البعد الاجتماعي، ومن ثم نجد أن هناك نظام ضريبي معقد يأخذ في الحسبان ليس فقط مقدار الدخل ولكن أيضا العمر وعدد أفراد الأسرة والزواج من عدمه وطبيعة التأمين الصحي والاجتماعي للفرد وذلك لضمان إعادة توزيع الدخل والمساهمة في الإنفاق العام للخدمات العامة. ونجد أن شمولية مجانية التعليم في هذه الدول أكبر بكثير من الولايات المتحدة لأن التعليم في هذه الدول ينظر إليه على أنه سلعة عامة تفيد المجتمع ككل. ونجد أن دور الدولة كقطاع عام كبير في ألمانيا مثله مثل فرنسا وذلك لأن النموذج الاقتصادي الحر المتبع في هذه البلدان يؤمن بضرورة تواجد القطاع العام مع الخاص. كما نجد ضمانات أكثر للعمال وحد أدنى للدخل مرتفع نسبيا وقروض ميسرة بدون فوائد لطلبة الجامعات وتفضيلات مادية لذوي الإعاقة. ومن ثم فليس غريبا أن تتفوق هذه الدول على الولايات المتحدة في تحقيق **العدالة الاجتماعية**. ولكن الاهتمام بالبعد الاجتماعي كان له كلفة اقتصادية مرتفعة إذ كثيرا ما عانت هذه الدول من ارتفاع نسبة البطالة والتي عزيت إلى عدم مرونة سوق العمل وافتقار التعليم إلى الجودة الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات ترشيدية فيما يتعلق بالإنفاق على تحقيق **العدالة الاجتماعية** وكثيرا ما بدأت هذه الدول في اتباع ما يسمى بالتمييز الإيجابي positive discrimination أي التركيز على الفئات المهمشة فقط بدلا من تعميم المزايا المادية كنوع من **العدالة الاجتماعية**. أما شق الحقوق المدنية فنجد أن الدول الأوربية متقدمة إلى حد كبير أيضا عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن **العدالة الاجتماعية** تندرج تحت بند حقوق الإنسان وهو الأمر الذي اكتسب أهمية كبيرة في هذه الدول ونتيجة لقوة المجتمع المدنى ووجود العديد من الاتفاقيات الحاكمة للدول الأوربية المنضمة للاتحاد الأوروبي للأمور المتعلقة **بالعدالة الاجتماعية** من حقوق إنسان والحفاظ على حقوق الأقليات والمهاجرين وخلافه اقتربت هذه الدول إلى حد كبير من نموذج الدول الاسكندنافية في هذا الشأن.

3. حالة عملية للتدريب (نموذج محاكاة):

في أعقاب **ثورة 25 يناير 2011** تعالت الأصوات بضرورة وجود عدالة اجتماعية وبدأ المجتمع بمختلف الفاعلين فيه بالتحدث عن ضرورة إعطاء أولوية قصوى للعدالة الاجتماعية. وبالرغم من استشعار الجميع بضرورة الحاجة إلى **العدالة الاجتماعية** لأن النظام السابق للثورة تحيز للأغنياء وثمار النمو الاقتصادي لم يحظ بها سوى فئة محدودة من المواطنين، إلا أن مضمون **العدالة الاجتماعية** المرغوبة وأولوياتها لم تكن محددة على الإطلاق، ومن ثم فإن نقطة البدء والأولويات ظلت تائهة. وبالرغم من أن المضمون كان طبقيا بالأساس إلا أنه ظهرت مشاكل أخرى تتعلق بالدين والمرأة والعرق والتمركز الجغرافي مما وسع نطاق المطالبة **بالعدالة الاجتماعية** ولكن أيضا دون تحديد شكل أو نوع العدالة المطلوبة. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية تدهورت أوضاع فئات كثيرة من المجتمع وزادت حدة الفقر بشكل ملحوظ، وأضحى المجتمع المصري يدور في حلقة مفرغة من المطالبة بتحقيق **العدالة الاجتماعية** والفشل في تحقيق تقدم على أي مستوى في هذا الشأن. جدير بالذكر أن تحقيق **العدالة الاجتماعية** مرهون بالعديد من المحددات كما ذكرنا أنفا من تواجد مؤسسات قادرة على تحقيق العدالة ودولة قوية ومجتمع مدني قوي وغيرها من المحددات. كما أن تحقيق **العدالة الاجتماعية** يخضع لعدد من القيود الاقتصادية والسياسية وهي أمور على قدر كبير من الأهمية ويجب أخذها في الحسبان عند الانتقال إلى الجانب العملي للتطبيق.

الترتيب العملي يتطلب من المجموعة المتدربة أن تحدد خطة عمل واضحة المعالم لتحقيق **العدالة الاجتماعية** في مصر ومن ثم يجب الوصول والاتفاق على وثيقة مشتركة من كل الحاضرين **تتضمن ما يلي:**

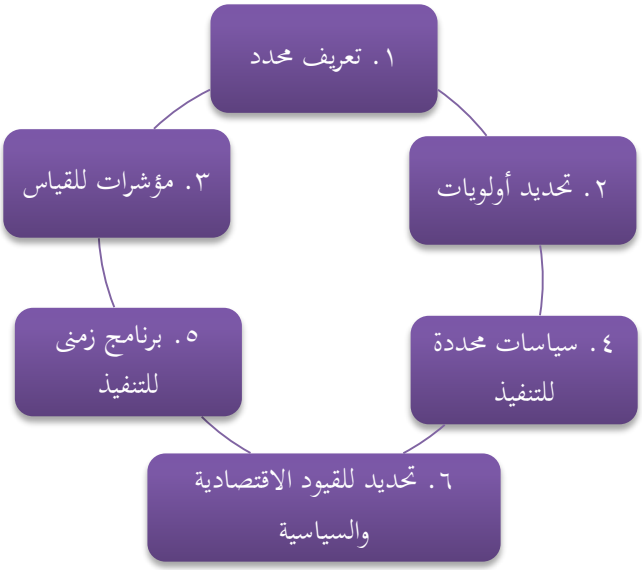

ويجب أن تقسم المجموعة المتدربة إلى ممثلين عن:

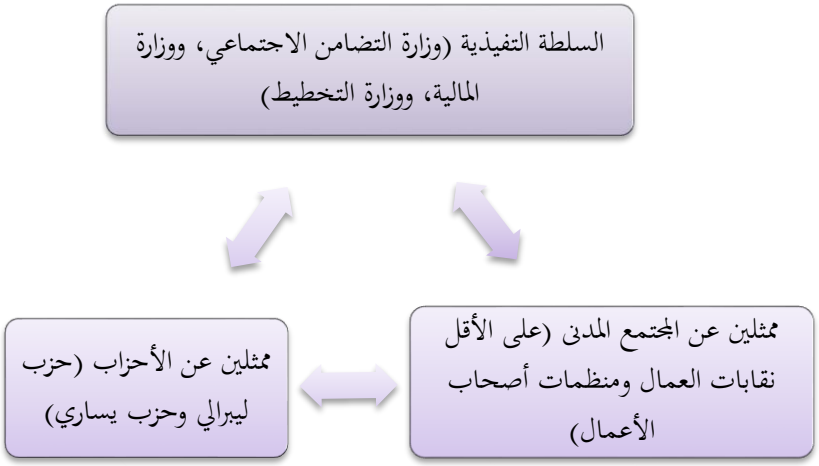

سيواجه المتدربون بصعوبة وضع الوثيقة بدءا من تحديد المفهوم للأولويات لرسم السياسات المطلوبة للقيود الخاصة بالتنفيذ وخاصة الاقتصادية والمتعلقة بارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة وضرورة الاهتمام بالبعد الاستثماري (وليس الاستهلاكي لرفع معدلات النمو) وعدم القدرة على زيادة الضرائب بشكل كبير نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي للأفراد والمنشآت. كما أن هناك قيود سياسية متعلقة بوجود نزعة اشتراكية نتيجة لفشل نموذج الرأسمالية المتبع من قبل النظام السياسي السائد قبل ثورة 25 يناير يقابلها فكر ليبرالي يود الحفاظ على الحرية الاقتصادية وإن كان يختلف في أسلوب تطبيقها عن ما كان متبعا، علاوة على تفاقم بعض المشكلات الأخرى المتعلقة بالأقليات في مصر وضرورة معالجة مشاكلها سريعا قبل تفاقم الأوضاع نظرا لخطورتها الأمنية.

وأخيرا نود التأكيد على أن الغرض من التدريب ليس بالضرورة الوصول إلى شكل نهائي للوثيقة المطلوبة وإنما الغرض هو استشعار المتدربين صعوبة ترجمة مصطلح نظري قد تتفق الغالبية عليه إلى برنامج فعلي قابل للتنفيذ ويحظى بتأييد مجتمعي في ظل القيود المختلفة السابق الإشارة إليها.

بعض المراجع المستخدمة:

1. Alestalo, Matti , Sven E. O. Hort, and Stein Kuhnle (2009), "The Nordic Model: Conditions, Origins, Outcomes, Lessons", Hertie School of Governance Working Paper No. 41, available at http://is.gd/eW47pM
2. Bankston, Carl III (2010), "Social Justice Cultural Origins of a Perspective and a Theory", The Independent Review, v. 15, n. 2, Fall 2010, ISSN 1086–1653, pp. 165–17, available at http://is.gd/KCFmgF
3. Bengtsson, Hakan (2013), "Six Threats to the Swedish Model", Policy Network, available at http://is.gd/gbXXia
4. Bertelsmann Stiftung (2012), "Social Justice in OECD- How Do Member States Compare, Governance Indicators, 2011", available at http://is.gd/nDeAxh
5. de Jasay, Anthony (2004), "Economic Theories and Social Justice. Part I. Risk, Value, and Externality, available at http://is.gd/zJwD1g
6. Giddens, Anthony (2007), "Nicolas Sarkozy: Right on economics, wrong on social justice", New York Times, May 9, 2007 available at http://is.gd/20E5RX
7. Lister, Andrew (2011), "The 'Mirage' of Social Justice: Hayek Against (and For) Rawls", CSSJ Working Papers Series, SJ017, available at http://is.gd/PmHTrI
8. Morison, Samuel Taylor (2013), "A Hayekian Theory of Social Justice", NYU Journal of Law and Liberty Vol. 1, No. o available at http://is.gd/86Dfnk
9. Robinson, Matthew (2014), "What is Social Justice", Department of Government and Justice Studies, Appalachian State University, available at http://is.gd/DITcrT

10. Schulten, Thorsten (2011), "Contours Of A European Minimum Wage Policy", Friedrich Ebert Stiftung, available at http://is.gd/6VV9xw
11. The Economist (2011), Social Justice: Scales of Justice", available at http://is.gd/6FFgvK
12. United Nations (2006), "The International Forum for Social Development, Social Justice in an Open World The Role of the United Nations", available at http://is.gd/hQfSxN
13. Wikipedia free encyclopedia (2014), Social Justice, available at http://is.gd/A13jsU
14. Wikipedia free encyclopedia (2014), Nordic Model, available at http://is.gd/8Z83Dx
15. Ziliak, Stephen T. (2008), "Theories of Justice in Economics and Philosophy, Course Outline, Roosevelt University, available at http://is.gd/KOHHEi

العدالة الاجتماعية والحقوق بأجيالها المختلفة

(سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية)

ريم عبد الحليم

باحثة في شئون العدالة الاقتصادية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية

يتعرض هذا الفصل لـ:

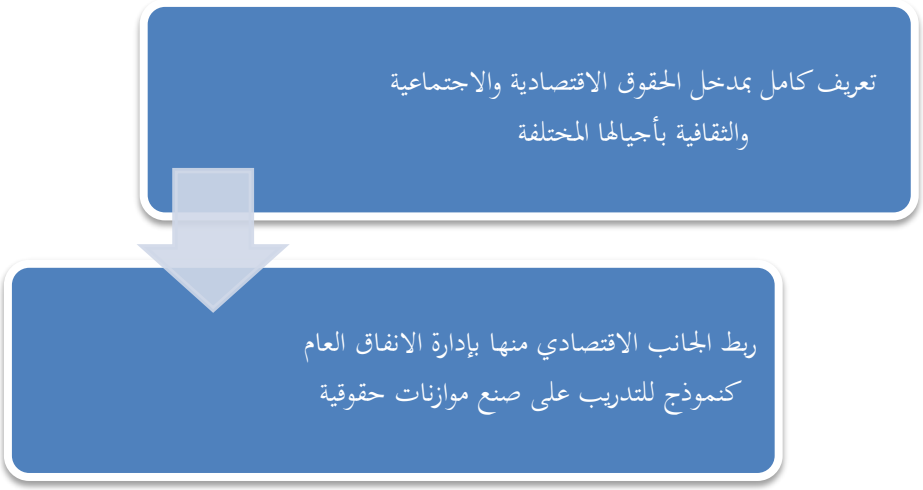

مقدمة:

يقوم مدخل الحقوق في التنمية على فكرة أن الفرد محور التنمية، وهو مدخل لها ومخرج منها. فمدخل الحقوق يقدم أداة هامة من أداوت تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فلو تم تعريف العدالة على أنها التكامل بين:

فالعدالة في تحقيق النمو تتطلب النفاذ الكامل لفرص وأدوات الانتاج وتكوين الثروات المادية والبشرية وإمكان استغلالها وهو ما يقتضي ترسيخ الحقوق المرتبطة بالعمل والتعليم والصحة السكن والغذاء وغيرها، والعدالة في توزيع الثمار تقتضى الحقوق ذاتها، أما العدالة التعويضية فتقوم على ضمان نفاذ الجميع لحقوقهم أي العدالة بين القادر وغير القادر في تحقق جودة الحياة.

الحقوق بأجيالها المختلفة وتناول العدالة الاجتماعية في إطارها:

هناك تعريفات متعددة **لحقوق الإنسان** من الضيق منها:

عرف مجموعة من الباحثين **حقوق الإنسان** بأنها "مجموعة من المصالح أو المكنات لكل شخص مجردا، ويحميها القانون".

من الملاحظ أن هذا التعريف ربط **حقوق الإنسان** بحماية القانون، وهذا يعكس تضييقا للمفهوم، لأنه يخرج المصالح والمكنات التي لا يحميها القانون من دائرة **حقوق الإنسان**. بالإضافة لذلك، فهذا التعريف يجعل القانون هو منبت الحق وليس مجرد شيء يكشف عنه، فارتباط الحقوق بالإنسان يوسعها وينوعها ويجعل القانون مجرد أداة لحمايتها وليس لتعريفها، وهو ما يصعب معه حصره في هذا الإطار الضيق.

هناك من يرى أن مصطلح **حقوق الإنسان** يشير إلى "مجموعة الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية، التي نصت عليها المواثيق الدولية، والتي يتمتع بها الإنسان، ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان، بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق والجنس وغير ذلك".

وهذا التعريف يختزل **حقوق الإنسان** في نصوص المواثيق الدولية، وبالتالي يخرج من المفهوم النصوص الإقليمية والوطنية المنظمة **لحقوق الإنسان**. هذا فضلا عن حصر **حقوق الإنسان** فيما تم تأطيره في الاتفاقيات الدولية. علما بأن **حقوق الإنسان** أوسع من هذا الإطار الضيق، فثمة حقوق لم تنظم لها اتفاقيات إلا في العام (٢٠١٠) كحقوق المعاقين، كما أن الشباب لم تنظم لهم اتفاقية دولية حتى تاريخه، لكن هذا لا ينفي كون حقوق الشباب حقوق إنسان، بالرغم من عدم توصل المجتمع الدولي لاتفاقية دولية خاصة بحقوقهم.

ووفق تعريف الأمم المتحدة فهي تلك الحقوق التي تتجلى من خلالها الكرامة البشرية، فيولد جميع الناس أحرار متساوون في الكرامة والحقوق.

بينما عرفه (**Renner Cassan**) بأنه "علم قائم بذاته وهو فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يهتم بدراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كائن إنساني".

ويؤخذ على التعريف أنه لم يوضح مضمون **حقوق الإنسان** والإطار الزمني لإعمالها.

فحقوق الإنسان هى مجموعة الحقوق التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته، والتي تظل موجودة، وإن لم يتم الاعتراف بها، وأكثر من ذلك حتى لو انتهكت من سلطة ما لحق، فهو غير مطالب بتبرير استحقاقاته؛ **وحقوق الإنسان** بطبيعتها:

- متكاملة وليست متنافسة فلا يمكن تصور الحق في التعليم عالى الجودة دون الحق في التعبير عن الرأى لتقييم الخدمة، أو حتى تصور المعاوضة بين الخدمة الصحية الفعالة وتحسين أجور الأطباء، أو التنافس بين حقوق العامل في التنظيم والتفاوض والأجر العادل وحقه في فرصة العمل ذاتها.. إلخ.
- شاملة وليست استهدافية أو انتقائية، فتدخل الدولة يكون لضمان استيفائها للجميع وليس لفئة دون الأخرى؛ أى تتدخل الدولة من منطلق أن تحديد الفئات المستهدفة يكون لأن هذه الفئات لا يمكنها النفاذ إلى حقوقها بما يستدعى تدخل إضافى ببرامج محددة، وليس من منطلق أن هذه الفئات فقط هى من يمكنها النفاذ إليه، على الرغم من خلل شامل في المنظومة، هناك فرق.
- مستدامة وليست خيارا لحظيا قد تتخلى عنه الدولة في وقت ما لأي سبب كان، فهو ليس ملك لها، ولا منحة تمنحها، بل صفة أصيلة من تكوين الإنسان لأنه خلِق هكذا؛ وتغييب هذا الحق لأي زمن أو سبب يعنى التعدى على انسانيته.
- تتعدى فكرة السعى نحو تكافؤ الفرص بين ذوي نفس المؤهلات لتتساءل عن أسباب افتقاد البعض للمؤهلات والإمكانات من الأساس.
- ترتبط بالإنسان نفسه كفرد ومن ثم تصاغ مؤشرات قياسها من خلاله هو وليس من خلال قياسات جامدة حول مدى تحسين الظروف المحيطة به فقط. ففى إطار رسم استراتيجيتها للتنمية لابد أن تطرح الدولة تساؤلات تأسيسية مختلفة. فعندما تستهدف النمو من أجل توليد فرص العمل، لابد من طرح تساؤل أساسى وهو "هل فرص العمل المتولدة بالفعل تحمى المشتغلين من الفقر؟"، وعندما تتحدث عن انفاق عام على الصحة لابد أن تجيب المواطن على تساؤل مهم وهو "هل نظام الصحة الحالى بالفعل يحمى كل الإنسان من خطر الوقوع فريسة لبراثن المرض دون مفر؟"، والتعليم كذلك، "هل التعليم بالفعل يسهم في تحقيق الارتقاء في السلم الاجتماعى ويستفيد منه الفقير مثل الغنى؟"، و"هل العائد على التعليم فعلا عادل للجميع"؛ أم أن هناك أية ظروف أو أسباب تجعل هذه المكونات التى تدخل ضمن الانفاق على البعد الإنسانى في الدولة أدوات تكريس للفقر وحمله عبر الأجيال.

تحمل الدول، أي الحكومات الوطنية، المسؤولية الأولى عن جعل **حقوق الإنسان** حقيقة ملموسة. ويجب على الحكومات احترام حقوق الأفراد، أي أنه يتعين عليها ألا تنتهك هذه الحقوق. ويجب على الحكومات حماية حقوق الأفراد، أي ضمان ألا تُنتهك هذه الحقوق من جانب أشخاص آخرين أو هيئات أخرى. وأنها يجب أن تفي بحقوق الشعوب، وجعلها حقيقة واقعة في الممارسة.

وتتباين الحكومات إلى حد كبير في الموارد المتاحة لها. ويقر القانون الدولي بأن جعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقعا ملموسا هو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بشكل تدريجي على مر الزمن. ومع ذلك، فإن واجب الحكومات في احترام هذه الحقوق وحمايتها وفي ضمان التحرر من التمييز هو أمر ملح. ولا يمكن التعلل بالافتقار إلى الموارد للتنصل من هذا الواجب.

وبالرغم من أن الحكومات قد تحتاج إلى وقت لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن هذا لا يعني أنه ليس بوسعها عمل أي شيء، إذ يتعين عليها اتخاذ خطوات من أجل إعمال هذه الحقوق.

وتتمثل أولى هذه الخطوات في منح الأولوية لتحقيق "الالتزامات الأساسية الدنيا"، أي توفير الحدود الدنيا الأساسية لكل حق من تلك الحقوق. ففيما يتعلق بحق التعليم، على سبيل المثال، تتمثل الالتزامات الأساسية الدنيا في ضمان الحق في التعليم الأولي بالمجان.

وينبغي على الحكومات ألا تلجأ إلى التمييز في قوانينها أو سياساتها أو ممارساتها، ويجب عليها إعطاء الأولوية للفئات الأشد ضعفا عند تخصيص الموارد.

كما تقع على الحكومات التزامات باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإعمالها خلال الأنشطة التي تقوم بها خارج حدودها. وتمتد هذه الالتزامات إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات من خلال المؤسسات الحكومية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وينص "الإعلان العالمي **لحقوق الإنسان**" على وجود التزامات في مجال **حقوق الإنسان** تقع على عاتق "جميع أفراد المجتمع وهيئاته". وكان الإعلان الأول **لحقوق الإنسان** في 10 ديسمبر 1948 موحدا، ويقع الإعلان العالمي **لحقوق الإنسان** في مقدمة وثلاثين مادة بعد المقدمة ينتقل الإعلان إلى مواد غير مسلسلة يمكن ردها إلى أربع فئات:

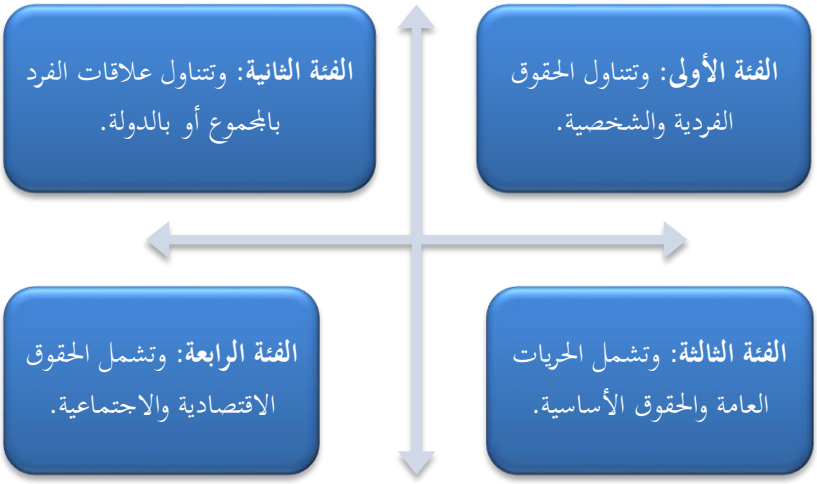

ولكن جاءت الأمم المتحدة بإعلانين مستقلين في عام 1966 أحدهما للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثانى للحقوق المدنية والسياسية. ربما عبر التقسيم وفق كتاب O'connel وآخرون في عام 2014 عن ترتيب الحقوق وفق توافر آليات فعلية لحمايتها، فالقضاء يحمى الحقوق المتعلقة بالحريات الشخصية، بينما قد لا توجد أدوات واضحة لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يحولها لمصاف آمال التنمية في الأجل الأطول ويحرم الإنسان من تحققها بصفة فورية.

إلا أنه مع ظهور مفهوم موازنات الحقوق أى التعبير عن **حقوق الإنسان** الاقتصادية والاجتماعية في صياغة الموازنة العامة للدولة، تحولت الموازنة لأداة لحماية هذه الحقوق والعمل على تحقيقها. بل ولقد بل وقد كان الدستور المكسيكى في عام 1917 هو أول دستور يعبر نصا عن التزام الدولة والمجتمع بصيانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع حقوق عديدة للإنسان كمستحقات دستورية، وتبعته تحركات دولية حتى قبل الإعلان العالمى **لحقوق الإنسان** في ديسمبر عام 1948.

وحول تقسيم حقوق الإنسان وتنظيم العلاقة التسلسلية بينها يوجد رأيان، وهما:

- **الرأي الأول:** عدم وجود علاقة مراتبية بين **حقوق الإنسان:** وهذا الرأي هو الذي تمثل وتبلور في "الوثيقة الكندية للحقوق والحريات" (The Canadian Charter of Rights and Freedoms) حيث أكد هذه الوثيقة على انه يجب أن لا يكون هناك علاقة تسلسلية بين كل حق من **حقوق الإنسان.**[1] وهذه الوجهة للنظر انطلقت من الاعتقاد بأنه من الممكن ان تتنافس بعض هذه الحقوق مع بعضها البعض في جذب الاهتمام والأولوية من أجل تنفيذه عمليا، مما ينجر إلى قلة (أو عدم الاهتمام) بالبعض الآخر من هذه الحقوق.

- **الرأي الثاني:** إمكان تقسيم **حقوق الإنسان** وإيجاد العلاقة التسلسلية بينها.

وقد انقسم أصحاب هذه الوجهة للنظر على اتجاهين:

1. **الاتجاه الأول:** معقولية تقسيمها وترتيبها على كلا المستويين النظري والعملي.
2. **الاتجاه الثاني:** معقولية التقسيم والترتيب على المستوى النظري فقط.

وقد تمّت تقسيمات من قبل أصحاب هذه الوجهة للنظر الثانية حول حقوق الإنسان من زوايا مختلفة: وفيما يلي أهمّ تقسيمين منها:

الأول: تقسيم **حقوق الإنسان** إلى مجموعتين رئيسيتين:

- **المجموعة الأولى:** الحقوق المدنية والسياسية
- **المجموعة الثانية:** الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الثاني: أضاف نوعا ثالثا إلى النوعيين أعلاه وهو وفق **كارل واساك (Karel Vasak):**

- **الجيل الأول للحقوق:** الحقوق المدنية والسياسية.
- **الجيل الثاني للحقوق:** الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- **الجيل الثالث للحقوق:** حقوق المسؤولية المشتركة.

مجموعة الحقوق المدنية	مثل الحق في الكرامة والحرية وعدم التعذيب وحرية الرأى والتعبير والمشاركة وتجريم الرق والاتجار بالبشر والحق في التجمع والتظاهر.. إلخ. فتكفل الدولة حقوق السلامة الشخصية أمن الإنسان وحريته. فلكل مرء حق في الحياة والحرية وفي التمتع بالأمان على شخصه، كما لا يجوز استرقاق أحد أو تعذيبه أو اعتقاله تعسفا. أما الحريات المدنية فإنها تقر حرية التعبير عن المعتقدات بالأقوال والممارسة؛ فهي تكفل لكل شخص حرية الرأي والتعبير والوجدان والدين والتجمع. ومن الحريات المدنية الأخرى: حق الاقتراع في الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة وفي التزوج وتأسيس أسرة. وتنطوي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على حصول الشخص على الحاجات الإنسانية الأساسية، وحقه في الرقي الاجتماعي. فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة خاصة على صعيد المأكل والمسكن والملبس والعناية الطبية والتعليم. كما تنطوي على حق الشخص في العمل وإنشاء النقابات والانضمام إليها.

مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	• **الحق في العمل**، وخاصة الحق في شروط توظيف عادلة ونزيهة، والحماية من العمل القسري أو الإجباري، والحق في تشكيل نقابات والانضمام إليها. • **الحق في التعليم**، بما في ذلك ضمان أن يكون التعليم في المرحلة الأولية إلزاميا وبالمجان، وأن يكون التعليم متاحا ومقبولا بشكل ملائم بالنسبة لكل فرد. • **الحق في الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه للصحة البدنية والعقلية**، بما في ذلك الحق في التمتع بظروف معيشة صحية، والحق في الحصول على خدمات صحية ملائمة ومقبولة وذات مستوى. • الحق في الحصول على مأوى ملائم، بما في ذلك الحق في ضمان الملكية، والحماية من الإجلاء القسري، والحق في الحصول على مأوى صالح للسكن بتكاليف محتملة وفي موقع مناسب وأن يكون ملائما ثقافيا. • **الحق في الحصول على الغذاء**، بما في ذلك الحق في التحرر من الجوع، والحق في الحصول في كل الأوقات على غذاء ملائم أو على سبل الحصول عليه. • **الحق في الحصول على المياه**، ويعني الحق في الحصول على ما يكفي من المياه والمرافق الصحية، على أن تكون متاحة وميسرة (ماديا واقتصاديا) وآمنة. • **حقوق السكان الأصليين في الثقافة واللغة**
حقوق المسئولية المشتركة	كحق التمتع بالسلام وحق التمتع ببيئة نظيفة.

وانتقد التقسيم في كتابات عدة لأنه يهدر مبدأ عدم إمكان الفصل بين الحقوق، خاصة في التنفيذ، فالحق يتطلب إتاحة ونفاذ ومواءمة وحماية واستيفاء وفعالية، وكلها امور لا يمكن فيها فصل الحرية في التعبير عن الاحتياجات وتقييم الخدمات العامة عن جودة الخدمة حتى تكون فعالة. فالحقوق سياسات كاملة متكاملة، لو تم تغييب أحد مكوناتها يتم تضييع حقيقتها.

دراسة حالة حول الحق في الصحة في مصر: تكاملية الحقوق من أجل العدالة الاجتماعية:

فلنقم بمحاولة التفكير في الحق في الصحة وتصور منهج متكامل للتعامل معه، ومن ثم لا بد من السير في خطوات أهمها:

لا بد من تحديد مفهوم الحق في الصحة، ووفق منظمة الصحة العالمية يعنى الحق في الصحة التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

يعني الحق في الصحة أنّه يجب على الحكومات تهيئة الظروف المناسبة التي تتيح لكل فرد إمكانية التمتع بأكبر مستوى ممكن من الصحة. وتتراوح تلك الظروف بين ضمان الخدمات الصحية وظروف عمل صحية وآمنة وقدر كاف من المساكن والأغذية والأطعمة المغذية. والحق في الصحة لا يعني الحق في التمتع بالصحة.

والجدير بالذكر أنّ الحق في الصحة حق تم إدراجه في العديد من معاهدات **حقوق الإنسان** الدولية والإقليمية وكذلك في عدد من الدساتير الوطنية في شتى أنحاء العالم.

ومن الأمثلة على معاهدات **حقوق الإنسان** التي أبرمتها الأمم المتحدة:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩
- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩

ومن الأمثلة على معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية:

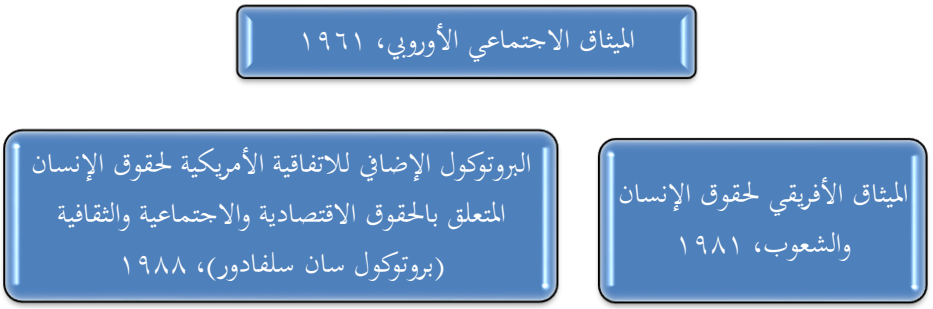

وتنص المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) على ضرورة اتخاذ خطوات لضمان إعمال الحق في الصحة، منها ما يلي:

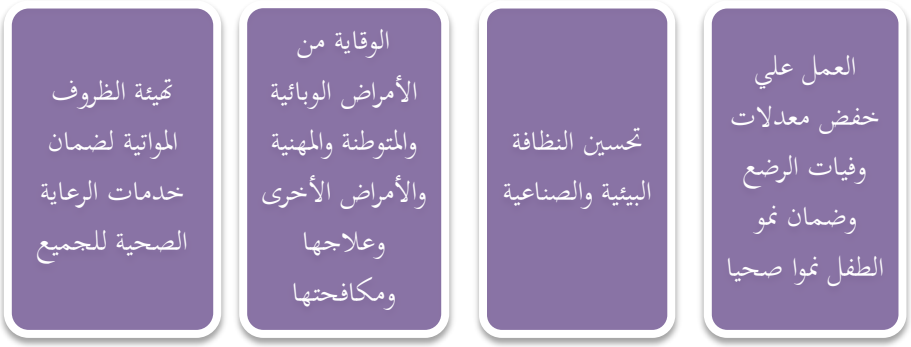

ولتوضيح الأحكام المذكورة أعلاه وإعمالها قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل على رصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتماد تعليق عام بشأن الحق في الصحة في عام 2000.

ويقضي التعليق العام بأنّ الحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضا على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النقية والصالحة للشرب ووسائل الإصحاح الملائمة وإمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة

والمساكن الآمنة وظروف مهنية وبيئية صحية وتوفير وسائل التثقيف الصحي والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

يشمل الحق في الصحة، حسب التعليق العام، أربعة عناصر هي:

- **التوافر**: القدر الكافي من المرافق الصحية العمومية ومرافق الرعاية الصحية والسلع والخدمات والبرامج.

- **إمكانية الوصول**: استفادة الجميع من فرص الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات الصحية، ضمن نطاق الولاية القضائية للدولة الطرف. وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد هي:
  a) عدم التمييز
  b) إمكانية الوصول المادي
  c) الإمكانية الاقتصادية للوصول (القدرة على تحمّل النفقات)
  d) إمكانية الحصول على المعلومات

- **المقبولية**: يجب أن تحترم جميع المرافق والسلع والخدمات الأخلاق الطبية وأن تكون مناسبة ثقافيا وأن تراعي متطلبات الجنسين ودورة الحياة.

- **الجودة**: يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مناسبة علميا وطبيا وذات نوعية جيدة.

ويفرض الحق في الصحة على الدول الأطراف، شأنه شأن حقوق الإنسان كافة، ثلاثة أنواع من الالتزامات هي:

- **الاحترام:** أي عدم التدخل في التمتع بالحق في الصحة.

- **الحماية:** أي ضمان ألا تقوم أطراف ثالثة (جهات أخرى غير الدول) بإعاقة التمتع بالحق في الصحة.

- **الأداء:** أي اتخاذ خطوات إيجابية لإعمال الحق في الصحة.

ويشمل الحق في الصحة أيضا، حسب التعليق العام، "محتوى أساسيا" يتعلّق بالمستوى الأساسي الأدنى من ذلك الحق. وعلى الرغم من تعذّر تحديد هذا المستوى من الناحية النظرية بسبب الاختلافات القائمة بين البلدان المعنية بإعماله، فإنّ ثمة عناصر أساسية مبيّنة تمكّن من توجيه عملية تحديد الأولويات. ومن المسائل المدرجة في المحتوى الأساسي الرعاية الصحية الأوّلية الأساسية والقدر الأدنى من الأغذية الأساسية والأطعمة المغذية ووسائل الإصحاح والمياه النقية والصالحة للشرب والأدوية الأساسية. ومن الالتزامات الأخرى اعتماد وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنيتين في مجال الصحة العمومية. وينبغي أن تتناول الاستراتيجية والخطة الشواغل الصحية للسكان قاطبة، وينبغي أيضا تصميمهما واستعراضهما على أساس المشاركة والشفافية، كما ينبغي تضمينهما المؤشرات والمعالم التي تمكّن من رصد التقدم بشكل وثيق، مع إيلاء اهتمام خاص لجميع الفئات المستضعفة والمهمّشة.

١) من حيث الإتاحة: نراجع مؤشرات الانفاق على الصحة إجمالا وتوزيع الخدمات فيلاحظ أن نسبة الانفاق على الصحة لإجمالى الناتج القومى الاجمالى بقيت شبه ثابته في حدود ١.٧%، وذهبت النسبة الأكبر منها أكثر من ٦٠% للأجور والمرتبات، مع تراجع نصيب مستلزمات تشغيل الخدمة.

٢) من حيث النفاذ: لا يوجد نظام تأمين صحى شامل وإنما برامج تأمين مفتتة لفئات محدودة، بل ولا يتم تفعيلها بشكل كامل.

وفق هذا الشرح لا بد من مراجعة الانفاق على الصحة في الحالة المصرية ونظام الحق في الصحة في مصر:

٣) من حيث المقبولية: لا توجد في مصر أدوات لرفع الاحتياجات والتخطيط من أسفل لأعلى قبل إعداد الموازنة العامة للدولة

٤) من حيث الجودة: لا يوجد نظام لتقييم الجودة، وهو ما يعنى غياب وجود منظومة الحق في الصحة بشكل كامل.

تدريب عملى حول كيفية تفعيل حقوق الأطفال في مصر من خلال الموازنة العامة للدولة:

الأداة الأساسية لتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هى موازنة الحقوق والتى اكتسبت أهمية كبيرة مع تزايد دعاوى الديمقراطية في العالم وتزايد رقابة المجتمع على العوائد الاقتصادية والاجتماعية للمال العام.

وتعد موازنة الحقوق في الوقت الحالى في العديد من الدول ويدور بعضها حول حقوق الأطفال أو المرأة أو الطبقات الأكثر فقرا أو بعض الفئات المهمشة. وتقوم منظمات المجتمع المدنى في أغلب الأحوال بإعداد هذه الموازنات وتستخدمها في إدارة حوار مجتمعى حول أولويات الإنفاق العام. ونجد مثل هذه الموازنات في العديد من الدول في العالم المتقدم والنامى على حدٍ سواء. ومن الأمثلة الهامة ذات الصيت العالمى الذائع موازنة حقوق الطفل التى تعد في جنوب افريقيا. ومن الأمثلة الأخرى على موازنات مماثلة موازنات **حقوق الإنسان** في المكسيك والهند ونيجيريا وإيرلندا وغيرها من الدول.

كذلك فإن بعض الحكومات تقوم بإعدادها بنفسها كجزء تكميلى لموازنتها العادية وذلك لإقناع المجتمع بتخصيص جزء أو مزيد من الإنفاق العام على بعض البرامج ذات الصلة، وأيضا لإظهار صدقها في القيام بالوفاء بوعودها السياسية والاجتماعية تجاه الفئات الأكثر ضعفا أو المهمشة في المجتمع مثل الأطفال والمرأة والطبقات الأكثر فقرا وغيرها حسب الأوضاع في كل مجتمع، وأيضا للمطالبة بتخصيص إنفاق عام.

وفى جميع الأحوال فإن تتبع الموازنة من منظور حقوق الطفل أو موازنة حقوق الطفل تعتبر خطوة هامة في سبيل تفعيل الإنفاق العام والتأكد من أن مردوده يتواكب مع تحقيق الحقوق الأساسية للمواطن الطفل، وبالتالى فإنه يساهم مساهمة فعالة في تحسين مستوى الحياة ورفع جودتها.

المنهجية المتبعة في إعداد الموازنة:

- **أولا**: التعريف بمجموعة الحقوق وفق اتفاقية حقوق الطفل التى وقعت عليها مصر في عام 1989، والتى تنص على ضمان أربعة حقوق أساسية للطفل وهي البقاء والنماء والمشاركة والحماية
- **ثانيا**: تقسيم كل حق لمجموعة أهداف فرعية كلية يمكن الوصول إليها

مثال: الحق في البقاء ينطوى على:

- تحقيق الحمل والولادة الآمنة
- خفض وفيات الأطفال
- التمتع بتغذية سليمة
- توفير بيئة صحية آمنة
- الحصول على الخدمات الصحية دون تمييز

- **ثالثا**: يتم تدارس أسباب عدم تحقق كل هدف فرعى من خلال دراسة احتياجات المجتمع من أسفل لأعلى.
- **رابعا**: يتم تحويل المشكلات إلى مستهدفات حل، ومن ثم فيخصص لكل هدف فرعى مخرجات قابلة للقياس بمؤشرات واضحة مثل تعميم الرعاية الصحية الأولية – تعميم برامج التطعيم– حل مشكلة عدم وجود أطباء– القضاء على فقر الدخل لدى الأسرة.... إلخ.
- **خامسا**: يحمل كل هدف فرعى على مجموعة من الوزارات والهيئات التى لابد وأن تعمل معا لتحقيقه وتخصص مهامها وفق هذا المخرج الفرعى.
- **سادسا**: يتم تحديد تكلفة كل مهمة من المهام كمرحلة أخيرة تعد منها الميزانية.

فمن المثال السابق يتضح أن انفاذ حق اقتصادى واجتماعى تطلب مجموعة من الحقوق السياسية والحريات في التعبير عن الاحتياجات، وتقييم الخدمات؛ فالحقوق تكاملية.

الهوامش:

[1] See online at: http://is.gd/yE2joj (22/3/2014)

العدالة الاجتماعية بين السياسي والاقتصادي

محمد العجاتي

مدير منتدى البدائل العربي للدراسات

يتكون هذا التدريب من العناصر التالية:

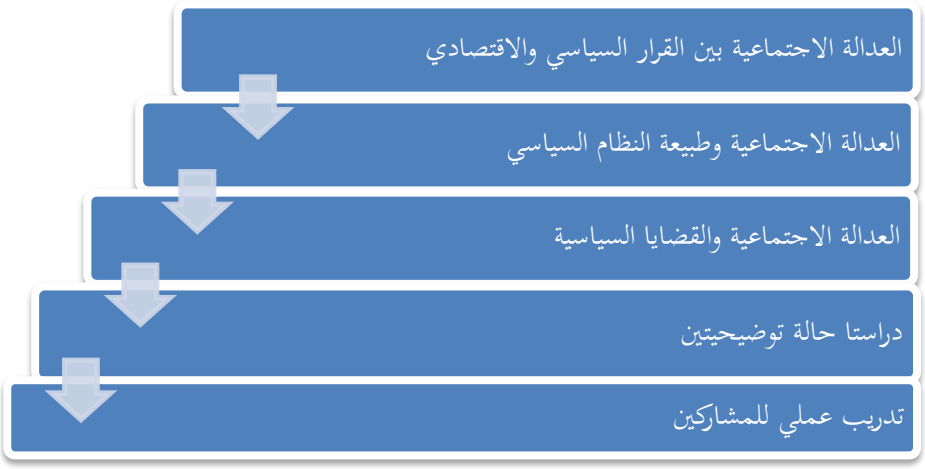

أبرزت تجربة حربين عالميتين حقيقة أن الحرب بتكاليفها البشرية والمادية الباهظة أخطر من أن تترك للجنرالات، فعمل هؤلاء يجب أن يأتي تحقيقا لغايات يضعها المجتمع –عبر ممثلين سياسيين منتخبين، هم أقدر من غيرهم على تحديد الهدف والأولويات، وتقدير مدى استعداد الجماهير لدفع الثمن اللازم لتحقيقها–وتحت رقابته الصارمة. وكانت هذه قفزة ثانية للأمام، تنتقل بموجبها القرارات المصيرية التي تؤثر في حياة الملايين إلى يد الجماهير، والتي يعمل تحت إشرافها كل خبير أو أمير يناط به اتخاذ وتنفيذ هذه القرارات. وما يمكن قوله عن الحرب الأخطر من أن تترك للجنرالات، يمكن أيضا أن يقال عن الاقتصاد والقرارات الاقتصادية. فالقرار الاقتصادي في الكثير من الأحيان يكون أوسع تأثيرا من القرار العسكري، ومن ثم فإن قرارات السياسة الاقتصادية يفترض أيضا أن تكون أخطر من أن تترك للاقتصاديين والخبراء الفنيين. إلا أن المفارقة المذهلة التي شهدها القرن العشرون هي أن الاقتصاديين نجحوا فيما يبدو فيما أخفق فيه الجنرالات.

ولعل هذا ما يتضح من تسويق العديد من السياسات الاقتصادية التي أضرت بوضعية **العدالة الاجتماعية** في مصر منذ السبعينيات مرورا ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعت في عدة دول عربية من قبل العديد من الفنيين على اعتبار أنها خيارات فنية ضرورية لا تحتمل التأخير، ثم ما إن تكتشف الجماهير فشل هذه السياسات حتى يتم اتهام النظم بأنها تستعين بأهل الثقة دون أهل الخبرة وهو ما يسارع الخبراء إلى ترديده، رغم أنه ليس بالضرورة هناك حلول فنية لمثل هذه المشكلات، بل إن تجارب دول عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا أثبتت فشل الحلول الفنية وإن بدرجات متفاوتة بحيث الحلول الفنية القوية تعمل كمسكنات لفترة أطول بينما الأضعف لا تستطيع الصمود في وجه أزمات وعيوب النظام الاقتصادي وقد تسبب أزمات خطيرة في حالات كثيرة، لأن الغائب هنا عن هذه السياسات هو الجماهير وتمثيلها ورقابتها لأنه في الواقع ليس هناك وصفات مدرسية لحل مشكلات اجتماعية بل إن أي سياسة اقتصادية ما يقف معها أو ضدها من تمثل مصالحهم أو تتعارض معها لأنها ليست في الأصل وصفات فنية محايدة أو موضوعية ولا يفترض فيها أن تكون كذلك[1]، فما وصف بأنه أخطاء فنية ناتجة عن سوء الإدارة أو التطبيق للسياسات الاقتصادية هو في حقيقته اختيار اجتماعي وسياسي واضح لخدمة فئات اجتماعية معينة ترتبط عادة بالنظام الحاكم في تحالفات ما.

أولا: العدالة الاجتماعية بين القرار السياسي والاقتصادي

مثلت الثورات العربية ضرورة لتبني **العدالة الاجتماعية** إلا أن التطورات التالية أعاقت هذا المسار، إلا أن هذا التأثير ليس في اتجاه واحد بل هو تأثير متبادل فكما أن عثرات التحول الديمقراطي على المسار السياسي قد اثر سلبا على السياسات الخاصة **بالعدالة الاجتماعية**، فان غياب هذه السياسات لم يمكن نظم ما بعد الثورات من تفكيك شبكات المصالح التي تمكنت بسبب تأخر هذه السياسات من الخروج من حالة الترنح التي أصابتها بعد الثورات واستعادة زمام الأمور في المجال الاقتصادي في بعض الحالات والسياسي في البعض الآخر، كما أن انفجار بعض دول الثورات وتحولها لساحات حرب أهلية مثلما في سوريا أو ليبيا، وحالة عدم الاستقرار مثل الحالة اليمنية والمصرية؛ كان لهم كذلك أثرهم السلبي في التوجه نحو سياسات اقتصادية تفرض نمط تنمية لصالح الغالبية وليس نمو يصب في صالح طبقة بعينها. كما أنا بعض القضايا التي احتلت الساحة والجدل العام وأدت على استقطاب سياسي حاد مثل نقاشات الهوية (إسلامي/ مدني) وطبيعة النظام السياسي من منظور ضيق (رئاسي/ مدني) قد همشت النقاشات حول العدالة الاجتماعية على حد كبير.

يرصد الناقدون لنظرية "أهل الخبرة" ثلاث قواعد أساسية يقوم عليها عمل الخبراء الفنيين، هي:

ثبات الكون	مناطق فنية آمنة	الواقعية
تصوير الظروف الاجتماعية في "المجتمعات التقليدية" على أن لها وجودا طبيعيا وأزليا. فالتفاوت في ملكية الأراضي مثلا يجد أصوله في ظاهرة الملكية الفردية للأراضي التي تعد ظاهرة طبيعية موجودة من قدم التاريخ، والمجتمع الريفي في مصر مثلا لم تتغير أوضاعه منذ آلاف السنين، ولا يمكن لها أن تتغير إلا بتدخل "علمي" لزرع قوانين التحديث في هذا المكان المستعصي على التحديث. ويصور ميتشل في أحد أكثر فصول كتابه طرافة الكيفية التي يتم بها كتابة تاريخ أسطوري لحال المجتمع الريفي في مصر، يتجاهل أن هذا المجتمع مر بتحولات هائلة أخطرها إدخال نظام الملكية الفردية للأرض الزراعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن كثيرا من ظروفه ومشاكله ليست نتاجا لتقليديته وإنما لظروف تاريخية معينة، وفي أحيان كثيرة، لأنماط تحديث مشوهة.	تحديد "مناطق فنية آمنة" يختص بها الخبراء وحدهم ولا ينبغي أن يتطرق إليها الساسة. فما أن يأتي الحديث عن قضايا التنمية أو إدارة أي شأن اقتصادي حتى تتم الإحالة الفورية إلى رأي الفنيين، بل إن تطورات عديدة في العقود الماضية أدت إلى إخراج القرارات الفنية – في المسائل الاقتصادية – من دائرة الإشراف السياسي (مثال: التوجه نحو زيادة "استقلالية" البنوك المركزية، أو نقل عملية صنع القرارات الاقتصادية في العديد من الدول النامية من البرلمانات إلى الأجهزة التنفيذية "المتخصصة")، ووصل الأمر في بعض الحالات إلى إخضاع العمل السياسي وكافة شؤون المجتمع إلى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية بالمعنى الفني الضيق (بلغ ذلك في بعض الأحيان مستويات فجة في بعض دول أمريكا اللاتينية عندما كان يتم حل برلمانات بدعوى أنها تتخذ قرارات غير رشيدة اقتصاديا).	التأكيد على ضرورة "الواقعية" وقبول أية مشاكل ناجمة عن تطبيق سياسات الخبراء (كتفاقم الخلل في توزيع الثروة، أو ارتفاع معدل البطالة)، باعتبارها كلفة إنسانية لابد منها حتى تؤتي السياسات "العلمية" ثمارها، وليست نتيجة لانحياز اجتماعي كامن في هذه السياسات العلمية ذاتها.

بين المطالبة بالواقعية، وبناء المناطق الفنية الآمنة، تتحقق هذه المتتالية المأساوية التي عاشتها كثير من الدول النامية: ففي البدء يتم فصل الحيز الاقتصادي عن أية اعتبارات سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية، باعتبار أن المسائل الاقتصادية ذات طبيعة فنية بالأساس، ثم يتم إعادة تعريف الاقتصاد، بحيث لا ينظر إليه كأحد جوانب الحياة، وإنما –على حد تعبير الاقتصادي الشهير **جاري بيكر** الحائز على جائزة نوبل عام 1992– كمنطق علمي للتفكير وحساب الجدوى يمكن تطبيقه على كافة مجالات الحياة، ومن ثم يتم إسقاطه على سائر قضايا المجتمع لتخضع جميعها لحسابات الربح والخسارة (هل يخطر مثلا على بال القارئ الحديث الممجوج عن عدم "استفادة" مصر من التزامها العربي وتضحياتها من أجل القضية الفلسطينية؟)، لتكتمل الحلقة التي تبدأ بإخراج الاقتصاد من دائرة رقابة المجتمع، وتنتهي بعودته للهيمنة على كل مقدرات المجتمع.

وتضرب لنا التجربة البيروانية في عهد الرئيس **ألبرتو فوجيموري** (1990–2000) مثالا بالغ الدلالة لهذه الحلقة الخبيثة: ففي البدء يتحلل الرئيس فوجيموري من وعوده الانتخابية ويتبنى برنامجا محافظا بدعوى أن هذه هي مقتضيات الإصلاح الاقتصادي، ثم يدفع بأن قضايا الاقتصاد هي قضايا فنية لا ينبغي أن يتحدث فيها غير المتخصصين، وعندما اعترض البرلمان المنتخب على هذه السياسات، قام فوجيموري بحل البرلمان عام 1992 بدعوى أنه يعوق الإصلاحات!! وهكذا فإن ما بدأ بإخراج السياسات الاقتصادية من نطاق إشراف البرلمان المنتخب، انتهى بأن تصبح الاعتبارات الاقتصادية "الفنية" معيارا لتحديد صلاحية البرلمان المنتخب للاستمرار في الحكم!!

ثانيا: العدالة الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي

منذ انهيار المنظومة الاشتراكية وهناك محاولات دائمة لفرض نمط تنموي محدد من جانب النظام الرأسمالي سواء عبر العلاقات الثنائية بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة من جانب ودول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من جانب آخر، أو عبر المؤسسات التمويلية الدولية. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا بارز في هذا الإطار عبر سياسات ما أطلق عليه حينا إعادة هيكلة وتارة تكيف هيكلي أو أحيانا إصلاح اقتصادي، لفرض النمط الرأسمالي وإدماج اقتصاديات العالم الثالث في عملية العولمة، وتقييد قدرات هذه الدول وفتح أسواقها أمام الشركات الغربية بشكل غير عادل عبر اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة (الجات) هذه السياسات في الحقيقة لم تؤد إلى زيادة الاحتكارات الدولية وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ارتفاع نسب الفقر في العالم الثالث، كما تشير التقارير التالية[2]:

تقرير الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية:	يعيش حوالي واحد من كل خمسة تحت خط الفقر في المناطق النامية بحوالي 1.25دولار يوميا.
تقرير منظمة جالوب العالمية عن الفقر في العالم:	• قرابة ٢٢٪ من سكان العالم تحت خط الفقر الذي يعرفه البنك الدولي بأن يعيش بمعدل دولارين في اليوم الواحد فقط. • حوالي 16% من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون على 1.25 دولارا أو أقل في اليوم بينما يعيش 28% من سكان المنطقة على 2 دولارا أو أقل في اليوم. • مناطق أفريقيا تعيش أسوأ أنواع الفقر في العالم بحيث يعيش 54% من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة من أفريقيا في فقر مدقع. • لا يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم نسبة 1% في المناطق المتقدمة اقتصاديا مثل أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، كندا وأوروبا، وبذلك تكون مناطق الفقر في العالم في دول العالم الثالث.

حيث كان منطق التمثيل دائما في أساس الديمقراطية الحديثة، ولكن ليس في الديمقراطية الكلاسيكية. ففي الديمقراطية الليبرالية هناك فصل بين الثلاثة مجالات الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. يتم استبعاد المجالات الاقتصادية والاجتماعية من الديمقراطية. يرى **ستانلي مور** أن هذا يحدث "عندما يأخذ الاستغلال شكل التبادل والديكتاتورية تميل إلى اتخاذ شكل من أشكال الديمقراطية." ويصبح اليوم هذا الفصل بين المجالين أمرا مفروغا منه في الخطاب العام. ولكن إذا كنا لا نقبل فكرة استقلالية الاقتصاد، والفارق بين أولئك الذين يحكمون وأولئك الذين يحكمونهم، واستقلالية المجال السياسي، وما إلى ذلك، ينهار الصرح كله ببساطة مثل بيت من ورق. فالديمقراطية الحديثة التي تأسست على الفصل بين المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، فيتم استبعاد الاقتصاد والمجتمع من الحوكمة الديمقراطية. يرتبط هذا الفصل بين المجالات ارتباطا وثيقا بفكرة التمثيل: فتقتصر صلاحيات الحكومة على المجال السياسي وتركز في المقام الأول على ضمان الحقوق الفردية والحريات المدنية (بما فيها الحق في الملكية الخاصة)، ويتم الاحتفاظ بالمشاركة السياسية على مبعدة من الحياة الاقتصادية والمدنية.[3] وهو ما يمكن النخبة الحاكمة من تشكيل شبكة مصالح تظل مسيطرة حتى لو تغيرت الوجوه، ويقتصر تداول السلطة على ذات النخب ولصالح ذات الفئات. وهو ما يعكسه في الديمقراطيات الغربية تراجع نسب المشاركة في الانتخابات، وتغير نمط التصويت ما بين اليمين واليسار بشكل تبادلي يدل على أنه تصويت عقابي أكثر منه تصويت يعبر عن رضاء او اقتناع ببرامج وسياسات الأحزاب المختلفة.

على الجانب الأخر ففشل التجربة الاشتراكية يرجعه الكثيرون في الأساس إلى غياب القواعد الجماهيرية التي يمكنها الدفاع عن المرتكزات والمكتسبات الاجتماعية التي تحققت خلالها لغياب الديمقراطية والتشكيلات الاجتماعية التي يمكنها القيام بذلك، وعلى الجانب الآخر تعاني الرأسمالية من أزمة تمثيلية مرتبطة بغياب سياسات للعدالة الاجتماعية. وتعد تجربة التحرر الوطني في دول العالم الثالث دليلا أخر على ذلك فقد تمكنت النظم التي تلت نظم التحرر الوطني من إفراغ كافة السياسات الاجتماعية التي اتخذت بعد التحرر من مضمونها بسهولة ودون مقاومة، لتأميم المجال العام في هذه الدول، وتحول هذه الحقوق إلى منح يستطيع من منحها أن يسحبها متى شاء.

ويطرح الشكلان التاليان أمثلة على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والعدالة الاجتماعية

- مشاركة المواطنين في القرارات المتعلقة بوضعيتهم الاجتماعية.
- خلق توافق مجتمعي حول القضايا.
- دعم الفئات الأكبر من حيث العدد.

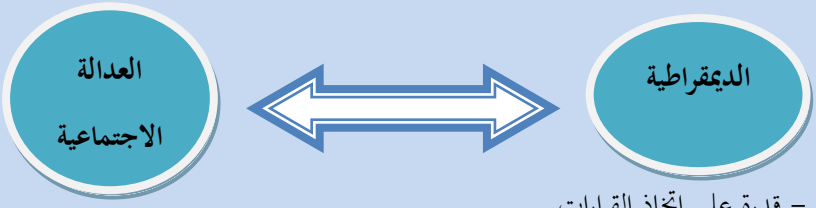

- قدرة على اتخاذ القرارات.
- تمثيل حقيقي لفئات المجتمع.
- التقليل من حدة الصراعات الاجتماعية.

- رفع مطالب المناطق المختلفة.
- إعادة توزيع الثروات على مستوى المناطق.
- القدرة على الوصول للفئات الأكثر احتياجا.

- تماسك بناء الدولة والاستقرار
- اندماج المواطنين في النظام السياسي وتعزيز الديمقراطية التشاركية.
- تقليل الفجوات بين المناطق المختلفة في نفس الدولة.
- تنمية شاملة جغرافيا.

ثالثا: العدالة الاجتماعية والقضايا السياسية

تعتبر القضايا السياسية التي تثار في مجتمع ما حول طبيعة العلاقة بين السلطات المختلفة أو الأولويات التشريعية، محورا أساسيا في طرح **العدالة الاجتماعية** على الأجندة السياسية ليس فقط للسلطة إنما كذلك للمجتمع. فطرح القضايا السياسية من منظور أحادي منفصل عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية يؤثر بالسلب على قضيتنا، على سبيل المثال الحديث عن الهوية وجدل الديني والمدني، أو النظام السياسي برلماني أم رئاسي، وحتى إجرائي مثل قضية الدستور أولا، فتناول مثل هذه القضايا دون التطرق لانعكاساتها على المواطنين وحياتهم اليومية وتأثيرها على السياسات المرتبطة بمعيشة المواطن تهمش من قضايا العدالة الاجتماعية. والعكس أي أن تناول هذه القضايا من أبعادها المختلفة يقوي المفهوم ويضع **العدالة الاجتماعية** على أجندة صانع القرار، وتجعله ملزما بالتعامل معها. [4]

مثال للتوضيح

لا يخفي على أي متابع على الساحة أن قضية طبيعة الدولة وخاصة الهوية هي الأكثر بروزا على السطح خلال فترة السابقة، بل إنها قد شكلت مصدرا للاستقطاب تبنته الأحزاب الدينية التي ترى فيه مصدرا لقوتها، وانجرت له أحزاب من تيارات مختلفة عندما لم تجد رؤى وبرامج جادة تقدمها للتغيير المنشود بعد الثورات العربية فمثل هذا الاستقطاب غطاء ملائما لعملها تخفي ورائها ضعف قدراتها على تبني سياسات اجتماعية لصالح جموع المواطنين الذين نزلوا إلى الميادين خلال الثورة، فضلت هذه الأحزاب الدينية والمدنية جر هذه الجموع لموضوعات تتقنها هذه لأحزاب بدلا من أن تركز عملها على السياسات التي تطالب بها الشعوب. وللأسف انجر اليسار في عدة دول إلى هذه المعركة بدلا من أن يقبض على بوصلة الجماهير، فانساق وراء أفكار اليسار الحداثي الذي لا يري في الفكر اليساري إلا البعد التنويري الفكري.

السياسات العامة ليست منفصلة عن السياسات المتعلقة **بالعدالة الاجتماعية** حيث أن طبيعة السياسات العامة ودورة صنع السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة:

فالسياسات العامة تنقسم لأربعة أنواع أساسية:

تبني أحد أنواع السياسات العامة دون باقي الأنواع، وغلبة نوع على الأنواع الأخرى يؤدي إلى خلل في السياسات العامة كحزمة، وهو ما ينعكس سلبا على أي سياسات متعلقة **بالعدالة الاجتماعية**، فبدون سياسات تنموية سيكون من الصعب تطبيق سياسات مرتبطة **بالعدالة الاجتماعية** بشكل كاف، وبدون سياسات توزيع لن نتمكن من إيصال أثر هذه السياسات إلى عموم المواطنين، وبدون إعادة توزيع فلن تصل السياسات للفئات غير المستفيدة بشكل مباشر من هذه السياسات وستظل قاصرة على فئات بعينها. وبدون سياسات تنظيمية لن نتمكن من ضمان ضبط واستمرارية هذه السياسات.

أما دورة صنع السياسات العامة:

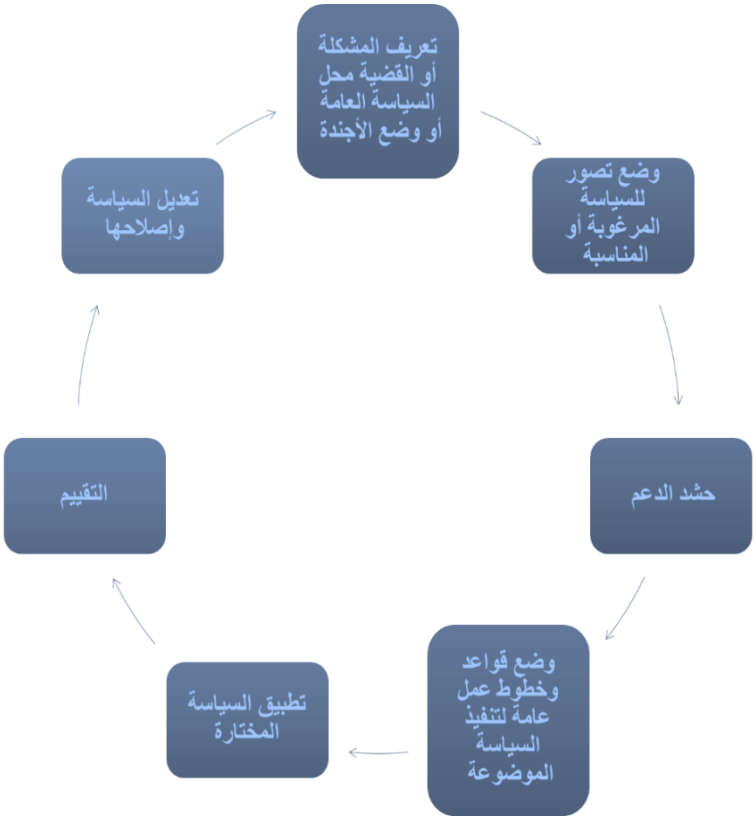

توضح أهمية الحشد كمكون أساسي من عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة، فإذا كانت مرحلة الحشد مبكرة فذلك دليل على الطبيعة الديمقراطية للنظام، إذ يتحول إلى مشاورات وتحديد احتياجات المواطن وإشراكه في عملية صنع القرار. وكلما كانت متأخرة فذلك يمثل حشد بهدف تنفيذ رؤية وسياسات النظام دون العودة للجماهير في تعبير عن الشكل السلطوي التقليدي الذي يتخذ فيه القائد الملهم القرار وتقوم الجماهير بتنفيذه.

خلاصات:

كما أن هناك ارتباط مباشر بين تنفيذ سياسات **العدالة الاجتماعية** والتطور السياسي في البلدان العربية فهناك شروط أساسية حتى يمكن أي نظام من انتهاج سياسات **عدالة اجتماعية** جادة وفعالة:

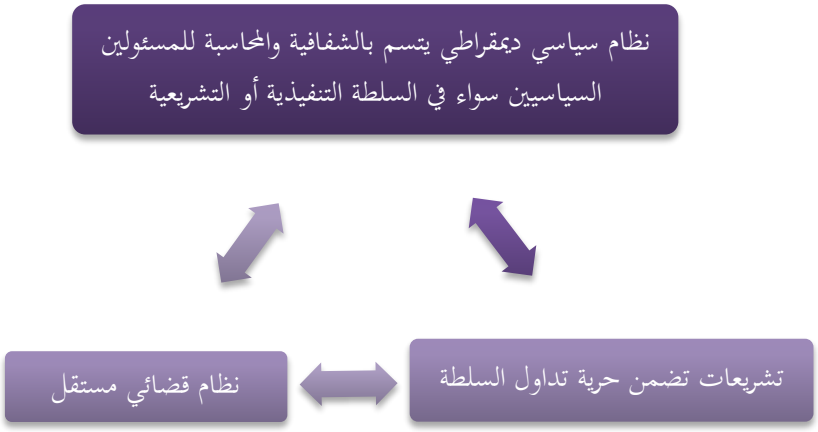

إلا أن هذا النمط الديمقراطي التقليدي هو الآخر ليس بكاف في هذه المرحلة التي تحتاج كما أسلفنا إلى: [5]

تفكيك شبكات المصالح المسيطرة منذ ما قبل الثورات.

ديمقراطية تفعيل دور المواطن والكيانات الممثلة للمصالح المختلفة عبر عملية تشاركية على النمط السائد في دول أمريكا اللاتينية التي شهدت تحولا ديمقراطيا في الحقبة الأولى من هذا القرن participatory democracy.

كما أن البعد الدولي هو جزء أساسي من تكوين السياسات المعادية للعدالة الاجتماعية فالمواجهة الداخلية لن تكون كافية دون:

تنسيق إقليمي ومواجهة إملاءات المؤسسات التمويلية الدولية عبر تشكيل جبهة من الدول النامية تؤثر على أجندة هذه المؤسسات لإيقافها في أقل الحدود أو فرض أجندة بديلة في أقصى الطموحات.

هذه الجبهة يجب أن تتمثل في أشكال تنظيمية وحركات، وكيانات بديلة.

وهنا يأتي دور القوى الاجتماعية من أحزاب وحركات ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني في تأسيس تحالفات دولية داعمة بل وأحيانا مؤسسة لهذه الكيانات التي قد تتمكن في مرحلة تاريخية لاحقة أن تمثل ما هو أكثر من كونها مصدر ضغط على هذه المؤسسات الدولية وإنما كذلك بديلا لها، في ظل أزمات النظام الرأسمالي وإعادة تشكل الخريطة الدولية قد تكون هذه المرحلة أقرب مما نتخيل وغياب البدائل لن يكون في صالح إلا القوى المعادية لمفهوم **العدالة الاجتماعية** المسيطرة حتى تاريخه.

دراسة حالة:1 عيد الفلاح

تحتفل مصر كل عام بعيد الفلاح المصري وهو العيد الذي يواكب صدور أول قانون للإصلاح الزراعي الذي أصدره الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر**، في 9 سبتمبر 1952، ويقوم على تحديد سقف للملكية الزراعية في محاولة لإعادة الحقوق الضائعة إلى الفلاح المصري، الذي عاش أجيرا يعاني السخرة في ظل ولاة مستبدين، وفي هذا اليوم قام عبد الناصر بتوزيع عقود ملكية للأراضي الزراعية التي استقطعت من الإقطاعيين أصحاب المساحات الشاسعة ليتملكها الفلاحون الصغار.

وفي هذا الإطار أكد الدكتور **عاصم الدسوقي**، المؤرخ المصري وأستاذ التاريخ المعاصر، أن قانون **الإصلاح الزراعي** الذي أصدره الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر** يوم 9 سبتمبر عام 1952 يعد أول قرار لثورة يوليو بعد قيامها بشهرين، مشيرا إلى أنه منذ ذلك التاريخ تم اعتماده عيدا للفلاح المصري. وأوضح "الدسوقي" في تصريح خاص لـ "صدى البلد" أن قانون **الإصلاح الزراعي** صدر لإعادة بيع ملكية الأراضي الزراعية حيث أنه في ذلك الوقت كان 0.5% من أفراد الشعب يمتلكون 99% من الأرضي الزراعية في مصر، مشيرا إلى أن "عبد الناصر" فكر في إعادة توزيع الملكية لتحقيق التوازن الاجتماعي وتحجيم طبقة كبار الملاك من مصدر القوة السياسية في الريف.

وأشار المؤرخ المصري إلى أن قانون **الإصلاح الزراعي** قد طرح في الصحافة في ذلك الوقت لمناقشته بشكل اجتماعي، وكان حزب الوفد قد وافق عليه ولكن اعترض على أن يكون الحد الأقصى للملكية 200 فدان للفرد واقترح أن يكون الحد الأقصى 500 فدان للفرد .وأضاف أن مرشد الإخوان آنذاك **حسن الهضيبي** طالب الرئيس الراحل "عبد الناصر" أن يكون الحد الأقصى 500 فدان للفرد. وأكد أستاذ التاريخ المعاصر أن علي ماهر باشا رئيس ديوان الملك ورئيس الوزراء في ذلك الوقت ومن كبار ملاك الأراضي الزراعية قد تقدم باستقالته اعترضا على قانون **الإصلاح الزراعي** في 8 سبتمبر، مضيفا أنه في اليوم التالي 9 سبتمبر تم تعين اللواء محمد نجيب رئيسا للحكومة وصدر القانون 9 سبتمبر.

نقاش حول:

1- حول أسباب القرار السياسية.

2- حول مواقف الأطراف المختلفة.

دراسة حالة 2: أين دعمي؟[6]

في كتابه "حكم الخبراء،" السابق الإشارة له يطرح **تيموثي ميتشل** بشكل متكرر في الفصول المختلفة المتضمنة دراسات في التاريخ الاقتصادي لمصر، والتي يسوق خلالها أمثلة عديدة من حقب مختلفة، لعل أكثرها طرافة ذلك الخاص بقضية الدعم الحكومي، والمناظرة الدائرة حو جدواه الاقتصادية. فميتشل يتحدى التصور الشائع عن تراجع مستويات الدعم في مصر خلال عقد التسعينيات في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، ويدفع بأن ما حدث فقط هو تغير الشرائح الاجتماعية المتلقية للدعم. وهنا تكمن مفارقة تقليدية في الخطاب الإعلامي حول موضوع الدعم، فالدعم الذي يتم الحديث عنه عادة هو الدعم المقدم للفقراء، بينما تسقط منه كافة أشكال الدعم المقدمة للأثرياء (يشير كتاب ميتشل منها إلى الإعفاءات الضريبية، أو منح عقود مجزية من الحكومة أو من مشروعات المعونة الأمريكية لبعض رجال الأعمال، أو شق طريق سريع موصل لمشروع سكاني يرتبط النجاح في بيع وحداته بالدفع بقربها من العاصمة. إلخ). ولذا فإن الكاتب يرى أن الجدل الفني حول حكمة الإبقاء على الدعم الحكومي أو تقليصه يصبح غير ذي دلالة، إذ أن ما يحدث ليس مناظرة فنية حول الدعم، وإنما خيار اجتماعي بتغيير الشرائح المتلقية له. والخلاصة التي يؤكد عليها الكتابان هي أنه لا توجد حلول مدرسية textbook solutions لمشاكل المجتمع، فكل قرار فني يعبر بالضرورة عن خيار سياسي واجتماعي ينحاز لمصالح معينة ويستبعد مصالح أخرى.

تدريب عملي

حصلت الدولة XX من دول العالم الثالث على منحة مالية لمد طريق بري، وتركت الدول المانحة لحكومة هذه الدولة حق اختيار الطريق الذي تحتاجه في هذا التوقيت، وأمام هذه الدولة عدة مناطق يمكن لهذا الطريق ربطهما:

العاصمة	الميناء	مناطق صناعية	مناطق زراعية	منتجعات سياحية

علما بأن هناك عدة معطيات أساسية:

- **تشهد هذه الدولة انتخابات للسلطة صاحبة القرار بعد ستة أشهر من هذا القرار.**
- **نظام المحليات في هذه الدولة نظام مركزي إلى حد بعيد.**
- **يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للدخل.**
- **53% من السكان يعيشون في المناطق الزراعية.**
- **العاصمة هي الأعلى كثافة سكانيا.**
- **المناطق الصناعية مناطق حرة تجذب عدد كبير من المستثمرين.**
- **هناك ميناء واحد في هذه الدولة.**

ما هو القرار الذي يمكن أن تتخذه الحكومة في ظل كل حكومة تتسم بالسمات المذكورة في الخانة الرأسية الأولي والثانية:

ديمقراطية	ميل	ربط بين	فسر سبب اختيارك	وضح الآثار +	وضح الأثار –
+	يساري				
+	يميني				
–	يساري				
–	يميني				

الهوامش:

[1]د. ياسر علوي، من الأمير إلى الخبير: هل هناك حل فني لأزمة سياسية؟ وجهات نظر، يوليو 2004.
عرض لكتابي: Teivo Teivainen، Enter Economism، Exit Politics: experts ، economic policy، and the damage to democracy (London: Zed Books, 2002). ليدخل الاقتصاد ولتخرج السياسة: الخبراء، والسياسة الاقتصادية، وإفساد الديمقراطية. تأليف: تيفو تيفينين
Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity, (Berkley: University of California Press, 2002) .
حكم الخبراء: مصر والسياسات الفنية والحداثة. تأليف: تيموثي ميتشل

[2]للاطلاع على تقرير البنك الدولي عن الفقر عام 2013، http://is.gd/sSXKTX

[3]) Dario Azzellini, Marina Sitrin, David Harvey (Foreword), They Can't Represent Us! Reinventing Democracy from Greece to Occupy, Verso, 2014.

[4] راجع مدونة، محمد أبو الغيط: "جدارية" الفقراء أولا http://is.gd/ihbpGX

[5]لمزيد من المعلومات راجع محمد العجاتي وآخرون، "من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية. نحو دستور مصري جديد (تجارب ورؤى)"، ورقة عمل من إصدار منتدى البدائل العربي للدراسات،
http://is.gd/AlqdsG

[6] ياسر علوي، مرجع سابق

كيف تكفي الكعكة كل الأفواه؟

الموازنة العامة من منظور العدالة الاجتماعية

سلمى حسين

صحفية وباحثة اقتصادية

يطرح هذا الفصل موضوعات مثل:

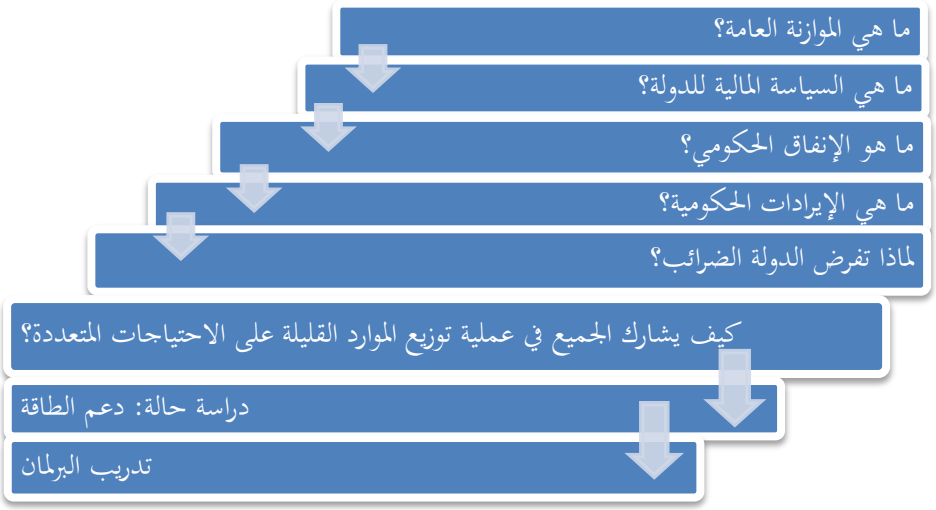

هل حقا من أولويات الحكومة محاربة الجريمة والانفلات الأمني؟ أي الرياضات تشجع الدولة، وعلى أي أساس اختارت؟ من أحق بالدعم.. هل هم المتفوقون، ذوو الإعاقة، العلماء، الأرامل أم راكبو السيارات؟ لماذا لا تنعم أنت وأسرتك بتأمين ضد البطالة وضد الأمراض؟ ولماذا يتقلص المعاش إلى ربع المرتب لنشيخ في مهانة؟ لماذا يسوء حال المرور وجمع القمامة؟ كل تلك الأسئلة وأكثر تجد لها إجابات أو مفاتيح إجابات، في بيانات **الموازنة العامة** للدولة.

سواء كنت من القاهرة أو من أي مدينة أو قرية في مصر، وأيا كان مجال اهتمامك وعملك.. تحتاج أن تكاشف هؤلاء المسؤولين الذين حين نشكو سوء الخدمات الحكومية، يرددون دائما الإجابة الأزلية "أجيب منين؟"...

لنبدأ بالتعرف على **الموازنة** بجانبيها والبحث بين بياناتها عن خطط الحكومة لتحقيق المساواة في توزيع الموارد والمساواة إتاحة الفرص المتكافئة من أجل تحقيق **العدالة الاجتماعية**. ثم نناقش كيف نستطيع أن نتدخل في دورة صنع **الموازنة** من أجل أن "نعدل المايلة". وأخيرا، نأخذ دعم الطاقة كمثال على نمط تخصيص للموارد معادي للعدالة. وكيف نستطيع أن نعيد تحويله لصالح أهداف التنمية.

ما هي الموازنة العامة؟

الموازنة العامة هي الآلية التي يتم من خلالها توزيع الموارد على الناس والقطاعات المختلفة في أي بلد.

فهي توضح لنا كم النقود التي حصلت عليها الدولة من المواطنين وكيف حصلت عليها ومن أي المؤسسات ومن أي فئة من المواطنين.

كما أنها توضح على الجانب الآخر كيف تنفق تلك النقود.. وعلى أي الجهات وأي الفئات من المواطنين.

فهي البيان السنوي الشامل الذي يوضح كافة أوجه النشاط الحكومي، من خطط للأمن والتعليم والصحة والثقافة والزراعة والطرق إلى آخره.

فكل عام تعلن الحكومة عنها، وتناقشها من خلال مجلس النواب حتى يوافق عليها، فتصبح ملتزمة بتنفيذه. ثم يعود البرلمان ليناقش ما إذا كانت قد أنجزته كله أم لا؟ وبكفاءة ونزاهة أم لا؟.

ما هي السياسة المالية للدولة؟

هي الطريقة التي تقرر بها تلك الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التحكم في **الموازنة العامة** بطرفيها، أي إما حجم الموراد الحكومية التي ستحصل عليها هذا العام، أو حجم الإنفاق الحكومي الذي ستنفقه هذا العام أو كلاهما.

وبذلك فإن **الموازنة** هي بيان لتلك السياسة، توضح طبيعة ومدى تأثير الحكومة في الاقتصاد.

وتلعب **الموازنة** أدوارا في تنشيط هذا القطاع أو ذاك، أو مساندة هذه الفئة الاجتماعية أو تلك (مثل مستثمرين في قطاع معين، أو مزارعين لمحصول معين أو الأدباء).

كما أن السياسة المالية كما سنرى حالا، لها دور أساسي في إعادة توزيع الدخول لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ما هو الإنفاق الحكومي؟

حجم **الموازنة العامة** = حجم الإنفاق الحكومي.. هما مترادفان تماما. ويسمى في مصر باب الاستخدامات. وبشكل عام، يزداد "تلقائيا" حجم **الموازنة** عاما بعد الآخر، بسبب زيادة عدد السكان وزيادة معدل التضخم.

عندما تشتري الدولة قمحا أو سيارات أو أدوية أو أدوات مكتبية، فهي تضخ أموالا في جيوب الموظفين والمزارعين والصناع وغيرهم، وهذا ينشط دورة الاقتصاد.

أيضا عندما تدفع الدولة إعانة بطالة لك هي تشجعك على طلب/شراء السلع والخدمات. وهكذا كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي زادت معدلات الاستهلاك (ومن ثم الطلب الكلي) في البلد، محفزا ذلك النمو.

وفي جداول **الموازنة العامة**، تتيح الدولة معرفة بنود الإنفاق الحكومي من خلال ثلاث تقسيمات:

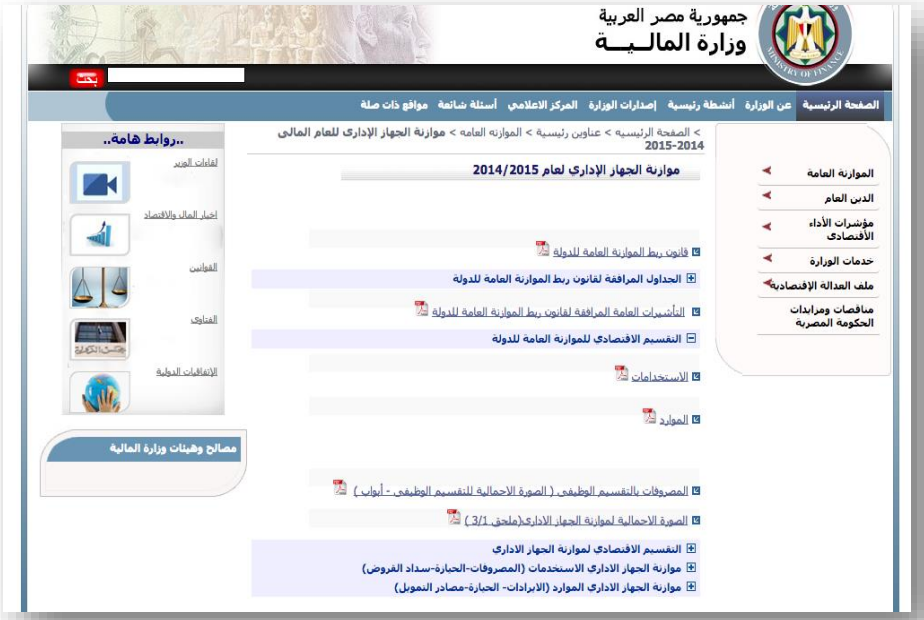

شكل رقم (1)

1- التقسيم الاقتصادي:

ويوضح الإنفاق الجاري وأنواعه مقابل الإنفاق الاستثماري، لهذا هو ضروري معرفته للمساعدة في التنبؤ بأثره على التضخم وعلى التشغيل.

ويشمل الأبواب التالية:

الأجور، شراء السلع والخدمات، فوائد الدين الحكومي، الدعم، الاستثمارات.

وكلما ضخت الحكومة أموالا بشكل مباشر في جيوب المواطنين كلما زاد ذلك من معدل التضخم وبالعكس كلما كانت نسبة الزيادة أكبر في البنود التي تخلق مزيدا من الوظائف وتنتج مزيدا من السلع والخدمات، كلما قل التضخم.

(ضع أبواب التقسيم الاقتصادي من حيث الأثر على التضخم في خانتين: تضخم مرتفع- تضخم منخفض)

2 – التقسيم الوظيفي:

وهو التقسيم الذي يسمح بمعرفة أولويات الحكومة الحقيقية بعيدا عن كلام الدعاية. فمثلا، تقول الحكومة الحالية أنها ملتزمة بما حدده الدستور من ضرورة توجيه نسبة معينة من الإنفاق الحكومي على الصحة وعلى التعليم، ولكن التقسيم الوظيفي الذي يوضح نصيب التعليم ونصيب الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي يكشف أنها لم تلتزم بما حدده الدستور بل وجهت نسبا أقل من الإنفاق الحكومي.

3– التقسيم الإداري:

هو التقسيم الذي يوضح الجهة الإدارية التي تحصل على نصيبها من الإنفاق الحكومي وفيما تنفقه بدورها.

بشكل عام، أي قطاع في الحكومة يقوم على إدارته ثلاثة أنواع من الجهات الإدارية: الجهاز الإداري، الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية.

وهو يوضح نصيب كل محافظة من الإنفاق العام كما يوضح نصيب المحليات مقابل نصيب الجهاز الإداري ومقره القاهرة.

مثلا: ميزانية قطاع الصحة تنقسم إلى الجهاز الإداري (الوزارة)+ الإدارة المحلية (مديريات الصحة في المحافظات)+ الهيئات الخدمية (وحدات الصحة والمستشفيات الحكومية).

وفي **الموازنة** يمكننا رؤية التقسيم الإداري مقسما إلى الأبواب التي رأيناها في التقسيم الاقتصادي. وكذلك التقسيم الوظيفي.

وفي كل قراءة يمكن اكتشاف بعد من أبعاد العدالة الاجتماعية في **الموازنة**.

أمثلة:

التقسيم الاقتصادي: في الاستثمارات الحكومية (الباب السادس، ويسمى شراء الأصول غير المالية)، يوضح لنا توزيع المشروعات الحكومية جغرافيا الاهتمام النسبي بمختلف المناطق في مصر. كما يوضح حجم الاستثمارات ونوعها مدى اهتمام الحكومة بخلق الوظائف. كما توضح تفاصيل فاتورة الدعم المرتفعة جدا.. انحياز الدولة لأي الفئات الاجتماعية.

التقسيم الوظيفي: يوضح لنا نصيب الصحة والتعليم من إجمالي الإنفاق العام. وكذلك نصيب كل قطاع آخر في الحكومة. وبمقارنتهم ببعضهم البعض سنة بعد أخرى في كل موازنة تعلن عنها الحكومة، نستطيع فهم الأولويات الحقيقية للحكومات.

التقسيم الإداري: نستطيع أن نعرف نصيب المحافظات المختلفة من التعليم أو الصحة، أو كيف تختار الحكومة أن توزع إنفاقها على الإسكان بين المناطق المختلفة.

ما هي الإيرادات الحكومية؟

تعتبر الضرائب أهم مصدر للموارد التي تصب في الخزانة العامة وتأخذها الحكومة قصرا (أي بقوة القانون). كما تأخذ الحكومة إيرادات أخرى مقابل الخدمات التي تقوم بها مثل إصدار شهادات الميلاد والوفاة وبطاقات الرقم القومي ورخص السيارات والقيادة.

الضرائب هي اقتطاع من النقود المتاحة للإنفاق.. لذا فزيادتها تعني تقليص الطلب وخفضها يعني حفزا للطلب.. وهذا مجال كبير للجدل كل عام.. فإذا كان ولابد أن نقتطع من دخلنا للصالح العام، فمن أي الفئات؟ الإجابة صعبة ومركبة.

أنواع الضرائب:

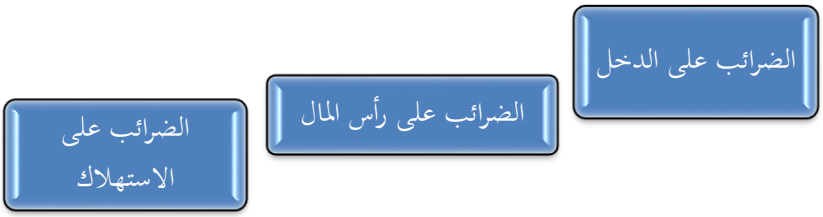

اختبر نفسك: تحت أي نوع من الثلاثة تندرج الضرائب الآتية:

الضريبة العقارية، الضريبة على أرباح المهن غير التجارية، الضريبة على الأرباح من التداول في البورصة، ضريبة المبيعات.

كما توجد أنواع أخرى من الضرائب غير موجودة في مصر، مثل ضريبة استهلاك الطرق، الضرائب على الوقود، ضرائب على التلوث، على استهلاك المياه، على الإرث،.. الخ.

العدالة الضريبية: على من يقع عبء الضريبة؟ هل يستطيع الفرد أن يحملها بدوره إلى غيره؟ هل هو قادر على دفع تلك الضريبة؟ هل يدفع بحسب قدرته، هل الكل يخضع لنفس الضريبة بنفس القدر؟

(ضريبة موحدة– ضريبة تصاعدية– ضريبة رجعية.... كلها تعبيرات عن انحيازات اقتصادية واجتماعية مختلفة).

لماذا تفرض الدولة الضرائب؟

تحدد الحكومة كل عام إذا كانت بحاجة لزيادة مواردها عن طريق فرض المزيد من الضرائب أم لا.. ولكنها لا تستطيع إقرار ضريبة جديدة إلا بعد أن تقنع البرلمان بها، فتصدر كل ضريبة بقانون. كما يستطيع البرلمان أن يقترح على الحكومة أن تفرض ضريبة ما من أجل تمويل هدف اقتصادي يراه ضروريا، وإذا كانت أغلبية البرلمان من غير الحزب الذي يشكل الحكومة، فإنه سيمرر هذه الضريبة ويلزم بها الحكومة.. وبشكل عام، تلعب الضرائب الأدوار الآتية:

1 – الضريبة هي وسيلة الدولة الأولى تمويل القيام بمهامها الأساسية: الدفاع، الأمن، التعليم والصحة. إذن كلما زادت الحصيلة وقل الفساد، قدمت الدولة خدمات أفضل لمواطنيها. ونرى هذا في نماذج الدول الاسكندنافية.

2- هي أيضا وسيلة للتدخل لضبط الاقتصاد. فإذا كان الاقتصاد في حالة كساد، وأرادت الحكومة تنشيطه، فما عليها إلا أن تخفض الضرائب وخاصة على أصحاب الدخول القليلة، فهذا يدفع تلك الفئة التي نادرا ما تتدخر إلى شراء المزيد من السلع وخاصة المحلية (الأرخص سعرا) مما ينشط عجلة الإنتاج. والعكس بالعكس.

مثال آخر على دور الضرائب في تهذيب حركة الأسواق: إذا كانت هناك ظاهرة الاحتفاظ بقطع الأراضي والمساكن الخالية بغرض حفظ القيمة، أو إعادة بيعها بربح أعلى من أي نوع ادخار أو استثمار آخر، فإن الخوف الرئيسي لصانع السياسة الاقتصادية هو أن يتجه كل من لديه فوائض مالية لهذا النوع من الاستثمار بدلا من بناء المصانع والمزارع وشركات التكنولوجيا (التي تخلق وظائف وقيمة مضافة عالية، بعكس الاتجار في الأراضي). وهكذا يفوت الاقتصاد فرصا تنموية إذا لم تتدخل الحكومة فتفرض ضرائب مرتفعة على الاحتفاظ بتلك الأصول غير مستغلة وعلى بيعها، بما يجعل تلك الممارسات بدائل غير جاذبة.

3- كما تلعب الضرائب دورا في إعادة توزيع الدخول. فهي أولا عندما تجمع الضرائب، قد تختار أن تفرض ضرائب مرتفعة على الأعمال الإضافية التي تدر أعلى من الحد الأقصى للأجر، أو على أرباح البورصة التي تتجاوز الحد الأقصى للأجر، أو على المواريث... إلخ. كما أن الضرائب المحلية التي لا تحول إلى الخزانة العامة في القاهرة تفيد في معالجة الاختلالات التوزيعية بين المحافظات، مما يحسن من نوعية الخدمات المقدمة محليا.

4- وأخيرا، نتيجة جمع الضرائب، يتكون لديها فوائض تستطيع استخدام بعضها في دعم فئات غير قادرة على التعليم، أو في شراء السلع الغذائية اللازمة لصحة وتغذية المواطنين غير القادرين.

(**سؤال للتفكير: إذا كانت الضرائب تؤدي كل تلك الوظائف الضرورية، وكلما زادت الحصيلة تمكنت الدولة من عمل المزيد مما سبق، فلماذا لا تفرض الدولة ضرائب مرتفعة على كل الأنشطة وكل دخول الأفراد؟**).

كيف يشارك الجميع في عملية توزيع الموارد القليلة على الاحتياجات المتعددة؟

تمر دورة **الموازنة العامة** للدولة بأربع مراحل:

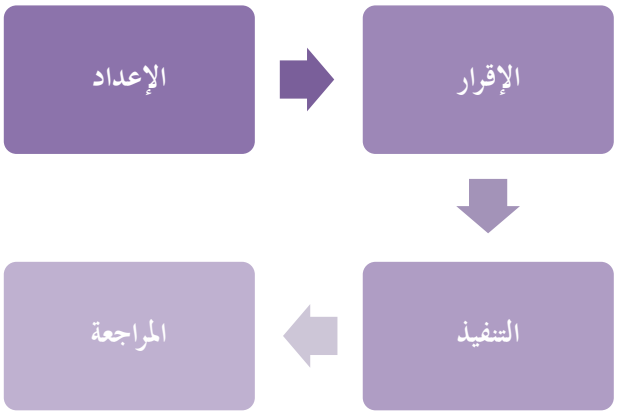

كل مرحلة تتم في نفس الأشهر من كل عام.

وتصدر عن كل مرحلة بيانات ووثائق توضح لنا السياسة المالية للحكومة. خلال الدورة الكاملة (انظر الشكل 1)، يكون العدد الإجمالي لتلك الوثائق ثمانية.

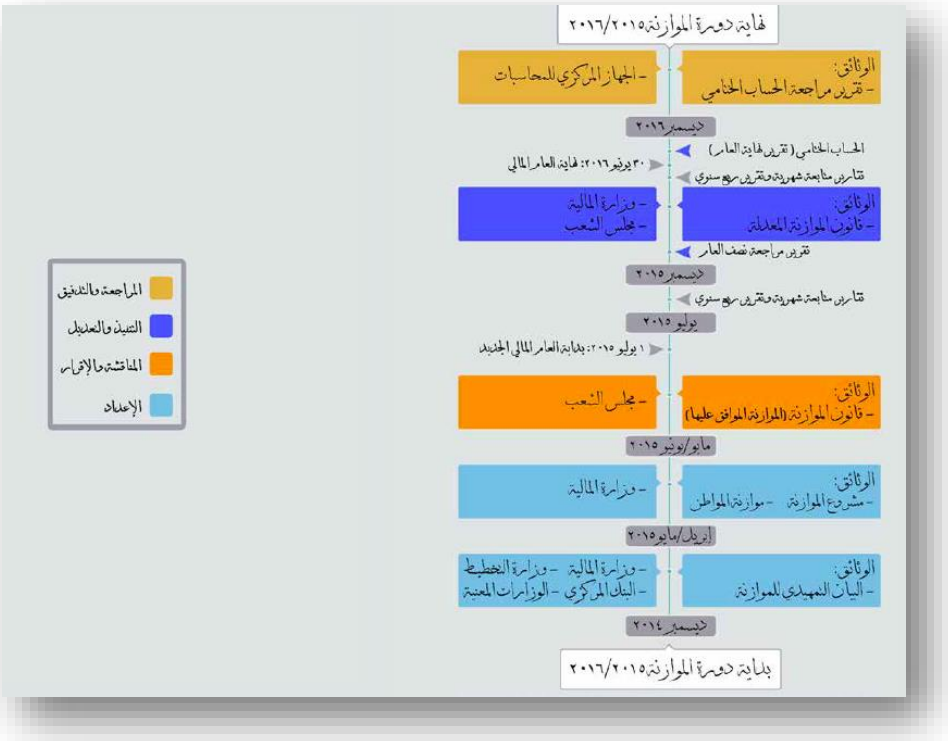

شكل رقم (2)

ويخبرنا دليل الممارسات الأفضل لشفافية **الموازنة** الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (نادي الدول الغنية) أن هناك معلومات محددة ينبغي أن تشملها كل من الوثائق الثمانية، بعضها مالي والبعض الآخر غير مالي لكنه مرتبط بالأداء الاقتصادي. وأخيرا اختص الجزء الثالث من الدليل بتوضيح الممارسات التي تضمن جودة عالية للتقارير ونزاهتها.

وقد تراكم عدد كبير من الأدبيات الاقتصادية مؤخرا تؤكد على أنه كلما زادت الشفافية في المراحل الأربعة من خلال نشر الوثائق والبيانات الخاصة بكل مرحلة وعرضها بشكل مبسط كلما كانت عملية توزيع الموارد والأعباء المالية عادلة.

وتحذر **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** من عدم إشراك القاعدة العريضة من المواطنين في كل مرحلة من المراحل

"إذا استغلت الفئات المحافظة –أي المؤيدة لليبرالية الاقتصادية– دورة **الموازنة**، وانفردت بها، كانت أداة تهميش قوية للغاية. وخاصة إذا ما أصبحت حدثا استبعاديا، ينفرد به أولئك الخبراء الفنيين المعنيين بعملية إعداد **الموازنة**، وينكر على الناس العادية الحق في المشاركة".

وعلى النقيض، كلما اتسعت دائرة المشاركة الشعبية كلما عمت الفائدة. فبحسب نفس المنظمة: "تؤدي المشاركة الديمقراطية في دورة **الموازنة** إلى خلق إحساس عام بالانتماء للدورة وما ينتج عنها. فهي تنشر الثقة في نواب الشعب ويعم الاستقرار السياسي. كما أنها تردع الفساد لأنها تمنح وسائل للرقابة الشعبية أثناء مراحل المتابعة والتقييم".

ومن أجل تصنيف الدول إلى دول ذات **موازنة** شفافة، أو مفتوحة للجماهير ودول ذات **موازنة** معتمة، أو سرية، تم ابتكار مؤشر **الموازنة المفتوحة** منذ منتصف العقد الماضي (2006) ويصدر كل عامين ويرتب الدول بحسب الدرجة التي حصلوا عليها (بين 0 و100 – حيث 100 هي الدولة الأفضل).

حصلت مصر علي 22 نقطة في 2006، ثم تحسنت إلى 43 و49 ثم ساءت بعد الثورة لتصل إلى 13 نقطة. (أقل من 50 نقطة تعتبر موازنتها غير شفافة، وفقا لتعريف منظمة الشراكة الدولية **للموازنة** التي تنشر المؤشر).

وتصدر **الموازنة** بقانون –من خلال البرلمان– كل سنة، لتأكيد أمرين:

أولا: إذا لم تنفذ الحكومة ما التزمت به من وعود سنوية مكتوبة أمام الشعب، تكون قد خرجت على القانون.

ثانيا: لا تصدر **الموازنة** إلا بعد أن يناقش ويوافق ممثلو الشعب في مجلس النواب على تلك الأولويات في الإنفاق وفي أسلوب التمويل (جمع الضرائب وغيرها من الموارد).

وإذا أخذنا بالنموذج الذي صممه الباحث **فوكودا بار** وزملاؤه (2011، ص 19)، لدراسة كمية حول شفافية **الموازنة** في مختلف النظم الديمقراطية، نجد أن وجود مشاركة قوية من قبل السلطة التشريعية في إعداد **الموازنة** وكذلك مراقبة الأداء المتعلق بها، من شأنه أن يساعد كثيرا في ضمان أن أولويات الإنفاق العام تعكس أهداف التنمية المطلوب تحقيقها، وأن الإنفاق كفء وفي محله.

أما في مصر ما بعد الثورة، فقد أصدر المجلس العسكري موازنتين في غياب البرلمان. ونشرت حكوماته 4 وثائق فقط من 8. ولم تتم مناقشة أي من هذه الوثائق مناقشة عامة علنية لا من مواطنين ولا في الإعلام ولا من قبل منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية.

إذن الفكرة الجوهرية وراء الشفافية بسيطة: كلما زاد عدد المهتمين والمتابعين ومجموعات الضغط التي تشارك في إعداد **الموازنة** ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، كلما تحسن توزيع الموارد بين الفئات المختلفة من الشعب بشكل أكثر عدالة.

يبدو الموضوع بسيطا وبديهيا، فلماذا لا يشتبك المصريون مع هذه الدورة كي يضمنوا لأنفسهم وأولادهم تعليما مجانيا ذا جودة عالية وتأمين صحي شامل في وحدات صحية متقدمة وملاعب وحدائق للتنزه والتريض؟.

حسنا.. نحن نتحدث عن مقدار متزايد سنويا من الأموال تجاوز العام الماضي 800 مليار جنيه. في ظل انعدام الشفافية، من يحصل على النصيب الأكبر من تلك الأموال؟.

هناك كبار موظفي الدولة الذين تملأ هذه الأموال خزانتهم بشكل متجدد. فهم أول من تطالها أيديهم هذه الأموال، وكلما كان ذلك في الخفاء بلا رقابة، زادت فرص أن يعظموا نصيبهم من هذا المال. كما أن المثل الشعبي يقول "المال السائب يعلم السرقة".

هناك أيضا 6 مليون موظف، يمثلون ربع الأيدي العاملة في مصر. الكثير منهم على علاقة بالنظام السابق، حيث كانت الوظائف تمنح لشراء الرضا، ولا للكفاءة.. وهؤلاء تعتبرهم الحكومات المتعاقبة عامود الاستقرار الاجتماعي، فعندما يكونون راضين تهدأ وتستقر الأوضاع ويخافون غضبتهم. ولهذا تحرص الدولة على زيادة أجورهم سنويا، حتى لو على حساب التضخم، كما أقرت لهم وحدهم حدا أدنى للأجر، وهم الوحيدون الذين حرصت على تعيينهم ليتمتعوا بالتأمين على أجورهم والاستقرار الوظيفي. وفي المناطق الريفية، الطبقة الأغنى من العاملين هم الموظفون الحكوميون (أو بالأحرى الموظفات).

كما أن هناك كبار رجال الصناعة والتجارة.. وهؤلاء دأبوا على اقتناص جزء كبير من المال العام في شكل دعم لمنتجاتهم كما دأبوا على تخفيض الضرائب التي يدفعونها، مما يقلص من حجم الموارد المتاحة للإنفاق الحكومي.

وبعد أن يحصل كل هؤلاء على ما يرضيهم، لا يبقى للمياه والصرف والسكن والطرق والتعليم والصحة إلا الفتات.

وهكذا، نتعرف على سبب رئيسي نادرا ما يلتفت إليه لتزوير الانتخابات، حتى تظل هذه الكمية المهولة من الأموال حكرا على قلة من المواطنين. وجدير بالذكر أن مصر لم تحظ بأي دورة برلمانية كاملة منذ الثورة، مما ساهم في تهميش ملف العدالة الاجتماعية.

كيف يعزز البرلمان ومجالس الشعب المحلية تدخل المواطنين في تخصيص الموارد فيما يفيدهم؟

فلنبدأ بهذا السؤال.. كيف نجح كبار المستثمرين من الحصول على نصيب الأسد من الموارد الحكومية؟.

ببساطة، حرصوا على أن يقتربوا من صُناع القرار في مراحل إعداد وإقرار وتنفيذ **الموازنة** وحرصوا على أن يكونوا وحدهم على مائدة التفاوض.

ثم ساعدتهم قوانين سرية تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات على إخفاء ملاحظاته عن مراجعة وتدقيق الخطة **والموازنة** بعد تنفيذها. فكيف كان ذلك؟.

لنقل أن دخولهم البرلمان عبر الحزب الوطني كان علامة فارقة.

حيث كان أحمد عز رئيس لجنة الخطة **والموازنة** داخل البرلمان، كما كان محمد أبو العينين رئيس لجنة الصناعة. وطارق طلعت مصطفى رئيس لجنة الإسكان. وفي مجلس الشورى شغل محمد فريد خميس مقعد رئيس اللجنة الاقتصادية التي تناقش نفس الملفين.. وهكذا، ضمنوا حصولهم أولا بأول على المعلومات ثم حرصوا من خلال سيطرة حزبهم (الوطني الديمقراطي) على إقرار التعديلات التي رغبوا فيها سنة بعد سنة.. وهذا ما يحاولون تكراره من خلال تحالفات جديدة في البرلمان القادم.

فما الدرس المستفاد؟

إذا أردت أن تقتنص أموالا عامة لصالح أهداف التنمية فما عليك إلا أن تقترب من الحكومة في مواعيد إعداد **الموازنة** لتضغط عليها أن تلتزم على الأقل بما ورد في الدستور بحق الصحة والتعليم والعمل اللائق، وتخصص لهم الموارد الكافية.

وكلما كان ذلك الضغط منظما من قبل مجموعات كبيرة كلما كان أفضل.. وهكذا، فإن الأحزاب –رغم ضعفها– قد تمثل نقطة انطلاق جيدة في هذا الإطار.

فمناقشة الخطة **والموازنة** التي أعدتها الحكومة للعام المالي التالي، وخاصة قبل وأثناء عرضها على مجلس النواب، هي الفرصة الأكبر لإشراك الرأي العام في مناقشة أولويات الحكومة وبرامجها.

ومن المحبذ أن تبحث عن مساعدين: كتلة برلمانية تتبنى توجهاتك بالإضافة لما يسمى أصدقاء من داخل الحكومة (موظف متوسط أو كبير، متعاطف مع ما تطالب به، يمدك بالمعلومات، وينقل وجهة نظرك).

تبدأ فترة مناقشة البرلمان **للموازنة** المقبلة في أبريل–مايو من كل عام.

وهي مباراة تفاوض أبطالها أحزاب الحكومة والمعارضة ومن وراء الكواليس يلعب كل من منظمات المجتمع المدني والإعلام وجماعات ضغط رجال الأعمال. وكلما كان البرلمان يمثل أطيافا ملونة ومتعددة لسائر الاتجاهات السياسية (فلا يسيطر عليه إلا الأحزاب المحافظة –أي المؤيدة لليبرالية الاقتصادية– كلما زادت فرصة أن تعكس **الموازنة** أولويات المواطنين كافة وليس فقط أولويات كبار المستثمرين وكبار رجال الدولة والمؤسسات الحكومية القوية.

ويسمح الدستور بتغيير بنود الإنفاق الحكومي، بزيادة الإنفاق على بنود ما يراها البرلمان ضرورية، ولكن بشرط أن يجد لهذه الزيادة مصدر تمويل، بحيث لا يزيد العجز عن النسبة التي خططتها الحكومة.

دراسة حالة: دعم الطاقة

دعم الطاقة هو مثال صارخ لسيطرة فئة من المحافظين اقتصاديا ومن المستفيدين من الأغنياء أفرادا وشركات على مبالغ متزايدة من الإنفاق العام لصالحهم. وذلك بسبب انعدام الشفافية والمحاسبة وخاصة من خلال البرلمان.

سنبدأ بتعريف حجم الدعم الموجه للطاقة. ثم باستخدام البيانات الرسمية سنوضح من هم المستفيدون من هذا الدعم. ونرى كيف يساعدهم "أصدقاؤهم في الحكومة" على الاحتفاظ بمكتسباتهم.

تخصص مصر حوالي خمس الإنفاق الحكومي لبند دعم الطاقة (أي بيعها للمستهلكين بأقل من تكلفة شرائها وتحمل فرق الثمن). وهي بذلك تحظى بواحدة من أكبر منظومات دعم الطاقة على مستوى العالم (فهو نظام لا يقل سخاء عن كبار دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول، رغم أنها ليست منتجة كبيرة للنفط).

فبحسب صندوق النقد الدولي يمثل دعم الطاقة 11% من الناتج المحلي الإجمالي (أي مجموع ما ينتجه كل المصريين والشركات الأجنبية المقيمة من سلع وخدمات في عام)، مقابل أقل من 3% من الناتج موجه للصحة. (صندوق النقد الدولي، 2013، ص 1-2).

كشفت دراسة بعنوان "قمة الهرم: المحاسيب ونمو القطاع الخاص في مصر (ديوان وآخرون، 2014) أن دعم الطاقة كان أحد دعائم الشركات المملوكة لعائلات رجال الأعمال المقربين للحكم. فوفقا لتلك الدراسة، يسيطر 32 من رجال الأعمال ذوي الصلات القوية بالنظام السياسي (والجيش من ضمنها) على 469 شركة يتفرع منها طبقات وشبكات من الشركات.

وفقا لنفس الدراسة التي قام بها **البنك الدولي** بالاشتراك مع جامعة **هارفرد**، الشركات كثيفة استهلاك الطاقة استحوذت على ربع دعم الطاقة في عام الثورة. ويساوي هذا المبلغ تقريبا نصف إجمالي الاستثمارات الحكومية. بينما هناك تصريح من عمرو عسل في 2007 لأحد الصحف يذكر فيه أن 40 مصنعا تحديدا يستهلكون 65% من اجمالي الطاقة المدعمة في مصر (عدلي، 2012).

وتثبت دراسة ديوان أن هذه الشركات في معظمها ذات صلات سياسية. حيث تتركز شركات المحاسيب في انتاج المعادن والأسمنت والبلاستك والمنسوجات والسيراميك والزجاج. وعلى المستوى القطاعي، وجدت الدراسة أنه يعمل على الأقل شخص واحد من النافذين سياسيا في 81% من جميع الشركات كثيفة استخدام الطاقة.

ويوضح الشكل 3 نسبة تركز هذه الشركات في قطاع الانتاج كثيف الطاقة.

Figure 1: Politically connected firms are more likely to operate in high energy-intensive industries

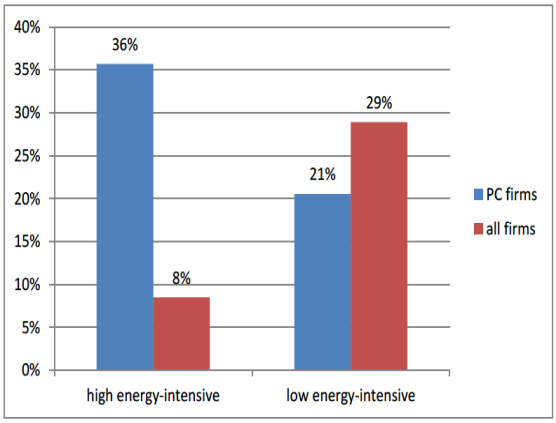

Note: The differences between politically connected and all other firms are significant at the 1 percent (high energy-intensive) and 10% (low) level, respectively. The percentage of firms in medium energy-intensive sectors has been excluded.

استغلت هذه الشركات قربها من دوائر الحكم (بعضهم أصبح وزيرا أو في مناصب إدارية عليا والبعض صار عضوا في البرلمان). بحيث نجحت في زيادة الدعم المقدم للطاقة إلى مصانعها التي كبرت وتطورت وراكمت أرباحا معفاة من الضرائب.

وبعد الثورة مباشرة، في **موازنة** العام المالي 2011-2012، بلغ دعم الطاقة أربعة أضعاف الإنفاق على الصحة وضعفي الإنفاق على التعليم. (عمرو عدلي، 2012).

تطور الدعم الموجه للطاقة بعد الثورة:

العام المالي	مبلغ الدعم بالمليار جنيه
2011-2010	67.7
2012-2011	95.5
2013-2012	120
2014-2013	99.6
2015-2014	100.3

المصدر: بيانات الموازنة 16/2015، موقع وزارة المالية.

كل البيانات فعلية بينما العام الأخير هو ما تعتزم الحكومة إنفاقه في العام المالي الحالي.

قراءة البيانات:

قبل الثورة ظهر رقم دعم الطاقة لأول مرة بعد مجيء حكومة نظيف. ودائما ما كان يتم تصويره في الخطاب الرسمي وفي الإعلام على أنه دعم البنزين والسولار الموجه للنقل.. بينما كل منهما لا يشكل إلا مقدارا قليلا من الدعم. وهكذا كانت خطوة حكومة نظيف التالية هي رفع جزء من الدعم على تلك السلعتين اللتين تمس بشكل مباشر حياة المصريين، دافعة الملايين إلى الفقر والمزيد من الفقر.

وفي مقابل تقليص دعم الطاقة الموجه للشعب، زاد نصيب شركات الشركاء كثيفة الاستهلاك للطاقة من دعم الحكومة.

في أثناء حكم المجلس العسكري، قفز الدعم الموجه للطاقة تقريبا للضعف. وذكرت الحكومة أن رفع سعر الغاز الطبيعي الموجه للصناعة لن يؤدي إلى وفر كبير (لا يتجاوز مليار جنيه أي أقل من 1% من اجمالي دعم الطاقة) (عدلي، 2012، ص 1)

أثناء حكم الإخوان، لم يستطع –أو لم يرد– مواجهة لوبي رجال أعمال مبارك وأبنائه. لهذا حاولوا تقليص الدعم عن طريق رفع سعر أنبوبة البوتاجاز.. بل وحتى في هذا الإطار، فقد ساووا في الزيادة بين المستهلكين في المنازل وبين المستهلكين من أصحاب المطاعم الفاخرة والفنادق (أيضا معظمهم من نفس النادي النافذ سياسيا). وفي النهاية زادت فاتورة الدعم ولم تنقص.

وفي العام الحالي، قامت الحكومة بتخفيض الدعم. ودفعت الزيادة الأخيرة في سعر الطاقة مليون ونصف مصري جدد تحت خط الفقر (صندوق النقد، 2014).

دعوة للتفكير: (ما هي أنواع الطاقة التي ارتفعت أسعارها؟ من المستفيد ومن المتضرر؟ هل هناك عدالة في توزيع الضرر؟ ما هو الأثر على فاتورة الدعم كما يتضح من الأرقام الموضحة أعلاه؟).

انظر إلى الشكل 4 لترى كيف تعمل آلة الدعاية الحكومية لصالح لوبي الصناعات كثيفة الطاقة.. (أين الغاز من فاتورة الدعم؟).

جدول رقم (١٤)
دعم المنتجات البترولية
بمشروع السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

اسم المنتج	الكمية	التكاليف	إيرادات البيع	الدعم	الوزن النسبي
	ألف طن	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
بوتاجاز	٤٠٠٠	٢٠٢٣٦	١١٢٠	١٩١١٦	٪١٩,١
بنزين	٦١٠٠	٣٤٤٨٢	١٤٣٣٥	٢٠١٤٧	٪٢٠,١
كيروسين	١٥	٧٩	٢٦	٥٣	٪٠,١
سولار	١٣٠٠٠	٧٠٠٢٤	٢٥١٢٠	٤٤٩٠٤	٪٤٤,٨
مازوت	١٣٢٠٠	٤٤٨٩١	٢٨٨٦٠	١٦٠٣١	٪١٦,٠
الإجمالي		١٦٩٧١٢	٦٩٤٦١	١٠٠٢٥١	٪١٠٠,٠

ورغم أن البنك والصندوق الدوليين أيضا لا يفرقان بين الاستهلاك المنزلي والاستهلاك الصناعي من الطاقة، إلا أنه يشدد على أن دعم الطاقة في مصر يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، خاصة لأن الأغنياء يستهلكون من الطاقة أكثر من الفقراء (ثلثا المنتجات البترولية) (البنك الدولي، 2008، صندوق النقد الدولي، 2013).

كما اعترف الصندوق مؤخرا بقوة لوبي الصناعة، "المستفيدون هم أحد العقبات الرئيسية لإصلاح نظام دعم الطاقة في مصر: المجموعات ذات الصوت العالي سياسيا الذين يستفيدون من بقاء الوضع على ما هو عليه، يعارضون أي خطط لإصلاح الدعم تمس مصالحهم" (صندوق النقد، 2013، ص4)

تدريب البرلمان

يقسم الحضور إلى 5 أحزاب مختلفة

2 يسار، 2 يمين ليبرالي، 1 إسلامي ومجموعة ضغط شعبي.

كل فريق مطلوب منه إيجاد وسيلة لزيادة الإنفاق على الصحة (لنسب تتراوح بين النسبة المحددة وفقا للدستور ومضاعفة النسبة الحالية، كل فريق يحدد النسبة التي تروق له).

وذلك بدون زيادة العبء المالي على **الموازنة**:

ممكن زيادة الموارد، أو تحويل الإنفاق من باب إلى آخر أو من بند إلى آخر.

كما يمكن لأي فريق أن يحاول أن يتحالف مع فريق آخر (مقابل؟)

وفي النهاية سيعرض كل فريق مقترحه.

وتخضع جميع الإصلاحات المالية المقترحة للتصويت.

ملحوظة: مرفق جدول من **موازنة** 2104-2015 يوضح الإنفاق المخطط على الصحة وتطوره مقابل الوظائف الأخرى للدولة. (شكل 5)

الكود	البيـــان	الأجور والتعويضات للعاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد
٧٠٠٠٠٠٠٠	الإجمالى العام	٢٠٧,٩٤٣,١٢٩,٠٠٠	٣٣,٠٧٠,١٦٩,٠٠٠	١٤٩,٠١١,٨٨٢,٠٠٠
٧٠١٠٠٠٠٠	قطاع الخدمات العامة	٢٨,٠٥٨,٦٣٩,٠٠٠	١١,٨٦٢,٨٧٨,٠٠٠	١٤٩,٠٦٢,٤٠١,٠٠٠
٧٠٢٠٠٠٠٠	قطاع الدفاع والأمن القومى	١٠٧,٦٠١,٠٠٠	٥٥,٣٣١,٠٠٠	٠
٧٠٣٠٠٠٠٠	قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة	٣٢,٥٢٦,٤٧٣,٠٠٠	١,٩٥١,٣٠٧,٠٠٠	٠
٧٠٤٠٠٠٠٠	قطاع الشئون الإقتصادية	١٤,٣٩٦,٤٦٤,٠٠٠	٤,١٧٨,٤٢٢,٠٠٠	١٦٤,٩٠٢,٠٠٠
٧٠٥٠٠٠٠٠	قطاع حماية البيئة	٦٧٣,٨٢٠,٠٠٠	٥٣١,٤١٦,٠٠٠	٠
٧٠٦٠٠٠٠٠	قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية	٩٠٤,٥٠٩,٠٠٠	٢٧٧,١٠١,٠٠٠	١٠٣,٤٩٢,٠٠٠
٧٠٧٠٠٠٠٠	قطاع الصحة	٢٦,٦١٠,٥٧٧,٠٠٠	٢,٧٥١,٥٨١,٠٠٠	٢٠,٣٤٦,٠٠٠
٧٠٨٠٠٠٠٠	قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢١,٣٠٥,١٩٨,٠٠٠	١,٥٨٩,٣٦٢,٠٠٠	٣,٠٨٤,٠٠٠
٧٠٩٠٠٠٠٠	قطاع التعليم	٨٠,٠٠٨,٧٢٧,٠٠٠	٥,٧١٩,٥٠٢,٠٠٠	٣٩,٩٧٧,٠٠٠
٧١٠٠٠٠٠٠	قطاع الحماية الإجتماعية	٣,١١١,١٩٨,٠٠٠	١٥٤,٠٥٩,٠٠٠	٤٨١,٠٠٠

(بالجنيه)

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	إجمالى موازنة ٢٠١٥-٢٠١٤	إجمالى موازنة معدله ٢٠١٤-٢٠١٣	التغير
٢٣٣,٨٥٢,٧٧٧,٠٠٠	٤٩,٠٩٤,٣٢٠,٠٠٠	٦٧,١٨٨,٧٩١,٠٠٠	٧٨٩,٤٣٠,٩٩٢,٠٠٠	٧٤٢,١٣٢,١٣٣,٠٠٠	٤٧,٢٩٨,٨٥٩,٠٠٠
٩,٥٥٦,٤٣٣,٠٠٠	٥,٩٥٣,٣١٥,٠٠٠	١٥,٣٧١,٣٩٢,٠٠٠	٢٧٠,٠٤٠,١١٨,٠٠٠	٢٥٨,٢٠٢,٩٦١,٠٠٠	١١,٨٣٧,١٥٧,٠٠٠
٣٩٢,٠٠٠	٣٩,٠١٠,٥٢٤,٠٠٠	١٠٠١,٩١٠,٠٠٠	٣٩,٠٧٥,٦٦٥,٠٠٠	٣٠,٩٤٦,٧٥٧,٠٠٠	٨,٣٢٩,٠٠٨,٠٠٠
٣٣٣,٥١٠,٠٠٠	١,٠٧٠,٣٣٧,٠٠٠	٣,٠٩٦,٣٠٠,٠٠٠	٣٤,٠١٧,٩٩٧,٠٠٠	٢٧,٤٨١,٤٠٣,٠٠٠	٦,٥٣٦,٥٩٤,٠٠٠
٣,٥٤٨,٤٦٠,٠٠٠	٨٧٤,٨٣١,٠٠٠	١٩,٠٠٠,٧٧٧,٠٠٠	٣٥,١٣٣,٨٧٥,٠٠٠	٤٠١,٤٦٧,٧٠٧,٠٠٠	٠٥,٣٣٣,٨٣٢,٠٠٠
٧,٠٢١,٠٠٠	٥٠,٣٩٨,٠٠٠	٣٧١,٤٨٩,٠٠٠	١,٠٢٤,٣١٥,٠٠٠	١,٤٦٠,١١٥,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠,٠٠٠
٩١٦,٢٩٣,٠٠٠	٢٣,٧٩١,٠٠٠	١٩,٠٩٦,٩٠٠,٠٠٠	٢٠,٤١١,٠٩٢,٠٠٠	٣٩,٠٩٥,٥٤٨,٠٠٠	١٨,٠٠٤,٥٢٢,٠٠٠
٢,٦٤٨,٩٥٠,٠٠٠	٦٤٦,٥٣٧,٠٠٠	٥,٧٢٣,٠٤٥,٠٠٠	٤٠,٤٠١,٠٣٩,٠٠٠	٣٣,٥١٣,٨١٢,٠٠٠	٨,٨٨٧,٢٢٤,٠٠٠
٢,١٢٢,٤٢٩,٠٠٠	٥٠٦,٧٠٩,٠٠٠	٢,٨٢٩,٤٠٢,٠٠٠	٢٨,٠٣٥,٤٨٤,٥٣٩,٠٠٠	٢٣,٨١٤,٥٣٩,٠٠٠	٤,٠٤٤,٩٤٥,٠٠٠
٧٧٧,١٨٥,٠٠٠	٨٨٨,٢٩٤,٠٠٠	٧,٥٣٧,٠٩٣,٠٠٠	٩٤,٠٣٤,٦٠٠,٠٠٠	٨٣,٥٩٢,٩٢٢,٠٠٠	١٠,٧٦١,٩٣٨,٠٠٠
٢١٤,٨٤١,٢٩٢,٠٠٠	٢٧,٥٥٧,٠٠٠	١٩٠,٠٦٩,٠٠٠	٢٧٧,٠٣١,٥٧٦,٠٠٠	١٩٧,٧٣١,٨٣٩,٠٠٠	١٩,٠٥٧,٨٠٣٧,٠٠٠

المراجع ولقراءة المزيد:

1. سلمى حسين (٢٠١٤)، دليل كل صحفي -كيف تجد ما يهمك في موازنة الدولة، الصوت الحر، القاهرة.
2. عمرو عدلي (٢٠١٢)، غياب العدالة الاجتماعية في الموازنة العامة -دعم الطاقة نموذجا، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والاجتماعية، القاهرة.
3. Diwan, I., **Keefer**, **P**. **and Schiffbauer**, **M**. (2014), On top of the pyramids: Cronyism and private sector growth in Egypt, The World Bank, Washington.
4. Dubosse N. and Masud H. (2011), Open budgets, sustainable democracies: A spotlight on the Middle East And North Arfica, Economic governance programme/ IDASA, IBP .
5. Fukuda-Parr S., Guyer P. and Lawson-Remer T. (2011), Does budget transparency lead to stronger human development outcomes and commitments to economic and social rights?, Working Paper 4, IBP, Washington.
6. IMF (2012), Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, International Monetary Fund, Washington.
7. IMF (2013), Energy Subsidies in the MENA, Lessons for reform, IMF, Washington.
8. OECD (2010), Progress in Public Management in the Middle East and North Africa, OECD. OECD, OECD best practices on budget transparency, OECD journal, 2002.
9. World Bank (2008), Spending for development, making the most of Indonesia's new opportunities, World Bank, Washington.

قراءة وتحليل الاتفاقيات الدولية
من منظور العدالة الاجتماعية

هبه خليل

نائب مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

نوفمبر 2014

يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

للاتفاقيات الدولية دورا هاما في تحديد أبعاد السياسة العامة للدول، وخاصة في الدول النشيطة على المستويين الدولي والإقليمي، حيث تضع العديد من **الاتفاقيات الدولية** التزامات قانونية على الدول المصدقة عليها، وإن لم تكن الاتفاقيات ملزمة قانونا، فهي تضع التزامات أخلاقية ودبلوماسية، تهتم معظم الدول بإنفاذها. ولعل من أهم الأمور التي يجب الالتفات لها في قراءة وفهم **الاتفاقيات الدولية**، هو أنها بمختلف أنواعها دائما ما يكون لها أثر على المواطن، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، مباشر كان أو غير مباشر. لذا، فيتعين على الراغبين في فهم النظام الدولي، والالتزامات الدولية لمصر الالتفات لشتى أنواع الاتفاقيات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، حقوقية، تنموية، أو حتى سياسية. وفيما يلي، سيهتم هذا الدليل بالتعريف بمختلف أنواع الاتفاقيات الدولية، وكيفية التفرقة بينها، وكيفية الوصول لأهم البنود فيها التي قد تؤثر على المواطن. وبالأخص، سيركز هذا الدليل على كيفية تحليل **الاتفاقيات الدولية** بكافة أنواعها من منظور **العدالة الاجتماعية**، ومن منظور تأثير هذه الاتفاقيات على عدالة النظام الاقتصادي وعدالة توزيع الثروات.

الاتفاقيات الدولية والإطار الحاكم لها:

تعتبر **اتفاقية فيينا** لقانون المعاهدات[1] هي الإطار الأهم الحاكم للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حيث تعتبر مرجعا لتعريف أهم المصطلحات المتعلقة **بالاتفاقيات الدولية**، وتعريف قواعد الدخول والخروج من الاتفاقيات، كما تحدد أهم سبل تحديد أهداف ونوايا الاتفاقيات، وشروط وضع التحفظات على **الاتفاقيات الدولية**.

المعاهدة الدولية في تعريف **اتفاقية فيينا** هي "الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة" (المادة 2 (ا))، كما تطبق هذه الاتفاقية على "أية معاهدة تعتبر أداة منشئة لمنظمة دولية وعلى أية معاهدة تعتمد في نطاق منظمة دولية وذلك مع عدم الإخلال بأية قواعد خاصة بالمنطقة" (المادة 5)، ولا تنطبق على الاتفاقيات المعقودة بين دولة وشخص طبيعي أو اعتباري أو أي كيان لا يمثل دولة (المادة 3).

ومن الجدير بالذكر أن **الاتفاقيات الدولية** لها العديد من الصور والأشكال المختلفة، كالمواثيق الدولية والأفعال النهائية ومذكرات التفاهم والبروتوكولات والدساتير المنظمة لعمل المنظمات الدولية. كما أن **الاتفاقيات الدولية** قد تكون ثنائية (أي تجمع بين دولتين فقط، أو بين جهتين وإن كانت إحداهما دولة والأخرى كيان دولي كالاتحاد الأوروبي) أو متعددة الأطراف (أي تجمع بين ثلاثة دول أو أكثر). وأخيرا، فان **الاتفاقيات الدولية** قد تكون لها أهداف عديدة، فقد تكون اتفاقا بين دولتين لتنظيم التجارة بين الدولتين، أو تكون اتفاقا بين العديد من الدول على احترام حقوق العمالة المهاجرة، أو تكون اتفاق بين دولتين أو أكثر على تسليم المجرمين، وغيرها من الأهداف العديدة التي تدفع الدول للتفاوض حول **اتفاقيات دولية**.

وبالرغم من أن **معاهدة فيينا** لقانون المعاهدات تعد المنظم الأهم **للاتفاقيات الدولية**، إلا أن القوانين المحلية لها دورا هاما في تحديد مدى أهمية **الاتفاقيات الدولية**، ودورها كصيغ قانونية وعلاقتها بالقانون المحلي.

نص **الدستور المصري** الحالي (دستور عام 2014)[2] في **المادة 93** على أن "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقا للأوضاع المقررة"، وذلك فيما يخص معاهدات حقوق الإنسان بشكل خاص، أما **المادة 151** فقد جاءت أكثر عمومية ونصت على أن "يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقا لأحكام الدستور. ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفى جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة"، مما يعني أن **للاتفاقيات الدولية** التي يتم التصديق عليها قوة القانون المصري.

الجدير بالذكر أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان كانوا قد طالبو بأن تنص **المادة 93** الخاصة بمعاهدات حقوق الإنسان أن للأخيرة قوة الدستور وليس مجرد القانون العادي، وذلك للتأكيد على أهمية أن تلتزم الدولة بسن قوانين تحافظ على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وأن تتعهد بتعديل أي قوانين من شأنها الإخلال بمعاهدات حقوق الإنسان.

قراءة الاتفاقيات الدولية:3

مثلا، لو نصت الاتفاقية على تعزيز التجارة بين دولتين كهدف، ووجدنا أن التعاملات التجارية بين الدولتين الموقعتين على الاتفاقية لم تزد بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فالاتفاقية لم تحدد أهدافها. الأهم من ذلك، أن الاتفاقية لو نصت على "تعزيز النمو" أو "تحقيق التنمية المستدامة" من خلال تعزيز التجارة، وأثبتنا أن بعد الدخول في الاتفاقية (التي أعطت العديد من الامتيازات لدول أخرى ومستثمريها من أجل تحقيق هدف ما) أن معدلات النمو لم تتأثر، أو على العكس أن الاتفاقية أضرت بأهداف التنمية، من هنا يجب إعادة التفكير في الاتفاقية والضغط على الحكومة من أجل إعادة التفاوض حول بنودها.

الأعمال التحضيرية: هي محاضر موثقة لاجتماعات المفاوضين حول اتفاقية ما، في مراحل الإعداد للاتفاقية والصياغة، وتعد من أهم الوثائق الدالة على نية معدي الاتفاقية، وتستخدم أمام القضاء ومن قبل المنظمات الدولية لإثبات أن تحليل ما لمعنى وهدف الاتفاقية، خاصة حينما تنشب الاختلافات حول المقصود ببنود معينة.

شروط الدخول في الاتفاقية (التوقيع، التصديق، التحفظات وشروطها، حيز النفاذ، الانتهاء، التجديد).. لكل اتفاقية عدة تواريخ، يجب التفرقة بينهم لمعرفة متى تطبق الاتفاقية، ومدة تطبيقها. فقد تذكر الاتفاقية تاريخ بدء التفاوض، وتاريخ الانتهاء من نص الاتفاقية، ولكن التواريخ الأهم هو تاريخ التوقيع من ناحية، وتاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. فبعض الاتفاقيات تدخل حيز النفاذ (حسب نص الاتفاقية) لحظة توقيع عدد معين من الدول (مثلا بعد توقيع عشرين دولة)، وبعضها تدخل حيز النفاذ في تاريخ تذكره الاتفاقية، سواء كان اليوم التالي، أو بعد سنوات من الاتفاق على النص والتوقيع. وفي الاتفاقيات متعددة الأطراف، تبدأ إلزامية الاتفاقية على الدولة لحظة تصديق الدولة على الاتفاقية، وليس توقيعها فقط. وذلك بالتأكيد، بدءا من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

العديد من الاتفاقيات لا تنتهي، كاتفاقيات حقوق الإنسان، التي لا تذكر تاريخ انتهاء. ولكن اتفاقيات الاستثمار عادة ما ينتهي العمل بها بعد فترة، عادة ما تكون عشرة سنوات. ولكن معظم اتفاقيات الاستثمار تنص على أن تجدد الاتفاقية تلقائيا لو لم تطلب الدولة إعادة المفاوضة أو عدم التجديد يوم انتهاء الاتفاقية. إذن، فالاتفاقيات قابلة للمراجعة والإلغاء، ولكن في الفترة الضيقة المسموح بها كل عشرة سنوات، أو خمس سنوات أو كما تنص الاتفاقية. وأخيرا، الاتفاقية لا تطبق بأثر رجعي، إلا لو نصت الاتفاقية وهو غير معتاد.

فض المنازعات والتحكيم:

تتضمن معظم اتفاقيات الاستثمار والتجارة بنودا لفض المنازعات الاقتصادية أو التجارية التي قد تنشب بين المتعاقدين. ومن أهم ما يأتي في اتفاقيات الاستثمار الثنائية هو **التحكيم الدولي كوسيلة** لفض النزاع بين المستثمر والدولة، وهو القنبلة الموقوتة التي مكنت مستثمرين من تجاهل القضاء المحلي تماما (وهو ما يتعارض وقواعد القانون الدولي)[4] وتقديم القضايا لمحكمين تجاريين في بلاد أخرى. ومن أهم مخاطر التحكيم الدولي الذي ينتج عن الدخول في الاتفاقيات أنه يؤثر على اتخاذ القرار وسيادة الدول في انتهاج سياسات معينه، وذلك لأن المستثمرين الأجانب عادة ما يلوحون بالاتفاقيات مهددين بالتحكيم الدولي المكلف، أو اللجوء للدعاوى الدولية فعليا.

ولعل من أهم الأمثلة أن شركة النظافة الفرنسية فيوليا، العاملة في الإسكندرية في مصر، قد بدأت دعوى تحكيم دولي ضد مصر، مطالبة بالتعويض، بسبب أن استثماراتها في مصر تم تهديدها إثر صدور قرار الحد الأدنى للأجور الذي طالما انتظره المصريون، والذي لم يتم تطبيقه على القطاع الخاص! إذن، يتعين على الدول الاستئذان قبل اتخاذ أبسط القرارات.

وأخيرا، فالمحكمون الدوليون لا يعترفون بأبسط قواعد العدالة كمحاربة الفساد أو حقوق العمال، بمعنى أن العديد من المستثمرين قد تقدموا بدعاوى تحكيم دولي ضد دول، بعد أن اعترضت الدول (أو قضائها المحلي) على انتهاك حقوق العمال، أو قضايا فساد وتهرب ضريبي واسعة (منها قضية تسبب فيها صاحب منجم في دولة جنوب أفريقيا في قتل عدد من العاملين لديه، إثر إضرابهم عن العمل بسبب سوء ظروف العمل، وأنصفه التحكيم الدولي، مطالبا دولة جنوب أفريقيا بتعويضه عن الخسائر التي لحقت باستثماره إثر إغلاق المنجم لعدة أسابيع بعد وقوع حالات القتل على يد المستثمر).

العديد من اتفاقيات التجارة الحرة أصبحت معنية في بنودها بالاستثمار، وتتضمن فعليا بنود تنص على التحكيم الدولي لفض المنازعات، بل تنص على أمور تخص الاقتصاد المحلي، من أهمها الدعم "المسموح للدولة توفيره" سواء كان للمزارعين أو المستثمرين المحليين، وتتضمن شروط حول المشتريات الحكومية (كما سنذكر بعض قليل)، وغيرها من الإجراءات التي تتدخل في السياسات المحلية، وتضع العديد من القيود على صانعي القرار، عادة ما تكون قيودا تحيل بين الدولة وتفعيل أهم ظروف تحقيق **العدالة الاجتماعية**. ولذا، يظل بند "فض المنازعات" أو "التحكيم" الأهم في **الاتفاقيات الدولية**، حيث يحدد قدرة الدول على اتخاذ القرار بشكل سيادي ومستقل.

العدالة الاجتماعية في المعاهدات الدولية

جاءت **العدالة الاجتماعية** تحت مسميات عديدة في **الاتفاقيات الدولية**، من ضمنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات وضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين وغيرها من الأطروحات التي مثلت مفاهيم مختلفة تتبنى صلب قضية **العدالة الاجتماعية**.

وهكذا تعد **العدالة الاجتماعية** من أهم المبادئ التي تحكم بعض **الاتفاقيات الدولية**، كاتفاقيات **منظمة العمل الدولية** التي تعود لعام 1919، والتي اعتبرت تحقيق **العدالة الاجتماعية** من اختصاصات المنظمة[5]، وتطورت بصدور إعلان **منظمة العمل الدولية** بشأن **العدالة الاجتماعية** من أجل عولمة عادلة في عام 2008[6]، والذي تبنته المنظمة والدول الـ182 الأعضاء بها، من أجل التأكيد على رؤيتهم للعولمة ومهمة منظمتهم، التي يجب أن تتماشى من مبادئ **العدالة الاجتماعية** وتعمل على إنفاذها في دول العالم.

كما أن **العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**[7] يعد من أهم الاتفاقيات المعنية بترجمة **العدالة الاجتماعية** لسياسات ملموسة، من أجل التحقق من أن مبادئ **العدالة الاجتماعية** سترى النور، ولن تبقى شعارات تتبناها الدول. فجاء **العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** متضمنا ما يسمى بالحقوق الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات، ومعلنا الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين انتهاكا لحقوق الإنسان، كما جاء النص ملزما الدول بمسؤولية التوصل بشكل تدريجي إلى الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استغلال الحد الأقصى من الموارد المتوافرة لدى كل دولة للالتزام بتوفير الضمانات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، من سكن وصحة وتعليم ومعاشات وإعانات وغيرها.

كما جاء **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** مؤكدا على أن حرية الإنسان لا تتحقق الا بتحقق حريته من الخوف والحاجة، وإنفاذ حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما حقه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[8] وبالتأكيد، **فالإعلان الدولي لحقوق الإنسان**، وهو ما يعد الوثيقة الأم لمعاهدات حقوق الإنسان، اهتم بدوره **بالعدالة الاجتماعية**، من خلال النص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والضمان الاجتماعي والحق في التنمية الاجتماعية. وغيرها العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان التي جاءت بنصوص تقتضي إلزام الدول بالحقوق الاقتصادية وتحقيق **العدالة الاجتماعية** والتنمية وغيرها، كاتفاقيات حقوق الطفل، واتفاقية منع التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

البروتوكولات عادة ما تكون تعديلات على نص اتفاقية متضمنة في وثيقة أحدث من نص الاتفاقية، أو قد تكون بمثابة نص توضيحي أو تنظيمي مرفق لاتفاقية ما. على سبيل المثال، **البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** [9] هو وثيقة دخلت حيز النفاذ في مايو 2014، وتعنى بموافقة الدول على الاشتراك في آلية تتلقى **لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية** من خلالها شكاوى وبلاغات مواطني الدولة الموقعة مباشرة، وتنظر فيها وتخاطب الدولة بدورها بتوصيات بكيفية حل مشاكل المواطنين، ولعل توقيع الدول العربية على هذا البروتوكول الاختياري من أفضل سبل تعزيز دور **الأمم المتحدة** في الدفع بسياسات لحماية **العدالة الاجتماعية**، كما أنه يفتح قناة هامة لتواصل المواطنين مع حكوماتهم من خلال هذه الآلية الدولية. والبروتوكول، **كالاتفاقيات الدولية**، يصبح له قوة القانون لحظة توقيع وتصديق الدولة عليه.

دراسة حالة: اتفاقيات التجارة والاستثمار

ومن ناحية أخرى، فهناك العديد من **الاتفاقيات الدولية** التي كانت الأكثر تأثيرا على تمتع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت سلبا على **العدالة الاجتماعية**. وعلى الأخص، كانت تلك الاتفاقيات الاقتصادية، والتجارية والاستثمارية، التي لم تأت بذكر **العدالة الاجتماعية**، ولم تعتبرها من اختصاصاتها. فيما سبق تناولنا مفهوم **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية**، وذكرنا العديد من الأمثلة لمعاهدات حقوق الإنسان. وفيما يلي، سندرس أنواع الاتفاقيات الأخرى، وكيفية قراءتها ودراسة تأثيرها على **العدالة الاجتماعية**.

لعل **اتفاقيات التجارة الخارجية** من أهم الاتفاقيات التي لها تأثيرا واضحا وسريعا على **العدالة الاجتماعية**، ولكنها أيضا من الاتفاقيات التي عادة ما يتم إغفالها من قبل الأحزاب والمجتمع المدني بسبب أنها قد تبدو للوهلة الأولى معقدة، وتقنية وغير مرتبطة **بالعدالة الاجتماعية**. والقاعدة هنا، أن ما يؤثر في الاقتصاد ونظام عمله، لا بد وأن يؤثر على آليات الإنتاج، وتحقيق الأرباح، وتشغيل العمالة، وتوزيع الثروات، وهو ما بدوره لابد أن يؤثر على **العدالة الاجتماعية**.

اتفاقيات التجارة بدورها لها تأثيرات ضخمة على الاقتصاد. فلنأخذ **اتفاقيات التجارة الحرة** التي أبرمها **الاتحاد الأوروبي** مع بعض الدول العربية كمصر وتونس والأردن والمغرب مثالا. فتلك الاتفاقيات لها أبعادا عديدة: أولها وأبسطها، تخفيض الجمارك وفتح الأسواق بين **الاتحاد الأوروبي** من ناحية، والدول العربية، كل على حده، من ناحية أخرى. فتح الأسواق عادة ما يتم التسويق له كمكسب **للاتحاد الأوروبي** والدول العربية على حد السواء، وهذا غير صحيح. فعلى أقل تقدير، الدول العربية، التي لم تحقق التنمية الاقتصادية ولا التصنيع المتطور، ولا حققت معدلات نمو الدول الأوروبية، لا يعقل أن تفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية فيما يسمى تنافسا عادلا بين **الاتحاد الأوروبي** ودولة عربية. لكن أي عدل هذا الذي تسبب في أن تباع الفاكهة الأوروبية بأسعار تنافسية وجودة غير مسبوقة في الدول العربية، بقدر لم يقو الفلاح والمنتج العربي أن يتنافس معه؟ ولعل من أهم النقاط التي يجب الانتباه إليها الصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي، وقطاع الخدمات، والتعدين والمواد الخام، والصناعات الطبية كالدواء. ومن هنا، فهناك العديد من النقاشات الدولية التي تطالب بالتفاوض حول معاهدات "تجارة عادلة" بدلا من التجارة الحرة، وذلك لما تسببت به التجارة الحرة من تدمير صناعات محلية لم تقو على المنافسة الدولية، ولما تسببت فيه من زيادة في الأسعار، واعتماد على التصدير في الحصول على الغذاء. ولعل من أهم النقاط التي يجب أن ننتبه لها في العالم العربي، هو أن الدول العربية تعتمد على التصدير في الحصول على 50% من احتياجات الغذاء، مما يعني أن الحصول على الغذاء يقع في يد الدول المصدرة، وأن أسعار الغذاء في العالم العربي متعلقة بالأسعار العالمية، ولا تحكم للحكومات العربية بها، وهو ما يهدد السيادة الغذائية، وقدرة المواطنين على الوصول للغذاء.[10]

الضريبة الجمركية:

وهناك العديد من النقاشات الدولية حول جدوى الدخول في الاتفاقيات التجارية، التي تتسبب في تثبيت أسعار الضريبة الجمركية بالتزام قانوني، لا تقوى الدول على تغييره أو إعادة التفكير فيه بعد التصديق على الاتفاقية. وعادة ما تتعهد الدول إما بإلغاء الضريبة الجمركية أو تخفيضها، مع الالتزام بالإبقاء على الضريبة تحت سقف (مثلا الوعد بألا ترتفع الضريبة على الفواكه لأكثر من 5%، مما يعني أن الدولة تستطيع فرض أي ضريبة على الفواكه ما بين 0% و5%)، كما قد تتضمن تلك الاتفاقيات تعهدات بإلغاء الضريبة في بشكل تدريجي في فترة محددة، مثلا أن تتعهد الدولة بإلغاء الضريبة الجمركية على الفاكهة في فترة لا تتعدى العشر سنوات.

القيود التجارية:

من أهم البنود التي تأتي في الاتفاقيات التجارية تتعلق بالتخلص من القيود التجارية بمختلف أشكالها. ولعل القيود التجارية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول، ومنها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حتى اليوم، بغرض حماية أهم الصناعات والمنتجات. لذا، فعندما تتعهد الدول العربية قانونا في الاتفاقيات التجارية بالتخلص تماما من أي قيود تجارية حمائية، فهي تتخلص من حق تحتفظ به العديد من الدول المتقدمة، وتتخلى عن أداة من أهم أدوات الحفاظ على منتجاتها وتشجيع استخدامها على المستوى المحلي. ومن أهم القيود التجارية هي حصة التوريد أو الكوتة، وهي التي تضع حدودا للكميات أو الحصة من منتج ما، التي يمكن استيرادها بتعريفة منخفضة. ومن ناحية الأخرى، تضع بعض الدول حصص للتصدير، أي كوتة لتصدير كميات أو حصص محددة من منتج ما محلي، وذلك عادة للحفاظ على ثبات الأسعار في الدولة المصدرة.

المعاملة الوطنية وحكم الدولة الأكثر رعاية:

هذا البند يعتبر الأكثر انتشارا في اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار، وهو البند الذي تترتب عليه مسؤولية قانونية تقع على عاتق الدولة الموقعة أن تعامل المستثمر الأجنبي (من رعايا الدول الشريكة في الاتفاقية) معاملة المستثمر المحلي (بمعني، أن الدولة لا يحق لها منح دعم للمستثمر الوطني وعدم منح نفس الدعم للمستثمر الأجنبي) وهو ما يترتب عليه عدم قدرة الدول دعم مستثمريها المحليين في تشجيع تنافسيتهم ونموهم للوصول لمستوى المستثمرين الأجانب، بما في ذلك حرمان الدول من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يحد من سيادة الدولة في دعم مواطنيها وصناعاتها الوطنية. أما حكم الدول الأكثر رعاية هو مادة تأتي عادة في الاتفاقيات لتضع مسئولية قانونية على الدول الموقعة بتعميم أي امتيازات تم منحها لمستثمري دول معنية، لكافة الدول المشتركة في اتفاقية تنص في بنودها على "حكم الدولة الأكثر رعاية". على سبيل المثال، لو منحت دول شمال أفريقيا من خلال اتفاقية ما، امتيازات لمستثمري الدول الأعضاء في شمال أفريقيا، وكانت مصر موقعة على اتفاقية تجارية مع دولة النمسا، تنص على "حكم الدولة الأكثر رعاية"، لحصل مستثمري النمسا على نفس الامتيازات التي يحصل عليها مستثمري شمال أفريقيا في مصر، وهي الامتيازات التي تزيد عادة عن امتيازات المستثمرين المصريين في مصر!.

أنواع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية:

هناك العديد من الطرق التي نستطيع من خلالها تصنيف الاتفاقيات التجارية، وأهمها تصنيفها حسب عدد ونوع الموقعين عليها، بحيث نتحدث عن الاتفاقيات الثنائية (بين دولتين أو دولة من ناحية وجهة سيادية من ناحية أخرى)، أو اتفاقيات متعددة الأطراف، وعادة ما تكون اتفاقيات تجمع بين دول منطقة واحدة كغرب أفريقيا أو منطقة التجارة الحرة العربية، أو دول جنوب شرق آسيا. ومن الجدير بالذكر أن ثمة نقاشات دولية عن جدوى وعدالة إبرام الاتفاقيات بين دول متقدمة من ناحية ودول نامية من ناحية أخرى، ومن أهم الأطروحات التي تعنى بالدفاع عن حق الدول النامية في حماية اقتصادها وعمالها ومواطنيها، وبذلك تحقيق التنمية و**العدالة الاجتماعية**، هو طرح **اتفاقيات التجارة** بين دول الجنوب كبديل عن اتفاقيات تجارة (الشمال-الجنوب)، وذلك لتحقيق التكامل بدلا من التبعية والسيطرة الاقتصادية لناحية على الأخرى.

يمكننا التفرقة بين **الاتفاقيات التجارية** متعددة الأطراف حسب نوعية التكامل الاقتصادي الذي تحققه، وهنا نتعرف على الأقل على ثلاثة مستويات:

اتفاقيات متخصصة في أداة من أدوات التكامل، كاتفاقيات التجارة واتفاقيات الاستثمار، واتفاقيات توحيد العملة واتفاقيات السوق الموحد، وهي كلها اتفاقيات عادة ما تجمع بين دول في إقليم جغرافي واحد، بهدف محدد كتوحيد العملة.

اتفاقيات مركبة، وهي اتفاقيات إقليمية تتكون من العديد من عناصر التكامل الاقتصادي، ولعل أهمها السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، وفي الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي دخل حيز النفاذ في 1964، وبالتأكيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (المعروف **بمجلس التعاون الخليجي**)، وهو الذي يتضمن العديد من الاتفاقيات حول التجارة، وتوحيد العملة، والسوق المشتركة، والمجلسين الاقتصادي والسياسي وغيرها من سبل التعاون الثقافي.

اتفاقيات خاصة، متعددة الأطراف عادة ما تبرمها منظمات دولية، وأهمها على الإطلاق اتفاقية **منظمة التجارة العالمية**. ولعل هذه الاتفاقية التي تتضمن العديد من الاتفاقيات المعنية بالتجارة، وما يسمى بتسهيلات التجارة العالمية، وبالاستثمار، والزراعة، والدعم وخاصة دعم المزارعين، والتجارة في الخدمات، و**اتفاقية احترام حقوق الملكية الفكرية، واتفاقية مبيعات الحكومة**، من أهم الاتفاقيات التي تمس **العدالة الاجتماعية**، بسبب ما يترتب عليها من تنظيم الاقتصاد المحلي بشروط وقواعد دولية ملزمة قانونا، وبسبب ما يتخللها من عدم مساواة في التزامات الدول القانونية، حيث تحتفظ دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بشروطها بعدم الالتزام بالعديد من البنود وذلك بسبب قدم عضويتهم في المنظمة.

وبسبب أهمية **منظمة التجارة العالمية**، وتأثيرها على سياسات وقرارات الدول العربية بشكل خاص، ودول العالم بشكل عام، فمن المهم تفصيل نوعية الاتفاقيات التابعة للمنظمة وكيفية تأثيرها على **العدالة الاجتماعية**.

اتفاقية مشتريات الحكومة.. تعنى اتفاقيات مشتريات الحكومة بتحقيق ما يسمى بالتنافسية في مشتريات الحكومة، أي كافة المنتجات والخدمات التي تشتريها الحكومة من الأموال العامة. وبسبب ما تمثله المشتريات الحكومية من نسبة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة، فللتحكم في كيفية إدارتها والاشتراط أن تكون المشتريات الحكومية مفتوحة لمقدم الخدمة المحلي والأجنبي على حد سواء، أثر اكبيرا في ادارة الاقتصاد، والمال العام. فالمشتريات الحكومية في **الاتحاد الأوروبي** تمثل حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك فارقا ضخما بين أن يتولى تلك المشتريات شركات محلية، فتظل الأول في نطاق الدولة، بل وقد تشجع بعض الصناعات ومقدمي الخدمات على التطور والنمو. أو أن تفتح الدول المشتريات للمنافسة "العادلة" (إن كانت حقا عادلة) مع الأسواق الخارجية. وببساطة، فوظيفة اتفاقية **منظمة التجارة العالمية**، وأيضا اتفاقيات الاستثمار واتفاقيات التجارة الحرة، هو "تحرير" المشتريات الحكومية، أي فتح الباب أمام المستثمر الأجنبي ليحصل على حق تنفيذ مشروع، أو توفير منتجات للحكومة.

اتفاقية احترام حقوق الملكية الفكرية.. اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية قد تبدو كاتفاقيات حقوقية للوهلة الأولى. فلكل مخترع حق فيما اخترع. ولكن هذه الاتفاقيات تظل من أخطر الاتفاقيات التي تهدد **العدالة الاجتماعية**، وتهدد الوصول للدواء والصحة بشكل خاص. فبحكم هذه الاتفاقية، تستطيع شركات أن تحصل على أعشاب طبيعية، أو تركيبة محلية للدواء، أو حتى اختراع لدواء، وبهذا تحتفظ بحق حصري لإنتاجه لعدة سنوات، وتحتكر به الأسواق، وتزيد من سعره وهكذا. والحال ينطبق على الغذاء، والثقافة، والمنشورات وحتى الحيوانات التي تكتشفها مجموعة أو شركة، مما جعل **لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** تصرح أن ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية يحكمه المصالح الاقتصادية، وليس مصلحة المواطن والصالح العام، مما أدى إلى انتهاك ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في الغذاء، والثقافة، والصحة، والتمتع بالعلم والاستكشافات العلمية، مطالبة في النهاية أن تخضع اتفاقيات الملكية الفكرية للالتزام بحقوق الإنسان، وليس انتهاك الحقوق.[11]

اتفاقية الزراعة.. تعد الاتفاقيات الزراعية من أهم الاتفاقيات المتعلقة **بالعدالة الاجتماعية**، حيث تؤثر في وصول المواطن للغذاء بشكل مباشر، وتؤثر على حقوق المزارعين وصغار المنتجين الزراعيين، كما لها التأثير الكبير على شكل الاقتصاد، والنشاط الاقتصادي للمواطنين، مما يؤثر على معيشة المواطنين بشكل مباشر. وتعد **اتفاقية الزراعة التابعة لاتفاقية التجارة العالمية** من أهم **الاتفاقيات الدولية** التي نرى من خلالها تلك التأثيرات السلبية. فقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في يناير 1995، وأعطت الدول حوالي عشر سنوات لتنفيذ معظم بنودها. وأهم ما جاء بها التزام الحكومات قانونا بخفض الدعم الموجه للإنتاج الزراعي، وللمزارعين بنسب مشروطة بنص الاتفاقية، وهو الالتزام الذي استطاع **الاتحاد الأوروبي** والولايات المتحدة الأمريكية استثناء دولهم منه، والإبقاء على دعم سنوي بمئات المليارات للقطاع الزراعي. كما تلتزم الدول الأعضاء في الاتفاقية بخفض دعم التصدير، الذي توجهه الدول للمصدرين لتشجيع التصدير للخارج، وتدعي الاتفاقية أن ذلك الدعم، بالإضافة لدعم المزارعين يخل بالمنافسة (وذلك بالرغم من إبقاء **الاتحاد الأوروبي** والولايات المتحدة الأمريكية عليه). وأخيرا، يأتي الجزء التجاري الخاص بخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة. هل يعقل بهذه الشروط أن ينجو المزارعين العرب أو ينجو النشاط الزراعي، خاصة لدى صغار ومتوسطي الفلاحين؟.

التدريب العملي: اتفاقيات الاستثمار الثنائية والتحكيم الدولي

ومن أهم الاتفاقيات الثنائية التي يجب الانتباه لها لتبعاتها على العالم العربي هي **اتفاقيات الاستثمار الثنائية**12، وهي اتفاقيات تبرمها دولتين من أجل تحديد حقوق مستثمري الدولة الأولى في الدولة الثانية، ومستثمري الدولة الثانية في الدولة الأولى. اتفاقيات الاستثمار الثنائية تعتبر من "أسهل" الأدوات التي تستغلها الدول من أجل جذب الاستثمار، بالرغم أن العديد من الدول والمنظمات الدولية والخبراء الاقتصاديون دائما ما يكررون أن تلك الاتفاقيات التي لا تزيد من الاستثمار في الدولة الموقعة، بل تضع عليها عوائق عديدة كما سنوضح الآن. ومن أهم المنظمات التي طالما عارضت الاتفاقيات الثنائية، وأكدت على مخاطرها، هي **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)**.

المطلوب:

اقرأ نص الاتفاقية المرفقة التي وقعتها مصر والمغرب وأجب عن الأسئلة الآتية:

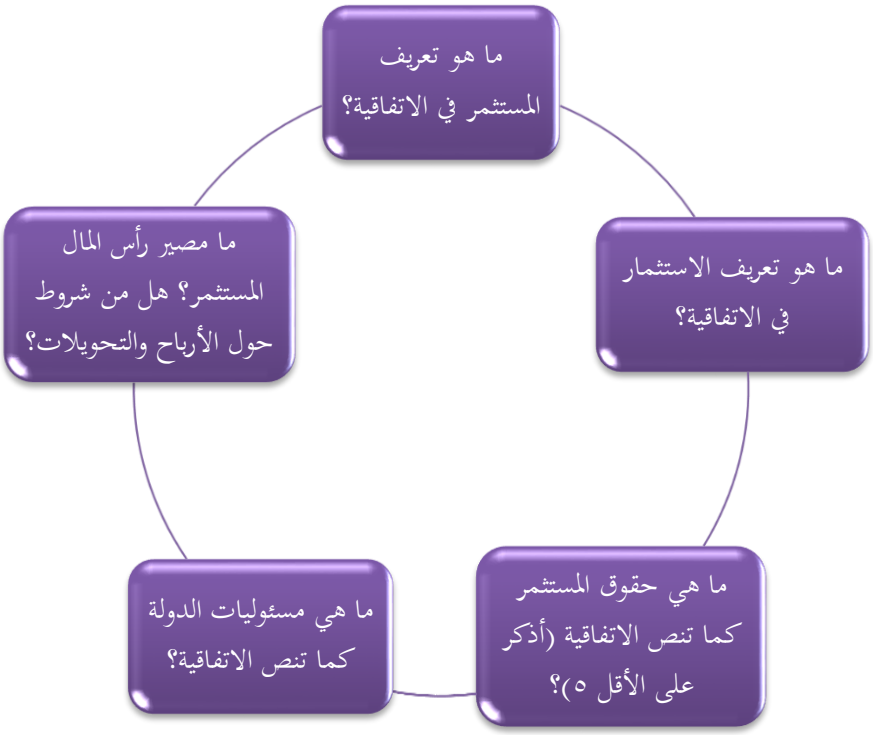

اشترى مستثمر مصري أراضي في دولة المغرب بهدف الاستصلاح الزراعي، بأسعار منخفضة، وبدأ في الفعل في الحصول على دعم لإنتاجه الزراعي. بعد عام، اكتشفت **منظمة الشفافية الدولية بالمغرب** أن المستثمر المصري استغل الأراضي لبناء منتجع سكني، وبدأ بالفعل في بيع الوحدات السكنية باهظة الثمن. اتصل باحث منظمة الشفافية بأحد المحامين وقرروا البدء في إجراءات دعوى قضائية ضد المستثمر المصري ودولة المغرب لإهدار المال العام المغربي، ومخالفة شروط بيع الأرض (بتحويلها إلى مشروع سكني)، كما بدأوا حملة واسعة بين المواطنين حول حقوق المواطن في المال العام الذي تحتاجه الدولة المغربية لمحاربة الفقر وتحقيق **العدالة الاجتماعية**. بعد شهور، حكم القضاء المغربي بأحقية دولة المغرب بأن العقد قد تم مخالفته بالفعل، وطالب الحكومة المغربية بإنهاء التعاقد، أو الحصول على فرق السعر في بيع الأراضي، لو تم بيعها كأراضي إسكان. تخيل نتيجة التقاضي وتطور القضية، مرة في وجود الاتفاقية كالمصدر القانوني الأول لحقوق وواجبات المستثمر، ومرة في عمد وجود الاتفاقية، وناقش دور الاتفاقية في تحقيق أو عرقلة **العدالة الاجتماعية**.

الهوامش:

[1]نص اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات باللغة العربية: http://is.gd/GppS5A

[2]نص الدستور المصري لعام 204: http://is.gd/VuBnlN

[3]في نهاية هذا الدليل أرفقنا اتفاقية باللغة العربية بين مصر والمغرب بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات، لبيان سهولة فهمها وأهمية التعامل مع نصوصها بشكل مباشر.

[4]من أهم قواعد القانون الدولي احترام القانون المحلي، وذلك لاحترام سيادة القانون في الدول وسيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذا، فمن أهم القواعد التي يضعها القانون الدولي لحماية القضاء والعدالة المحلية هي "استنفاد سبل الانتصاف المحلية"، وذلك قبل استغلال المحاكم الدولية في النظر في أي قضية. وهكذا، فحتى لجان الأمم المتحدة التي تتلقى الشكاوي، فهي تشترط أن يثبت صاحب الشكوى انه استنفد كافة سبل الانتصاف في دولته، ومنها إرسال الشكاوى للوزارات أو الجهات المعنية، والتقاضي بكافة درجاته، حتى آخر استئناف. وهو القاعدة التي تجاهلتها اتفاقيات الاستثمار الثنائية، التي تسمح للمستثمر بتجاوز القضاء المحلي، دون حتى محاولة اللجوء له، وتسمح له أن يبدأ أي دعوى أمام لجان التحكيم الدولي في أي وقت، ولأي سبب، واستنادا لاتفاقية الاستثمار الثنائية بين دولته والدولة التي استثمر فيها رأس ماله.

[5]Rodgers, G and Lee, E et al.The ILO and the Quest for Social Justice, 1919-2009. *International Labour Office, Geneva*. 2009.
http://is.gd/Ghgl5g

[6]إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة في عام 2008 باللغة العربية:
http://is.gd/dHfaD3

[7] العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باللغة العربية: http://is.gd/3XIPBK

[8]العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية باللغة العربية: http://is.gd/L6X76X

[9]البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
http://is.gd/PHfgEC

[10]International Food Policy Research Institute, (2012) 'Beyond the Arab Awakening', [online] available: http://is.gd/MyvYWj
(accessed 20 November 2014).

[11]لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: http://is.gd/a0FaM5

[12]يوفر موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نصوص الاتفاقيات المتوفرة، لأن العديد من الاتفاقيات تظل سرية. النصوص متوفرة لبعض الدول العربية باللغة العربية، http://is.gd/zoTrgs